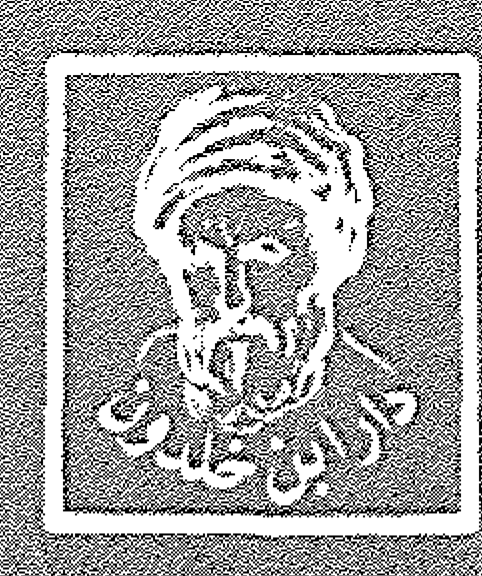
نيكوس بولنتزاس

أزمة الديكتاتوريات

(اليونان ، البرتغال ، اسبانيا ..)



اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/رمزي زكي

القاهرة

أزمة الديكتاتوريات

دار ابن خلدون
كورنيش المزرعة ـ بناية ريفييرا سنتر
ص. ب. ١١٩٣٠٨
بيروت هاتف ٣١٢٣٣٥

الطبعة الاولى
١٩٨١/١/١

نيكوس بولانتزاس

أزمة الديكتاتوريات

(في البرتغال واليونان واسبانيا)

ترجمة عبد القادر ضللي

تمهيد

تميز عام ١٩٧٤ ، في العصر الاوروبي ، بأحداث ذات محمل كبيـر تجلت بالاطاحـــة بالديكتاتوريات العسكرية في البرتغال واليونان ، والتسارع الذي تميز به تدهور النظام الفرانكي .

ان الطريق التي اتبعت لسقوط الديكتاتوريات البرتغاليـة واليونانية والاسبانية ، تطرح سلسلة من الاسئلة الهامة ما تزال أبعد من أن تتوضح . فهي تتمفصل حول نقطـة جوهرية تتجسد في ان النظامين البرتغالي واليوناني لم تطح بهما ، كما هو ظاهر ، حركة ثورية متراصة ، معلنةوجبهية قامتبها الجماهير الشعبية، ولا تدخل عسكري ، كما حـــدث للنازية الالمانية والفاشيـة الايطالية .

فما هي اذن العوامل التي حـــددت الاطاحة بهما ، وكيف يوضح تدخل الجماهير الشعبية في هذه الظروف ؟

لكن هذه الاسئـــلة لا تعنى بالبرتغال واليونان واسبانيـا فحسب .

انها تعنى ، قبل كل شيء ، بالعديد من البلدان ، كالبلدان التي تهمنا هنا ، القائمة في منطقة التبعية للعواصم الامبريالية، التي تعاني هي أيضا من أنظمـة رأسمالية استثنائية ، فاشيـة وديكتاتورية عسكرية وبونابارتية ، ويمكننا أن ننوه ، بهذا الصدد، بوضع العديد مـــن بلدان أميركا اللاتينية . ان الدروس التي يمكننا أن نستخلصها مـــن الاحداث التي طرأت فـــي اليونان والبرتغال ، أو في اسبانيا ، ذات أهمية كبيرة بهذا الصدد .

غير أن بعض هـــذه الاسئلة تعنى أيضا بالبلدان الاوروبية المسماة : « صناعية » و « حرة » . ان اليونان والبرتغالواسبانيا

تتميز بتبعية خاصة جدا . فهذه البلدان ليست في وضع « نمو » ، كما عرف على نحو وصفي ، ذلك انها ببنيتها الاجتماعية ــ الاقتصادية تقع في المجال الاوربي . ولهذا فان الاحداث المستجدة فيها تعنى مباشرة ، ببعض صورها ، بالبلدان الاوربية الاخرى .

هذا البحث ، يحاول أن يقدم الخطوط الاولى للرد على هذه الاسئلة . وهذا ما يقودني لاعطاء القراء بعضا من الايضاحات المسبقة :

١ ــ ان البحث هو بحث سياسي ــ نظري أردت أن يكون موجزا يقتصر على المسائل الاساسية ، ليس شاملا أبدا ، لا يروي تاريخا مفصلا عن هذه الانظمة والاطاحة بها . فهو يتوجه الى جمهور متيقظ نسبيا ، تتبع ، وما يزال يتتبع ، أحداث هذه البلدان باهتمام سياسي ، يمكنه ، الى حد ما ، أن يعفي نفسه من وصف الاحداث ويركز اهتمامه على أسسها وتفسيرها . وفضلا عن ذلك ، انني ، لكي لا أثقل ما أعرض ، أقدم العناصر المادية التي تبدو لي أكثر دلالة ، محاولا أن أتجنب عثرات هذا النوع من التحاليل ، عثرات يقال عنها دوما كثيرة وقليلة جدا في وقت واحد .

٢ ــ ان الاطاحة بالنظامين البرتغالي واليوناني والتطور المترسم في اسبانيا تبدو لي ، لاسباب سأشرحها ، بالرغم من المظاهر ، ذات نقاط مشتركة ، فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية على الاقل . ومع هذه ، فثمة فوارق هامة قائمة بينها ، حرصت أن أشير اليها ، بالتوازي الى ذلك ، محاولا الا يغيب عن نظري ما يماثلها ــ مما يقتضيني اللجوء الى التخطيط (١) .

٣ ــ في هذا النص ، ثمة ثغرة هامة ، تقصدتها كلية . فرغم انني قد نوهت مرارا عديدة بدور منظمات اليسار في هذه التطورات ، لم أدخل في تفاصيل عملها ، مقتصرا تقريبا على

---

١ ــ استعمال الرسم التخطيطي في فلسفة كانط .

أن أستوعب ، الى حد ما ، ما كان عليـــه أثرها ، أي الدور المحدد الذي قامت به الجماهير الشعبية . وليس لي ، مـــن ناحيتي ، أن أبخس اطلاقا عمل هــذه المنظمات ، لا بل بالعكس بالضبط . فلكي أتمكن من أن أعالج دورهـا بعمق ، يقتضيني أن أدخل في نقاش كامل حـــول ستراتيجياتها السياسيـــة ومسائلها السياسية ـ النظرية التي تربطها فيما بينها ، والتـي ميزت كفاحنا الطويل أثناء المقاومة ، مما يقتضي وضـــع كتاب بمفرده . تجاه العثرات اذن ، الواضحة للعيان هنا ، الكثيـرة والقليلة جدا ، قررت بكل صراحة أن أترك الميدان مفتوحا فـي الوقت الراهن .

٤ ـ نجد اذن ان هذا البحث لا يهدف بكل بساطة الـــى النقاش الذي بدأ فضلا عن ذلك ، حول ادراك الاحداث والدروس المستخلصة منها ، ولا سيما عملية التحول الى الديمقراطية التي اتبعت حتى الآن . وهو لا ينشد بوجه خاص تحديد الطرق التي يجب أن تتبعها هذه البلدان في المستقبل ، مما ينطبق عـــلى البرتغال بوجه خاص ، بالنظر لعدم استقرار نسبة القوى التـي تميز هذا البلد في الوقت الراهن .

٥ ـ ملاحظة اخيرة : سيجـــد القارىء في بعض تحاليل هذا النص ومواقفه اختلافات بالنسبة لكتابي الذي ظهر عـــام ١٩٧٠ : « الفاشية والديكتاتورية » ، يعود ، من ناحية ، الـــى طبيعة اختلاف الموضوع المعالج ، فهنا أنظمة ديكتاتورية عسكرية ليست فاشية بالمعنى الصرف ، أنظمة تقوم في حقبة تاريخيـة تختلف عن حقبة ما بين الحربين . غير ان هذه الفوارق ، تعود ، من ناحية ثانية ، الى بعض التعديلات التي أجريتها على تحاليلي السابقة ، لان أحداث هذه البلدان قد تكشفت بلا جدل عـــن سلسلة من العناصر الجديدة في تجربة الحركة الشعبية تجـاه الانظمة الرأسمالية الاستثنائية في حربها المعلنة ضد الجماهيـر الشعبية .

باريس ، شباط ، ١٩٧٥

١

إطار الأمبريالية العالمية

لا يمكننا أن نتفهم بوجه مناسب الاحداث التي طرأت في البرتغال واليونان ، والعمليـــة المترسمة في اسبانيا أيضا ، الا تبعا للاطار العالمي الجديد الواقعة فيه ، أي مرحـلة الامبريالية الجديدة وآثارها عـــلى البلدان الاوروبية . فالبرتغال واليونان واسبانيا تشهـــد في الواقع ، بدرجات مختلفة ، في المجـــال الاوربي ، تبعية متميزة للعواصم الامبريالية ، بما فيها مركزهـــا المهيمن : الولايات المتحدة .

انه لمن الخطأ أن نعتبر هذه البلدان وفقا للصورةالتقليدية: « بلدانا نامية » . فهذهالبلدان ، ببنيتها الاقتصادية والاجتماعية، تشكل جزءا من المجال الاوربي ، بيد ان قربها منه ليسجغرافيا حصرا ، ولا حتى بشكل رئيسي . وأكثر من ذلك أيضا يمكننا أن نقول ، على سبيلالاستباق ، ان بعض سمات تبعيتها الجديدة للولايات المتحدة والبلدان الاوربيـــة الاخرى (بلدان الســـوق المشتركة) ، تتميز بها أيضا ، في مرحلة الامبريالية الجديدة ، هذه البلدان الاوربية التي تشكل بحد ذاتهـــا جزءا من عواصـــم الامبريالية بالنسبة للولايات المتحدة أيضا . وهذا لا يمنع من أن تظهر البرتغال واسبانيا واليونان بتبعية متميزة تجلت في سمة الاحداث النوعية التي وقعت فيها .

نوعية في التبعية تعود الى تاريخ هذه البلدان الخاص بها ، ذات معنى مزدوج :

ــ فمن ناحية ، ان ترسم تكديسالرأسمال البدائي ، القديم نوعا ما ، النـــاجم في البرتغال واسبانيا عن استغلال مصادر

مستعمراتها ، وفي اليونان عن استغلال دائرة شرقي البحر الابيض المتوسط ، يميزها عن نموذج تبعية البلدان الاخرى الخاضعة .

ـ ومن ناحية ثانية ، ان الفشل الذي أصاب ، في حينه ، لاسباب عديدة ، تكديس الرأسمال الداخلي ، يضعها بالضبط في مصاف البلدان التابعة للعواصم الامبريالية ، ولا سيما في مرحلة الامبريالية الراهنة ، مما يضفي أهمية شديدة على بنية التبعية الجديدة في هذه المرحلة خاصة .

ان الميزة الرئيسية بهذا الصدد تتعلق اذن بمرحلة الامبريالية الراهنة . فمنذ أوائل عهود الامبريالية الاولى ، كان تصدير الرساميل هو الغالب على تصدير البضائع في العلاقات التي كانت قائمة بين الكتل الاجتماعية القومية ، أي كتل العواصم الامبريالية ـ البلدان الخاضعة والتابعة . لكن هذه الميزة تظل عامة أيضا . وفي الواقع ، يقوم التصدير بدوره الحقيقي بحسب مراحل الامبريالية ، ولا يمكننا ادراك ذلك الا عبر تحولات علاقات الانتاج وقضايا العمل على المستوى العالمي .

وفي الواقع ، كان تصدير رساميل البلدان الامبريالية ، في المراحل المتقدمة ، للبلدان التابعة مرتبطا أساسا بالسيطرة على المواد الأولية ، أي الصناعات الاستخراجية ، وتوسيع الاسواق . يتمفصل حول ذلك خط الحدود الرئيسي بين عواصم الامبريالية والبلدان الخاضعة والتابعة ، ليفرق ، جوهريا ، بين الصناعة في البلدان « الصناعية » والزراعة في البلدان الخاضعة « الزراعية » ، سواء في المدن أم في الريف . ولهذا ، فان طريقة الانتاج الرأسمالي الغالبة ، تحت شكلها الاحتكاري ، في العواصم الامبريالية والسلسلة الامبريالية ، لم تنجح بعد في التوسع والتحكم بعلاقات الانتاج في البلدان التابعة . ففي هذه البلدان ، ما تزال تستمر الى حد ملحوظ طرق وأشكال الانتاج الأخرى ، أي طريقة الانتاج الاقطاعي وشكل الانتاج

التجاري البسيط ، الخ.. ، بالرغم من تحولها بالضرورة بعد تغلغل العلاقات الرأسمالية .

كان لهذا الوضع آثار جسيمة في هذه البلدان على بنيتها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية أيضا ، لما يقوم به من دور راجح ، متميز تماما ، الانتاج الزراعي واستخراج المواد الاولية ، دور متلازم مع تخلف ملحوظ في التطور الصناعي ، يعرف في الاغلب تحت صورة « النمو » الخاطئة . وكانت نتيجة ذلك على الطبقات المحكومة :

آ) ضعف عددي في الطبقـة العمالية وتمتعها بوزن اجتماعي وسياسي يقتصر عليها نسبيا ، يقابلها عدد كبير في الطبقة الفلاحية ، ما تزال خاضعة لعلاقات ما قبل الرأسمالية .

ب) بنيوية خاصة تماما بالبورجوازية الصغيرة ، يمكننا أن نشهد فيها ، من ناحية، أهميةالبورجوازية الصغيرة التقليدية الصنعية ، والحرفية ذات الانتاج البسيط والتجارية ، ومن ناحية ثانية ، الوزن الكبير لبورجوازية دولة صغيرة من موظفي أجهزة الدولة ، ناشئة عن التضخم الطفيلي البيروقراطي في الدولة ، المميز لهذا الوضع التبعي . وتجلتنتيجة ذلك ، بالنسبة للطبقات الحاكمة ، بشكل محدد للكتلة الحاكمة في هذه البلدان ، يعرف في الاغلب بتعبير : « الاقلية الحاكمة ، أو الأوليغارشية » ، وتتألف من كبار ملاك الاراضي ، كان وزنهم شديد الاهمية ، حلفاء بورجوازية كبيرة كومبرادورية طبق الاصل ، ذات مستند اقتصادي ضعيف على مستوى البلد ، تعمل اساسا كوسيط تجاري ومالي لتغلغل الراسمال الامبريالي الاجنبي وتخضع له الى حد شديد .

ثم طرأت تغيرات كبيرة في مرحلة الامبريالية الراهنة ، يمكننا أن نحدد منها بدايات منا بعد الحرب ، والترسيخ والانتاج الموسع حول الستينات . لقد استمرت بالتأكيد وظيفة تصدير الرساميل للتحكم بالمواد الأولية وتوسيع الاسواق ، ولكنها لم

تعد وظيفته الرئيسية ، فهي في جوهرها تتفق في الوقت الراهن مع ضرورة تقييم الرأسمال الاحتكاري الامبريالي على الصعيد العالمي للاستفادة من كل ميزة نسبية في استغلال العمل مباشرة ، أي السمة المميزة لنزوع معدل الربح الى الانخفاض والشروط الجديدة لاقامة معدل ربح وسطي في الاطار العالمي الراهن بالتصدي لهذا النزوع بصفة رئيسية باستغلال العمل الى حد كثيف على المستوى العالمي ، أي برفع معدل الاستغلال بفائض القيمة النسبي ، وتضمين رفع انتاجية العمل ، والمخترعات التقنية الخ .. مما يستتبع توالد علاقات الانتاج الرأسمالية في البلدان التابعة بالذات حيث تخضع ولنفسها قوى العمل بشكل متزايد ، ويتطابق مع شركة عجيبة لقضايا العمل وتدويل متميز للرأسمال على المستوى العالمي .

كان لهذه التغيرات آثارها الهامة على البلدان التابعة ، أو بالاحرى على بعض منها . فالرأسمال الاجنبي الذي وظف فيها أخذ بشكل متزايد طريق توظيفات مباشرة في قطاع الرأسمال الصناعي ـ المثمر . ونما الى حد هائل نصيب هذا الرأسمال الاجنبي الموظف في الصناعات التحويلية . وكان أشد وضع يشد الانتباه ، وليس ذلك غير دلالة محدودة علىهذهالظاهرات، هو وضع الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات ، وهي أميركية في معظمها تنتج في بعض البلدان التابعة ، بسبب تكاليف الانتاج المتهاودة ، أجزاء بكاملها من الانتاج النهائي تبيعها في العالم قاطبة ، أو تنشىء فيها مرحلة كاملة من انتاجها الشامل، أو تجمع فيها الانتاج النهائي الذي تخصصه للبيع في مكان انتاجه . لكن الظاهرة تتجاوز من بعيد وضع الشركات المتعددة الجنسيات الوحيد ، فهذا التوجيه في توظيف الرأسمالالاجنبي في هذه البلدان يدخل قضية عملها في التشريك الرأسمالي لهذه القضايا على المستوى العالمي .

هذا التنظيم الجديد للسلسلة الامبريالية والتبعية ، ونموذجه في اليونان واسبانيا ، وبدرجة أقلّ في البرتغال ، غير

الى حد عائل البنية الاجتماعية ــ الاقتصادية الداخلية للبلدان الخاضعة اليه . فوضعها لبلدان خاضعة وتابعة لا يستتبع ، بشكل بسيط ، تقسيما تقليديا مع العواصم الامبريالية بمعنى صناعة / زراعة . فتبعيتها تمر بالضبط بتصنيعها تحت رعاية وتحريض الرأسمال الاجنبي . وتتوالد الى حد كثيف علاقات الانتاج الرأسمالية في داخلها بالذات وتخضع اليها قوى العمل وتشوه علاقات ما قبل الرأسمالية وتعيد تنظيمها ، لا بل تحلها على نحو متسارع .

وعلى هذا ، ليس لأن اسبانيا واليونان ، وكما تؤيد ذلك ايديولوجيا « التنمية » كلها ، قد خرجتا منذ الآن ، ولان البرتغال على وشك الخروج أيضا ، من الوضع المسمى : « نمو ــ Sou - Développement » ، فلم تعد بلدانا خاضعة وتابعة . فهي في مثل وضعها ، ان ما تعانيه خضوع وتبعية للرأسمال الامبريالي الاجنبي يتبع في نطاق واسع طريقا جديدة . وتجتاز هذه الطريق قضية الرأسمال الصناعي ــ المثمر نفسها وقضايا العمل العائدة اليها على المستوى العالمي . وهنا نجد ظاهرة التصنيع التبعي التي نشهدها من ناحية ثانية في بعض البلدان الاخرى التابعة ، ولا سيما في أميركا اللاتينية ، اذ نشهد :

ــ حصر هذه البلدان بأشكال صناعية ذات تقنية «متدنية».

ــ انتاجية عمل تظل ضعيفة المستوى ، يتحكم بها ادماج قضايا عمل هذه البلدان في تشريك كفاءة العمل التي تتسم بها الرأسمالية الاحتكارية ، يرحل ، في العلاقات الدولية ، صورة عدم كفاءة العمل الى البلدان الخاضعة ويحتفظ بانتاجية عمل عالية الكفاءة للبلدان المهيمنة .

ــ درجة عالية في ترحيل الارباح التي يحققها مباشرة فائض القيمة الناجم عن قوة عمل البلدان الخاضعة ، الخ .

غير انه ، بالاضافة الى استغلال توظيف رأس المال الاجنبي

للجماهر الشعبة ، هنالك عنصر متلازم ، يتعلق أيضا بقوى عمل هذه البلدان في اطار التدويل الجديد للعلاقات الراسمالة في مجموعها ، ألا وهو تصدير قوة العمل للعواصم الامبريالية ــ العمال المهاجرون ــ التي تمد بها البرتغال واليونان واسبانيا أوربا بحد واسع . هذا الاستنزاف لقوة عمل هذه البلدان هو استنزاف مفرط لهؤلاء العمال الذين يكابدون في البلدان « المضيفة » ، وهو ، بوجه خاص ، تكاليف قوة عمل تخسرها البلدان الخاضعة لتثمر في البلدان المهيمنة . يضاف الى ذلك، وسنعود الى هذا ، ان هذه الهجرة الجماعية أصبحت ممكنة بالضبط بفضل عملية التصنيع المشوه الذي شجعت عليه العاصمة الاجنبية ، والتفككات واللامركزيات الداخلية التي أثارها هذا التوالد المحرض في العلاقات الرأسمالية المهيمنة .

وهكذا يحدد هذا التنظيم الجديد للاستغلال والتبعية للسلسلة الامبريالية انفلاقات جديدة بين البلدان الخاضعة والتابعة بالذات . وفي حين ان شكل الاستغلال الغالب في جانب العاصمة الاجنبية ، في بعض هذه البلدان ، يظل أيضا استغلال رأس مال مرتبطا بالسيطرة على المواد الاولية وتصدير البضائع وتقسيم صناعة / زراعة ، فان الشكل الغالب هنا في التصدير يتبع طريقا جديدة ، بالتوازي الى الاشكال القديمة التي ما تزال متخلفة (١) .

لن أرهق القارىء بأرقام مفصلة ، بل سأضرب بعض الامثلة لأوضح وأموضع بنية هذه البلدان الاجتماعية ــ الاقتصادية ، والتطورات التي طرأت في الاعوام الاخيرة .

ــ في البرتغال ، بالرغم من سياسة التنمية الاقتصادية ،

---

١ ــ هذه المسألة ، ومسائل عديدة غيرها ستطرح فيما بعد ، مثل العلاقات الراهنة بين الولايات المتحدة وأوروبا ، والبورجوازية الداخلية ، الخ .. بحثتها في كتابي : الطبقات الاجتماعية في رأسمالية اليوم ، مؤسسة سوي ، ١٩٧٤ .

المستندة الى طرح خطط تنمية تعود الى عام ١٩٥٣ ، لم تسارع الرساميل الاجنبية بحد هائل الا منذ عام ١٩٦٠ تقريبا ، وهي عملية متلازمة مع عمليـــــة التوسع الصناعي ، اذ أصبح حجم التوظيفات الاجنبية المباشرة الضعف بين أعــوام ١٩٦٣ ــ ١٩٦٥ وما برح يتزايد منذ ذلك الحين . وتركزت التوظيفات الاجنبيــة تدريجيا في قطاعات الرأسمال الصناعي المثمر عــن طريق فروع الشركات المتعددة الجنسيات ، في الصناعات الكيماوية والميكانيكية ــ التعدينية والكهربائية والصناعات التحويلية المختلفة. وبالتوازي الى ذلك ، ازداد الانتاج الوطني الخام منذ عام ١٩٦٠ بنسبة ٦ ٪ تقريبا سنويا . غير أن معـــــدل نمو الزراعــة كان ١،٥ فقط والصناعة ٩،١ والقطاع الثالث ٥،٩ في فترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ . وفي عام ١٩٧٠ ، لم يستخدم القطاع الأولي غير ٣١،٨ ٪ مــن السكان العاملين مقابل ٤٨،٤ ٪ عام ١٩٥٠ ، والصناعة ٣٧،٢ ٪ مقابل ٢٤،٩ ٪ عام ١٩٥٠ ، والخدمات ٣٢ ٪ مقابل ٢٦،٧ عام ١٩٥٠ . ومن ناحية ثانية ، ان الطبيعة المتأصلة في الرأسمالية البرتغالية ، بمقارنتها بالرأسمالية اليونانية والاسبانية ، هــي تركيز وتمركز الرأسمال ، بالنظر لوضع تصنيع البلد ، ففيهــا ١٦٨ شركة ، من أصل ٤٠٠٠ شركة ، أي ٤ ٪ ، بيدها ٥٣ ٪ على الاقل من رأس المال .

ــ في اسبانيا ، بالرغم من ان أول نماء تصنيع يعود الــى عام ١٩٥٣ ، في أعقاب معاهدات سياسية ــ اقتصادية أبرمتهــا مع الولايات المتحدة التـــي فتحت اسبانيا لتغلغل الرأسمــــال الاميركي، لم تتسارع عملية التصنيع الا في نهاية الحقبة المسماة بحقبة « الاستقرار » بحدود عــام ١٩٦٠ . وتمثل التوظيفــات الاجنبية تسارعا مذهلاً ، تجاوز ، بملايين الدولارات ، مـــــن ٣٦،١ عام ١٩٦٠ الى ١٨٠ تقريبا عــام ١٩٦٨ . وهنا تركــزت أيضا ، عن طريق فروع الشركــات المتعددة الجنسيات ، فـــي قطاعات الصناعة الكيماوية والتجهيزات الكهربائية والتعدينيـــة الضخمة كالمنشآت البحرية والسيارات والصناعات التحويليـــة

المختلفة . وهنا أيضا ، اذا كان معدل زيادة الانتاج الوطني الخام قد بلغ منذ عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ وتيرة سنوية وسطية بحدود ٧ ٪ ، انما يعود ذلك أساسا الى وتيرة توسع الانتاج الصناعي الذي بلغ أربعة أضعافه من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٩ . ولم يستخدم القطاع الزراعي عام ١٩٦٩ غير ٣١ ٪ من السكان العاملين مقابل ٤٢ ٪ عام ١٩٦٠ ، والقطاع الصناعي ٣٦ ٪ مقابل ٣٢ ٪ عام ١٩٦٠ ، والخدمات ٣٣ ٪ مقابل ٢٧ ٪ عام ١٩٦٠ .

ـ في اليونان ، ان عملية التصنيع فيها هامة لا سيما وانه يمكننا أن نقارن تطورها بعد عام ١٩٦٠ تحت نظام ديمقراطي ونظام ديكتاتوري عسكري بعد عام ١٩٦٧ . قبل كل شيء ، تعشقت أيضا منذ الستينات عملية التصنيع المتلازمة مع تغلغل الرأسمال الاجنبي . خلال أعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ ، بلغ حجم التوظيفات الاجنبية أربعة أضعافه . وتميز عاما ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ بتقدم استثنائي مذهل بسبب التوظيفات الكثيفة التي أغدقتها شركتا اسو ـ باباس وبيشيني في هذين العامين . وازداد الانتاج الوطني الخام بين أعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ بحدود ٦،٧ ٪ سنويا .

وتقول الاحصاءات الرسمية ان ادخال الرأسمال الاجنبي الى اليونان في العهد العسكري ازداد ٦٢ ٪ في حقبة ١٩٦٧ ـ ١٩٧١ بالنسبة لحقبة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ . وفي الواقع ، ان بعض التوظيفات التي أمل فيها النظام العسكري وسعى اليها بكل الوسائل لم تتحقق أخيرا ، اذ أبدى بعض موظفي رؤوس الاموال الاجانب ترددا « لعدم استقرار » النظام . كانت وتيرة زيادة الانتاج الوطني الخام في العهد الديكتاتوري ما يلي :

١٩٦٧ :	٤ر٥ ٪
١٩٦٨ :	٥ر٨ ٪
١٩٦٩ :	٨ر٨ ٪
١٩٧٠ :	٧ر٥ ٪
١٩٧١ :	٧ر٣ ٪
١٩٧٢ :	١٠ر٥ ٪
١٩٧٣ :	١٠ر١ ٪

وهنا أيضا تركزت التوظيفات الاجنبية منذ عام ١٩٦٠ في القطاع الرأسمالي الصناعي المثمر ، كالصناعات الكيماوية والميكانيكية الكهربائية والمنشآت البحرية والصناعات التحويلية الاخرى . وبين أعوام ١٩٦٠ – ١٩٧٠ ، كان نصيب فروع الشركات المتعددة الجنسيات في اليونان ٤٥ ٪ من زيادة الانتاج الصناعي . وبالتوازي الى ذلك ، كان أشد ما يلاحظ معدل اتساع انتاج الصناعات التحويلية طوال تلك الاعوام ، اذ بلغ ١٠٫٣ ٪ بين أعوام ١٩٦٣ – ١٩٧٠ . وهبطت نسبة السكان العاملين المئوية المستخدمين في الزراعة من ٥٦ ٪ عام ١٩٦١ الى ٤٥ ٪ عام ١٩٦٧ و ٣٧٫٣ ٪ عام ١٩٧١ . وتجاوزت نسبتهم في الصناعة من ١٤ ٪ عام ١٩٦١ الى ٢١٫٢ ٪ عام ١٩٦٧ لتبلغ ٢٥ ٪ عام ١٩٧١ . وبلغت نسبتهم في الخدمات ٣٨ ٪ عام ١٩٧١ . ولنلاحظ ان هذا التوزيع في السكان العاملين ليس له من تفسير أبدا لتصنيع البلد ، يظهر ذلك بوضوح ان نصيب الزراعة من الانتاج الوطني الخام كان ١٨ ٪ والصناعة ٣٣٫٢ عام ١٩٧٠ . ذلك ان التصنيع يتم هنا بشكل كثيف برفع انتاجية العمل في بعض القطاعات كالكيمياء والمشتقات البترولية والمنشآت البحرية.

هذا الشكل الجديد من التبعية ، المقترن بنموذج خاص للتصنيع ، يتحقق من ناحية ثانية في سلسلة من النقاط الاخرى الخاصة . مثال ذلك ، الحجم المتزايد في صادرات هذه البلدان من المنتجات المصنعة بالنسبة لصادراتها الزراعية . ومهما يكن، لهذه الطريق الجديدة من التبعية أهمية حاسمة ، وبصفة رئيسية بسبب ما جرته من تغيرات في البناءات الاجتماعية – الاقتصادية .

وهنا تطرح أول مسألة : هذا الوضع في الاغلب تبخسه منظمات المقاومة ، كوضع البرتغال خاصة ، فتراها بالصورة التقليدية بلدا « متخلفا » . ووضع اسبانيا ، حيث أخذت منظمات المقاومة تدرك هذه الحقائق الجديدة بعد وقت طويل : فبحسب تقليد موروث عن الاممية الثالثة ، ان الانظمة الفاشية

والديكتاتورية العسكرية تعتبر بالضرورة مرتبطة بتخلف أو تقهقر اقتصادي . وهنا تكثر الصيغ القائلة ان هذه الانظمة « توقف » أو ترجع الى الوراء ، مع المدى الطويل ، « التنمية الاقتصادية » لهذه البلدان . والتمييزات المتفقة في الواقع مع مفهوم عـالم اقتصادي ـ تقني عن التنمية الاقتصادية والصناعية ، مفهـوم نجده فـي مختلف نظـريات النمـو Sou - Développement يقول على نحو خاطىء للغاية : هنالك تقريبـــا تنمية اقتصادية محايدة وبحد ذاتها ، ذات غائيـــة وحيـــدة الشكل ومشاركة Univoque ، لا يمكن أن تكون الا ايجابية ، ففي مثل هذه الحال، لا يمكن أن تنجح في مثل هذه الانظمة ، والحكم على هذهالانظمة لا يمكن أن يكون الا مقترنا بتميزها بأنظمة «متقهقرة اقتصاديا». فنحن نجد هنا بروز وهم آخر : ان هذه الانظمة محكوم عليهـا وان سقوطها مباشرة يعود لعـــدم تكيفها مع تعشيق « التنمية الاقتصادية » أو متابعتها .

غير انه في مثل هذه الحال ليس للتنمية من أي معنى بكل دقة . فما يهم هو معناها الاجتماعي والسياسي لمعرفة علاقتها باستغلال الجماهير الشعبية في سلسلة الامبريالية الراهنـة . فمنذ الستينات تقريبا اتبع النظامان البرتغالي والاسباني والنظام العسكري اليوناني ، بدرجات مختلفة بالتأكيد ، سياسة تنميـة صناعية بالتوازي الى تركيز ومركزة رأس المال . ومختصر القول سياسة تنمية العلاقات الرأسمالية بشكلها الاحتكاري ، وانمـا طبقا لسمات الاستغلال الجديدة التي تميز مرحـلة الامبريالية الراهنة وعلاقات بلدان مهيمنة ـ بلدان خاضعة ، أي بالشكـل الذي تخضع فيه ؛ على هذا النحو ، هذه البلدان للتبعيـــة الجديدة التي تتميز بها السلسلة الامبريالية . ينجم عن ذلك ، من ناحية ، ان هذه « التنمية الاقتصادية » تتكشف عن سلسلة من المميزات الخاصة بالتصنيع التبعي للبلدان الخاضعة ، تصنيع هو أبعد من أن يتبع « خط » البلدان المهيمنة، ومن ناحية ثانية، ان الجماهير الشعبية تعاني من واقع هـــذا التصنيع استغلالا

متزايدا الى حد فادح من جانب طبقاتها المهيمنة وطبقات العواصم الامبريالية .

لقد وضح ذلك مسألة علاقة هـذه الانظمة بنموذج تبعيـة وتنمية هذه البلدان . فمما لا نكران فيه ان هـذه الانظمة قـد شجعت بشكل خاص جدا طريق هذه التبعية المتميزة بعلاقتها بالرأسمال الامبريالي الاجنبي . كان علينا أن نشير الى ذلك منذ الآن ، ذلك ان عددا من المؤلفين ، كردة فعل منهم ، بحد ما، ضد الفرضيـة الخاطئة حول علاقة هـذه الانظمة بـ « تخلف اقتصادي » ، يؤكدون بأن هذه الانظمة اتبعت التنميةالرأسمالية غير انهم حالما يضيفون ، وكأنما أفزعهم أن يكونوا قد منحوا هذه الانظمة نقطة تعتبر ايجابية تقريبا ، انها لا يد لها في ذلك ، وان هذه التنمية كان لها أن تحدث بأية حال وبالشكل ذاته لو كانت هنالك أنظمة بورجوازيـة ديمقراطية ــ برلمانية . وقدمت لنا اليونان مثلا عن ذلك ، لكن هـذه الفرضية لا يمكن أن تتحقق اطلاقا في البرتغال واسبانيا لقدم الديكتاتوريات فيهما . وفـي الواقع ، أخذت اليـونان قبل الديكتاتورية تصنيـع تميز ببنيات التبعية الجديدة وادخال الرساميل الاجنبيـة الى حد كثيف ، وتسارعت عمليتها بالتالي منذ عام ١٩٦٤ في عهد حكومة ليست يمينية وانما من الوسط (حكومـة باباندريو الأب) ، فتـابعت الطغمة العسكرية هذه الاندفاعـة . مما يعني اجمالا ، وفق هذا المفهوم ، ان مكان بلد من السلسلة الامبريالية هو الذي يحـدد أشكال تبعيته ، بالضرورة وفي كل التفاصيل ، أي ان الفـوارق الاجتماعية ــ السياسية وفوارق المؤسسات السياسية الداخلية لا تغير من القضية شيئا ، باستثناء الانتقال الى الاشتراكية .

بيد انه يجب أن نتفق على ان : من الواضح انه لا يمكـن قطع تبعية بلد بالامبريالية الا بعملية تحرر وطني تكون متطابقـة مع عملية الانتقال الى الاشتراكية وتغطيها ، في مرحلةالامبريالية الجديدة والظروف الراهنة . وهنالك حقيقة أشكال ودرجـات

مختلفة من التبعية ناجمة في جوهرها عن الاحداثيات السياسية ــ الاجتماعية الداخلية والخاصة بمختلف البلدان . ومثال بسيط على ذلك علاقة فرنسا بالرأسمال الاميركي التي أصبحت غير ما كانت عليه بعد العهد الديغولي فيأعوام ١٩٦٠ ــ ١٩٦٨ ، ولا سيما الآن . ومع هذا فقد قامت فترتين في نفس مرحلة الامبريالية الراهنة . ففيهما قامت بالتأكيد الانظمة البرتغالية والاسبانية واليونانية بدور كبير في التخطيط والمسيرة والوتيرة النوعية للعملية التبعية بالشكل الذي نفذت فيه هذه العملية تحت زعامتها ، ليس بدهيا بسبب فوارقها الذاتية مع أشكال النظام الديمقراطي ــ البرلماني ، وانما بسبب القوى الاقتصادية والاجتماعية التي مثلت المصالح خير تمثيل . كان مثل هذا الوضع في اليونان بوجه خاص حيث كانت سياسة الديكتاتورية العسكرية بهذا الشأن مختلفة جدا عن النظام السابق . ولكي نعبر عن المسألة بوضوح : تقوم الاشكال الخاصة بنظام بلدان تابعة بدور خاص في الاشكال المحددة التي ترتديها طريق التبعية الجديدة ، بسبب علاقتها بالقوى « الداخلية » والنوعية التي تمت اليها .

مخطط تحليلي اساسي .

يتحتم علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مرحلة الرأسمالية الراهنة في بحثنا أشكال النظام وتغيرات المؤسسات السياسية المنبثقة عن العواصم الامبريالية والبلدان التابعة . لكن هذه المرحلة لا تحدد على نحو شامل ، بصفتها تلك ، هذه الاشكال والتغيرات . اذ ليس لها أهمية الا في نطاق ما تحدد به ظروف الصراع الطبقي والتحولات الطبقية وعلاقات القوى السياسية ــ الاجتماعية الداخلية ، التي يمكنها وحدها أن تفسر هذه الانظمة وتحركها . وبتعبير آخر ، يمكننا ، على صعيد عام مجرد نسبيا ، أن نتحدث بالتأكيد عن نموذج دولة تابعة للشركات التابعة الراهنة ، دولة تتكشف عن شيء من الملامح المشتركة مع هذه الشركات كلها فيما يتصل بالتغيرات العامة التي أحدثتها فيها

الامبريالية وما يجب أن تقوم به من وظائف عامة تعود اليها بسبب مرحلة الامبريالية الراهنة . ومن الواضح ان الاشكال الملموسة ، من فاشية وديكتاتورية عسكرية وجمهورية « ديمقراطية » الخ.. ، التي تتخذها هذه الدولة تتعلق بالعوامل الداخلية لهذه الشركات . غير ان هذه العوامل تظهر حاسمة مهما كان تسليمنا ضعيفا بأن فارقا جسيما يحدث ، بالنسبة لهذه البلدان وجماهيرها الشعبية على الاقل ، بحسب ما تكون هذه الدولة « ديمقراطية » بورجوازية أو ديكتاتورية عسكريةرجعية. فهنا كما في مكان آخر ، ان الاشكال التي ترتديها هيمنة البورجوازية تحت التسمية المشتركة بـ « ديكتاتورية البورجوازية » هي أبعد من أ نتكون غير هامة .

ان طرحنا على هذا النحو أولية العوامل الداخلية يقودنا أبعد أيضا . اذ يجب أن نبتعد نهائيا عن مفهوم ميكانيكي أقرب الى هندسي لاكمي (١) ـ طوبولوجي ـ ان لم يكن « جغرافي » حول العلاقة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية . فليس هنالك ، بالمعنى الدقيق ، في مرحلة الامبريالية الراهنة ، من ناحية عوامل خارجية تؤثر بمجردها من « الخارج » ، ومن ناحية ثانية عوامل داخلية « منعزلة » في « مجالها » الخاص وتتفوق على العوامل الاولى ، كما هي مفهومة . وطرح أولية العوامل الداخلية يعني ان احداثيات السلسلة الامبريالية « الخارجية » في كل بلد ، أي علاقة القوى العالمية ودور هذه الدولة العظمى أو تلك الخ.. ، لا تؤثر في هذه البلدان الا باستبطانها ، بتمفصلها بتناقضاتها الخاصة ، تناقضات تظهر في بعض صورها تولدا محرضا في بلدان مختلفة من تناقضات السلسلة الامبريالية . ومختصر القول ، ان حديثنا بهذا الصدد عن العوامل الداخلية يعني عثورنا على الدور الحقيقي الذي تقوم

١ ـ هندسة لا كمية : فرع من الرياضيات يعنى بدارسي موقع الشيءالهندسي بالنسبة الى الاشياء الاخرى ، لا بالنسبة لشكله أو حجمه .

به الامبريالية ، أي التنمية غير المتكافئة في تطوير كتل اجتماعية مختلفة .

هذا ما يكون عليه الخط الموجه للتحاليل القادمة في مجموعها ، التي تعنى منطوياتها بسلسلة تامة من المسائل . ولكي أحدد الافكار ، ضربت مثلاً ملموساً يتعلق بدور الدول الامبريالية ، ولا سيما مركزها ، الولايات المتحدة ، في تأسيس الأنظمة التي تهمنا والحفاظ عليها وتطويرها ، مسألة نوقشت كثيراً حول الشيلي كما نعرف . أقول على نحو تخطيطي ، ان المفهوم الميكانيكي والهندسي الكمي حول « العوامل الخارجية » قد نوقش في الاغلب في فرضية المؤامرة ، فرضية حددت أساساً المسألة حول الدور ، المفترض مباشراً ، العاجل والشامل الذي قامت به الولايات المتحدة والمخابرات المركزية المعروفة . وتظهر في هذه الفرضية من ناحية ثانية الفائدة القيمة من وراء استبعاد البحث في أخطائها ، ولا سيما التغاضي عن الظروف الداخلية التي أتاحت بالضبط « للتدخلات الخارجية » و «اصبع الاجنبي » أن تكون ناجعة . ان قيام هذه التدخلات وكونها ما تزال قائمة فعلاً لا شك فيها أبداً . غير انه لا يمكنها بوجه عام أن تقوم بدور حاسم في مختلف البلدان التابعة ، ولا سيما في بلدان المجال الاوروبي كالبرتغال واليونان واسبانيا ، الا بترابطها بالعلاقات بين القوى الداخلية في هذه البلدان ، باستثناء حالات قصوى من التدخلات المعلنة ، المباشرة والكثيفة، كما حدث في سان ـ دومينيك وفيتنام .

٢

الديكتاتوريات ، الولايات المتحدة واوروبا

قبل أن نتوصل الى الاسباب الداخلية التي أدت الى تفسخ هذه الانظمة ، كما في اسبانيا ، وسقوطها في البرتغال واليونان، علينا أن نتصدى لظروف الامبريالية العالمية بالشكل الذي تجسدت فيه في هذه البلدان .

أولا على الصعيد الاقتصادي ، أشرت قبلا الى ان الانظمة البرتغالية والاسبانية واليونانية قد شجعت منهجيا غرس الرأسمال الاجنبي . لقد وظف هذا الرأسمال في هذه البلدان ليستغل فيها من ناحية الجماهير الشعبية مباشرة ، ومن ناحية ثانية ليستخدمها « مقويا » في استغلال البلدان الاخرى . ففي البرتغال بوجه خاص ، لم يشجع النظام سلب الرأسمال الاجنبي مباشرة لمستعمراتها الافريقية السابقة فحسب ، لا بل ان هذا الرأسمال الاجنبي الموظف في البرتغال قد تمحور شطر كبير منه نحو المستعمرات . واستخدم الرأسمال الاجنبي اليونان أيضا قاعدة تقوية لغزو البلدان الافريقية واعادة تصديره الى هذه البلدان تحت علامة « حياد » اليونان .

لنتوقف عند السياسة الملائمة لغرس الرأسمال الاجنبي في هذه البلدان . يمكننا بالتأكيد أن نلاحظ ان هذه السياسة تميزت بها أيضا حكومات العديد من البلدان الاوروبية الاخرى تجاه الرأسمال الاميركي ، كألمانيا وبريطانيا الخ.. ، غير انها هنا ارتدت أشكالا خاصة تجلت بالتسهيلات المباشرة الممنوحة ، كالاعفاء من الضرائب والامكانات غير المحدودة تقريبا لترحيل الارباح واعتمادات عامة لا أساس لها وامتيازات احتكارية وعقود

جائزة مع الشركات الوطنية ، وفقدان كل رقابة حقيقية الخ.. ، لا نظير لها في البلدان الاوروبية الاخرى . ويظهر الوضع جليا في اليونان خاصة حيث يمكننا أن نقارن هذا الموقف بسياسة الحكومات التي سبقت حكم الطغمة العسكرية (مثل حكومة كرامنليس المعتدلة) والتي شجعت أيضا تغلغل الرأسمال الاجنبي. فبالنسبة للتسهيلات التي منحتها له لسلب البلد سلبا حقيقيا وحشيا ، ويظهر ذلك بوضوح شديد في وضع الرأسمال الاجنبي لمجهزي السفن اليونان ، كانت سياسة الطغمة العسكرية تختلف نوعيا تجاه هذا الرأسمال عن سياسة الحكومات السابقة .

ولا جرم في ان التسهيلات الممنوحة لم تكن مباشرة فحسب ، اذ نجد بوضوح الى أي حد أمكن للرأسمال الاجنبي أن يستغل وضع البلد الداخلي ، والقمع المرهق الذي حل بالطبقة العاملة والجماهير الشعبية ، كالغاء حق الاضراب وتحريم تنظيم الطبقة العاملة خاصة ، الخ .

هذه العناصر معروفة بما يكفي ، فمن العبث أن نتمسك بها هنا . وبالمقابل ، يبدو لي مهما أن أشير الى العلاقات الاقتصادية المتزايدة تدريجيا التي تربط هذه الشعوب بأوروبا السوق المشتركة بالنسبة الى العلاقات الاقتصادية التي تربطها بالولايات المتحدة ، لان ذلك عنصر يموضع مباشرة هذه البلدان في قلب تنقضات الامبريالية الدولية .

أولا على صعيد توظيفات الرأسمال الاجنبي .

يغلب بحد كبير في البرتغال خاصة الرأسمال الصادر عن السوق المشتركة ، ولا سيما الرأسمال الصادر عن ألمانيا الاتحادية والملكة المتحدة . عام ١٩٧١ ، بلغت التوظيفات بملايين الاسكودوسات : الولايات المتحدة ٣٩١٤٦ ، المانيا الاتحادية ٢٣٧٤١ ، المملكة المتحدة ١٥٦٤٢ ، فرنسا ٧٢٤٦ . وعام ١٩٧٢ : الولايات المتحدة ٣٠٠٤٣ ، المانيا الاتحادية ٥٨٩ ، المملكة المتحدة ٢٩٨٤٦ ، فرنسا ٧٤٤٧ . وعام ١٩٧٣ : الولايات المتحدة ٢٣٨٤٩ ،

المانيا الاتحادية ٨١٥،٤ ، المملكــة المتحدة ٥٥٢،٣ ، فرنســا ١٠٩،٦ .

وفي اسبانيا ، اتبعت نسبة الرأسمال الاميركي المئوية من مجموع التوظيفات الاجنبية منحنى صاعدا من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٦٥ تقريبا ، متجاوزا من ٢٧،٨٢ ٪ الى ٤٨،٣ ٪ من مجموعها ، ليهبط تدريجيا الى ٢٩،٢٥ ٪ عام ١٩٧٠ .

وفي اليونان ، بالرغم من ان التوظيفات الاميركية ظلت راجحة الى حد كبير ، نشهد أيضا تصاعدا مذهلاً في التوظيفات الصادرة عن المجلس الاقتصادي الاوروبي ، ولا سيما التوظيفات الصادرة عن فرنسا التي أصبحت في الموقع الثاني الآن .

يتجلى هذا الوضع أيضا على صعيد المبادلات التجارية الخارجية ، اذ يتزايد نصيب مبادلات هذه البلدان في تجارتها الخارجية مع السوق المشتركة بشكل مذهل بالنسبة للبرتغال واليونان وبشكل أقل أهمية بالنسبة لاسبانيا ، بمقارنتها بمبادلاتها مع الولايات المتحدة .

مما يقودنا الى طرح سؤال له أهميته الاولى : هل قامت التناقضات الراهنة بين الولايات المتحدة وأوروبا السوق المشتركة بدور في تفتيت وسقوط الانظمة التي تهمنا ، وما هو هذا الدور بالضبط ؟ وبهذا الصدد ، ماذا كان دور العلاقة الخاصة لهذه البلدان بالسوق المشتركة ، علاقة أصبحت مؤسسية ، لكنها تجمدت رسميا خلال نظام العقداء في اليونان ، علاقة أصبحت مؤسسية منهجيا سعت اليها البرتغال في عهد كائتانو والحكومة الاسبانية الراهنة ؟ (عام ١٩٧٥) .

لكي نتمكن من موضعة دور هذه التناقضات الامبريالية الدولية بين الولايات المتحدة وأوروبا ، يجدر بنا أن ندرك محملها ـ اليوم . قادت تنمية السوق المشتركة وتوسيعها ، من ناحية ، وأزمة الدولار من ناحية ثانية ، كثيرا من المؤلفين الى النظر في ان في ذلك نهاية حتمية للهيمنة الاميركية ، وان أوروبا ستهب

بعد الآن مجموعة واحـــدة « مناهضة للامبريالية » في وجـه الولايات المتحدة . لنلاحظ ، على نحو عابر ، ان هؤلاء المؤلفين كانوا ، في معظمهم ، هم أنفسهم من سقط في أسطورة «التفوق الامبريالي » ، أي سيطرة وهيمنة لا جدال فيهما للولايات المتحدة على العالم الامبريالي كله ، الذي نجحت في اخضاعه لرعايتهـا أثناء الحقبة الطويلة التي هدأت فيهـــا التناقضات الامبريالية الدولية نسبيا .

هذا المفهوم القديم خاطىء خطأ المفهوم المطبق في المرحـلة الراهنة . فاذا كانت الهيمنـــة الاميركية تتقهقر الآن بالنسبـة لبعض المميزات الاستثنائية جـــدا التي ارتدتها في حقبة تدمير الاقتصاد الاوروبي نسبيا بعد الحرب ، فقد لبث مع هذا توسيع وتنمية السوق المشتركة متماشيا مع تزايد التوظيفات الاميركية المباشرة العجيب ، يخص أكثر فأكثر قطاعات الرأسمال المثمـــر مباشرة ، كالصناعات التحويلية في البلدان التي يشملها . ومـن ناحية ثانية ، لم يكن المكان المفضل لهـــذه التوظيفات « العـالم الثالث » وانما أوروبا ــ السوق المشتركة . وأبلغ دليل بهـذا الصدد ألمانيا الاتحادية (هذا اذا لم نتطرق الى بريطانيا) التـي يسيطر اقتصادها على السوق المشتركة الآن . مما خلق تبعيـة جديدة بكل معانيها خاصة جدا بالبلدان الاوروبية تجاه الولايـات المتحدة ، لا يمكن ادراكها، الا اذا عللناها بحدود تدويل الرأسمال والعلاقات الرأسمالية ، لا بحدود « الاقتصاد الوطني » المنافس، فهذه التبعية الجديدة ليست مطابقة ولا مشابهة للتبعية التـــي تتميز بها البلدان الخاضعـة للعواصم الامبريالية في مجموعها . ونجد تأكيدا لهذه التبعية الجديدة في التنازلات الحقيقيةالمتلاحقة من جانب السوق المشتركة ، في حقبة هذه الازمة ، لا سيمـــا مركباتها المختلفة ، التي تعمل ــ وليس ذلك عن صدفة ــ عـلى نحو مشتت ، تجاه المطالب الاميركية ، مثل حقل النقد والطاقة ، الخ . كان أحد آثار هذه التبعية الجديدة اذن فقدان توحيـد رأسمال مختلف البلدان الاوروبية الآن . فعلاقاتها فيما بينهـــا

أصبحت علاقات « مركزية خارجية » أي انها تمر عن طريق علاقة كل بلد يتعامل مع الولايات المتحدة . فموقف أوروبا من الانظمة التي تعنينا فيه عنصر هام اذن يجب أن نتوقف عنـــده ، وتلك أول نقطة .

النقطة الثانية : تحدد نشـــاط واحتدام التناقضـــات الامبريالية الدولية الى حد فادح بين الولايات المتحدة وأوروبا ــ السوق المشتركة ، العملية المتلازمة مع أزمة الرأسمالية الراهنة، مما لا يتعـــارض في شيء مع النقطة الاولى . ان مفهـــوم « الامبريالية المتفوقة » يمكنه وحده أن يجسد هيمنة بلد أمبريالي على البلدان الاخرى « بترويض » التناقضات الامبريالية الدولية، مع احتمال الدعوة لازالة هذه الهيمنـــة بلا شرط حالما يتجـــدد نشاط التناقضات . هذه التناقضات تحتدم الآن معركة مجابهة لغزو مناطق النفوذ لتصدير الرساميل للتصدي الى نزوع معدلات الربح الوسطي الى الانخفاض ، أي الركود الاقتصادي ، في المراكز الامبريالية ، وتصدير البضائع والتحكم بالمواد الأولية ، في اطار السنوات الاخيرة بعد اختلال موازين الدفع . وكفاح حاد أيضـا للتحكـــم بالبلدان التـــي يمكن أن تستخدم مقويات وسيطـة للرأسمال الامبريالي في توسعه القادم ما وراء هـــذه البلدان ، وتتميز بهذا الوضع البرتغال واليونان . وتبرز مسألة التحكـم بالبترول هذا الواقع أيضا .

أما بالنسبة للبلدان التي تعنينا فقد تجلت التناقضات بين الولايات المتحدة والسوق المشتركة عبر الستراتيجية الخاصـــة التي ترسمها السوق المشتركة لحوض البحر الابيض المتوسط . غير ان المسألة التي تظل موضوع بحث هي مسألة دور هـــذه التناقضات في الاطاحة بالانظمة البرتغالية واليونانية والاسبانيـة أو تغييرها .

أقول منذ الآن ، ومذكرا بنقطتي التحليل السابقتين ، من ناحية ، ليس لهذه التناقضات دور مباشر أو فوري ، ومن ناحية ثانية، ان من الخطأ الفادح الاعتقاد بأن أوروبا ــ السوق المشتركة

طرحت فعلا وحتى النهاية بأية ورقة ديمقراطية لتدين جذريـــة المصالح الاميركية ، التي تمثلها هذه الانظمة الديكتاتورية حصرا. فالقضية في الواقع ليست قضية تناقض بين الولايات المتحـدة وأوروبا ، متفجر بين كتلتين مناهضتين للامبريالية متكافئتين ، أي أوروبا ـ القوة الثالثة ، تتنازعان الهيمنة خطوة خطوة ، انما القضية في جوهرها قضية تناقضات تتعلق باعادة تنظيم علاقة القوى تحت الهيمنة الاميركية دوما . ثم ان هذه الانظمة ، منذ عهود كائتاتو حتى بابادوبولوس ـ مركيزينس ، ومنعطف أوبوس دبي في عهد فرانكو ، أخذت تندمج في السوق المشتركة ضمنا بسبب ـ وسنرى ذلك ـ علاقتها المعقدة التي قامت بها أو تقوم بها ، كما في اسبانيا ، مع مختلف أقسام بورجوازيتها . وبالرغم من ان الدمج في السوق المشتركة لم ينجح ، فقد أخذ استيراد الرأسمال الاوروبي لهذه البلدان وحجم مبادلاتها التفضيلية مع أوروبا نسبا كبيرة ليحل محل الرأسمال الاميركي بحد ما ، في عهد هذه الانظمة بالضبط .

وموجز القول ، ليس أشد خطأ من التفكير في ان السوق المشتركة قاطعت هذه الانظمة اقتصاديا بأي شكل من الاشكال . وبالرغم من تصريحات أوروبا التبريرية المتذرعة بفقدان الانظمة الديمقراطية ، لم يتم دمج هذه البلدان في السوق المشتركـــة أصلا بسبب المشاكل الهائلة القائمـــــة في السوق المشتركـة الزراعية ، أي أوروبا الخضراء ، التي تهددها حالة انتساب عضو بكامله الى هذه البلدان ، وما ينجم عن ذلك من معاملة بالنسبـة لصادراتها الزراعية للسوق المشتركة . ونجد ذلك من ناحيـــة ثانية في المصاعب الراهنة التي يلاقيها دمج اليونان والبرتغال . ومن الخطأ أيضا ان نفكر بأن الانظمة العسكرية طرحت بطاقـة الولايات المتحدة الوحيدة، القاصرة على وجهة النظر الاقتصادية، ضد أوروبا . ولهذا لم تستتبع ستراتيجية السوق المشتركـة الاقتصادية تجاه هذه البلدان ، على هـــذا النحو وبالضرورة ، تغيير أنظمتها ، ولا يمكننا أن ندرك ذلك الا اذا تخلينا عن مفهوم

تناقض متفجر عدائي بين الولايات المتحدة والسوق المشتركة .

وهذا لا يعني ان هذا التناقض لهذا السبب لم يقم بدور هام في تفتيت وسقوط هذه الانظمة ، انما يتوضح هذا الدور بشكل خاص جدا .

١ ــ يتجلى جوهريا بتوالد هذا التناقض المحرض والنوعي في هذه البلدان ، أي بنتائج هذا التناقض على الفوارق الداخلية بين طبقاتها الحاكمة بالدرجة الاولى . وسنتوقف عند ذلك في الفصل القادم . اذ انعكس تناقض الولايات المتحدة / أوروبا ، القائم في عملية تدويل الرأسمال الراهنة ، فكان اثره المباشر انقسامات داخلية وفوارق ستراتيجية في رأسمال هذه البلدان الداخلي النمو بحسب خطوط التبعية المتباعدة التي تستقطبه نحو الرأسمال الاميركي أو الرأسمال الاوروبي . خطوط تباعد تجتاز من ناحية لاخرى الرأسمال الداخلي النمو الاحتكاري وغير الاحتكاري . اذ بالرغم من ان جانب البورجوازية المهتمة بالدمج في السوق المشتركة قد تكشف عن مميزات خاصة جدا ، فالمسألة لم تكن مسألة رأسمال احتكاري مرتبط حصرا بالرأسمال الاميركي ، في حين انعطف الرأسمال غير الاحتكاري برمته نحو حل أوروبي . ففي اليونان واسبانيا بوجه خاص ، اتبعت جوانب بكاملها ستراتيجية الاندماج في السوق المشتركة ، مثل اتحاد الصناعيين اليونان وهيئة أرباب العمل ، وأوبوس دبي في اسبانيا .

وهكذا كان الاثر الرئيسي للتناقضات بين الولايات المتحدة وأوروبا في هذه البلدان زعزعة هيمنة الكتل الحاكمة نتيجة لاحتدام الصراع بين أقسام بورجوازيتها . وهذا يعني ان شكل نظام هذه الديكتاتوريات العسكرية لم يمكن من تنظيم التناقضات بتمثيل عضوي لمختلف هذه الاقسام في جهاز الدولة ، ولا اقامة توازن في التسويات من غير هزات خطيرة . توازن ضروري لاستمرار سيطرتها السياسية ، بالنظر لاطار احتداد التناقضات الداخلية لهذه الكتل الحاكمة بسبب ــ بين غيره من الاسباب ــ

تدويل الرأسمال وتناقضات أوروبا / الولايات المتحدة . يضاف الى ذلك ان سقوط أو تفتت هذه الانظمة تطابق مع اعادة توزيع نسبة القوى في الكتلة الحاكمة لصالح قسم الرأسمال المستقطب نحو السوق المشتركة وعلى حساب القسم المستقطب نحو الولايات المتحدة ، التي مثلت هذه الانظمة مصالحها بشكل راجح وانما ليس حصرا أبدا . بيد انه ، ما دام وضع التبعية لم يقض عليه جذريا (وهنا ليس ثمة مجال لطرح المسألة بأية حال) ، لا يمكن ان يحدث انقلاب فعلي وصريح يطيح بهيمنة الرأسمال الكومبرادوري المرتبط بالرأسمال الاميركي ، في العهود الديكتاتورية . كما ان تناقض أوروبا / الولايات المتحدة ليس تناقضا متفجرا عدائيا ، فلا يترجم تـوالده في الكتلة الحاكمة بتناقض مماثل أيضا . واذا كنت أستبق في بحثي هذه النقاط ، فلكي أشير الى انه من الخطأ الاعتقاد بأن مجرد الاطاحة بالديكتاتوريات في هذه البلدان يعني ، في مثل هذه الحال ، ادانة دور الرأسمال الاميركي جذريا وانقلابها صراحة نحو « أوروبا ــ القوة الثالثة » ، وكأنما القضية هنا ، بالنسبة لهذه البلدان ، قضية تخيير حقيقي بين أمرين : اما أن « تكون مستعمرات أميركية » أو أن « تندمج في السوق المشتركة » . لكن الحل الوحيد هنا هو عملية الإستغلال والتحرر الوطني من الامبريالية في مجموعها .

٢ ــ في موقف أوروبا من هـذه الانظمة الديكتاتورية العسكرية ، يجب الا نستبعد الدور الكبير الذي قام به ، ويقوم به ، تضامن الحركات الديمقراطية والشعبية في هذه البلدان ورأيها العام تجاه شعوب البرتغال واسبانيا واليونان وعداءها الشديد للأنظمة الديكتاتورية ، الـذي لا نظير له أبدا ، بهذا الصدد ، بما يجري في الولايات المتحدة . وكـان ذلك أساس شيء من تحفظ الحكومات الاوروبية تجاه هذه الانظمة ، تحفظ ، ان لم يفسر عدم دمج هذه البلدان في السوق المشتركة ، فقد ظهر شرطا مسبقا لفتح عملية دمج مسألية جدا في الواقع .

وإذا كـــان ذلك قد أتاح للحكومات الاوروبية أن تستفيد كـل الفائدة من وضع هذه البلدان التبعي من غير أن تغامر بدمج ، لم يمنـــع ذلك قطاعات البورجوازية الداخلية النمو في هـذه البلدان المهتمة بهذا الدمج بكامله من أن تأخذ باعتبارها مثـــل هذا الشرط .

٣ ـ أخيرا ، انعكست أيضـــا التناقضات بين أوروبـا والولايات المتحدة في التباعدات الراهنة المتعلقـة بالستراتيجية الدولية والعسكرية ، بما فيها تلك القائمة في حلف الاطلسي . ومثالين على ذلك ، ففي الاولى يمكننا أن نلاحظ التباعدات بين الولايات المتحدة وأوروبا فـي موقفهمـــا من النزاع العربـي ــ الاسرائيلي ، وبحد ما ، موقفهما من البلدان المنتجة للبترول في اطار أزمة الطاقة . وتتعلق الثانيـــــة بالتباعدات حول مسائل الدفاع الاوروبي والاطلسي . ليس في نيتي طبعا أن أدخل في بحث هـذه المسائل ، فمن الواضـح أن التناقضات بين الولايات المتحدة وأوروبا تتجـــلى الآن بشيء من ادانة الستراتيجيـــة والدبلوماسية الدولية والدفاع العسكري أيضـا ، التي تجسـد بأقل تفاصيلها المصالح البحتـــة الاقتصادية السياسية للولايات المتحدة التي تمثلها الاطلسية التقليدية .

بيد انه اذا أخذنا بعين الاعتبار الملاحظات السابقة ، لوجدنا في الوقت الراهن ان أوروبا ، التي ليس لها اطلاقا موقف موحد من هذه المسائل ، لا تسعى لان « تتحرر » حقيقة من ستراتيجية دولية وتحالف عسكري تحت هيمنة الولايات المتحدة ، انما لتؤمن لنفسها هامشا من المناورة تحت هـــذه الهيمنة . اذن ، فـــي الواقع ، لم تتدخل أوروبا بنشاط لتطيح فعلا بالانظمة الديكتاتورية العسكرية « المرتبطة حصرا » ، بهذا الصدد ، بالولايات المتحدة. فيجب ألا تخدعنا تصريحات الحكومة الفرنسية المتساهلة بعـد أن خرجت اليونان من حلف الاطلسي ، شكليـا بالتالي . أولا ، لان الحكومات الاوروبية الراهنة ، مع رفضها المنهجي لسياســة نزع التسلح ، هي أبعد من أن تنوب بكل نجاعة عن دور القــوة

الاميركية في هذه البلدان . ثانيا ، تخوف البورجوازية الاوروبية من عملية جامحة قد تؤدي فعلا الى « حياد » هـذه البلدان ، فاضعاف حلف الاطلسي في مجموعه الى حد كبير . وأخيرا ، ويتعلق هذا بوجه خاص بأكثر أنظمة هذه البلدان العسكرية ، اذا كانت هذه الانظمة وجيوشها قد شكلت أو ما زالت تشكل قطعا أساسية من الجهاز الاميركي في أوروبا ، بما فيها اسبانيا ، ترتبط به الى حد وثيق ، فمن الافراط في التبسيط ، من وجهة النظر هذه أيضا ، أن نعتبر انها لم تكن ، أو ليست ، كاسبانيا ، غير بيادق بسيطة أو خدم لستراتيجية الولايات المتحدة السياسية والعسكرية ، خلافا للبلدان الاوروبيةالاخرى. ومثال واضح للعيان سياسة التقارب العربي المعلنة التي انتهجتها الطغمة العسكرية اليونانية وفرانكو ، المرتبطة بمصالح بورجوازية هذه البلدان في القارة الافريقية .

قامت اذن التناقضات بين الولايات المتحدة وأوروبا في هذا الحقل ، ولا سيما في حلف الاطلسي ، بدور ما في الاطاحة بهذه الانظمة أو تغييرها ، غير انه دور تكشف هنا أيضا بوجه خاص ، اذ انعكست عن تناقضات داخلية في أجهزة الدولة ، لا سيما في الجيش الذي كان ، أو ما يزال ، الاداة الرئيسية لهذه الانظمة ، مما خلق انقسامات داخلية في الجهاز العسكري بين مجموعات وأجزاء ، بعضها يدعو لأطلسية حازمة ، وغيرها ، بالعكس ، يؤيد ستراتيجية دبلوماسية وعسكرية أكثر استقلالا عن مصالح الولايات المتحدة السياسية ـ الاقتصادية البحتة . تناقضات تتجلى الآن في جيوش البلدان الاوروبية كلها ، نجد ذلك في مناقشات الجيش الفرنسي حول الستراتيجيةالعسكرية، تناقضات كان لها وزنها الكبير في الاوضاع التي تشغلنا . جيش بلدان الديكتاتورية العسكرية يقوم بوظيفة حزب البورجوازية السياسي الحقيقي ، بسبب الحظر على الاحزاب السياسية ، فتجلت فيه بشدة تناقضات البورجوازيات ، بين رأسمالية ستراتيجية أوروبية ورأسمال تابع بكليته للولايات المتحدة . وكان

صراع هذه الاقسام الداخلي ، ولا سيما حول دو ووظيفة حلف الاطلسي ، حادا بوجه خاص بين الاجهـزة العسكرية اليونانية والبرتغالية والاسبانية ، مما أسهم في زعزعة الانظمة التيتميزت بها اليونان والبرتغال في مراحلهما الاخيرة .

بعد هذه الملاحظات التي استهدفت اظهار أولية « العوامل الداخليـــة » على « العوامل الخارجيـــة » ، ووضع معالم دور التناقضات الداخلية بين أجهزة هذه الديكتاتوريات التي أدت الى الاطاحة بها أو تدهورها ، يجدر بنـــا أن نتصدى لستراتيجيـــة الولايات المتحدة تجاه هذه الانظمة .

هنا أيضا يجب أن نتحفظ منالتفسير المفرط فيالتبسيط. أولا ، وهذا ما يجب أن تلح عليه بكل وضوح ، ان الولاياتالمتحدة دعمت منهجيا وباستمرار هذه الانظمة العسكرية ، حتى انها في اليونان ، كان لها الباع الأول في تأسيسها. لا بد انه منالخطأ أن نستخلص ان الاطاحة بها أو تدهورها حدث أو يحدث رغما عن أو خلافا « لارادة » الولايات المتحدة ، أو بالعكس ، حـدث أو يحدث بتحريض مباشر من الولايات المتحدة . هذا الخطأ الاخير ارتكب بوجه خاص بصدد اليونان بالنظـــر للظروف التي حدث فيها تغيير النظام ، اذ وجدت فيه قطاعات عديدة من الرأي العام الاوروبي كيسنجرا يوفـــد كرامنليس الى اليونان ليشيـــع الديمقراطية في نظام أصبح مرهقا ، وفـي الأيام الاولى منه ، وجد فيه الحزب الشيـــوعي اليوناني من الخارج و آ. باباندريو أيضا يد الاميركيين ، انما سعيا منهم لتخليد « الفاشية الملكية » تحت واجهة أخرى .

هذه التفسيرات تهمـــل دور العوامل الداخلية النوعـــي وتخطىء أيضا في تقدير مغزىالسياسة الاميركية حين تبالغ بدور الولايات المتحدة .

١ ـ من المؤكـــد أن للولايات المتحدة ستراتيجية شامـلة واحدة في مرحلة الامبريالية الراهنة ، بيد انـــه ليس للولايات

المتحدة تكتيك واحد ، انما عــدة تكتيكات فعلاً . لقد اكتسبت الولايات المتحدة خبرة طويلة في قمـع الشعوب ودورها كدركي للبورجوازيات الغربية . فهي لا تضع امكاناتها كلهـا في مشروع واحد ولا تقامر في ستراتيجيتها بورقة واحدة .

وفي الواقع ، تحتفظ الولايات المتحدة بيــدها ببطاقات عديدة دوما . وليست كل البطاقات متساوية لديها طبعا ، فهي تفضل بعضها على الاخرى ، رغم انها تلعب بهـا كلها في وقت واحد على الاغلب . وهذا يعني ان ستراتيجيتها يمكن أن تتكيف مع حلول عديدة في بلدان منطقة تبعيتها .

يتضح ذلك في السيناريو الــذي أخرجته في اليونان ، والبرتغال أيضا حتى الآن (١٩٧٥) أو الذي تخرجه في اسبانيا في الوقت الراهن . ففي اليونان ، التي تؤثرها الولايات المتحدة :

ـ دعم حتى النهاية تقريبـا للديكتاتورية العسكرية التـي أصبحت مع هذا ، تحت شكلها ، ولتدهورها ، حصان معركـة تتضاءل الثقة به .

ـ حل تطوير الديكتاتورية الى مجـرد واجهة « شرعية » ، التي فشلت في عهد باركينزيس ـ بابادوبولوس عـام ١٩٧٣ ، مع احتمال استنساخها .

ـ حل تغيير سياسي أشد أهميــة ، يظل فيه الجهـاز العسكري متمسكا « بحقول محفوظة » .

ـ حل كرامنليس .

ـ حل كانيللوبولوس ، الرجل اليميني الليبرالي المنفتـح على منظمات المقاومة أكثر من كرامنليس .

ـ حل حكومة انتقالية تحت رعاية الوسط ، طبيعتها يمينية اشتراكية ـ ديمقراطية غامضة .

وثمة سيناريوهات يمكن تخطيطها للبرتغال لــدعم نـواة

الديكتاتورية الصلبة ذات النزعة الكائنتانية والواجهة الليبرالية ، حتى وإن كان فيها شيء من شكل السبينولية أو حكومة معتدلة (رغمرؤيتنا غموض السياسة الاميركية الراهن تجاه البرتغال) ، ويمكننا أن نقـــول الامر نفسه بالنسبة لاسبانيا والحلـــول المخططة لها .

ومن الصحيح ان الولايات المتحدة لا تؤيد هذه الحلول كلها بنفس الشدة أو المثابرة أو الوسائل ، فموقفهـــا تجاه الحلول المتعددة « المقبولة » ، يمر بمختلف درجات التأييد مـــن تسليم سلبي تقريبا بحلول تعتبرها أقل شر الى درجة قطـــع العلاقات بالتأكيد . يظهر ذلك ان من التبسيط المفرط جدا أن نفكر في ان كل تغيير في البلدان التابعة لا يتجاوز درجة قطع العلاقـات هو بارادة الولايات المتحدة الواعية ومتواطىء معها أو له صـلة بها . لنضرب مثلا عن اليونان : ان القـــول بأن حل كرامنليس متصل « بارادة » الولايات المتحدة هو قول صحيح وخاطىء في وقت واحد ، في نطاق ما يمثل به بالنسبة لها غير بطاقة بيـن غيرها من البطاقات ، تتقدم وتتأخر في تفضيلها لها علىغيرها.

هذا التكتيك المتعدد التكافؤ الذي تلجأ اليه الولايات المتحدة يتكشف عن فوائد وأضرار لها ، فيجب أن نقرنه ، فضلا عـــن ذلك ، بوجه عام ، بتكتيك البورجوازيات المماثـل في أشكـال سيطرتها السياسية على الجماهير الشعبية . وأقصى وضع ، كمثال على ذلك ، وضـــع الحكومات الاشتراكية ـ الديمقراطية والحل المتواصل أو الذي تسمح به فحسب البورجوازيات بحسب الظروف. أما فوائد هذا التكتيك: بقدر ما تخف نسبةالتكتيكات، بالنظر لأهمية وزن العوامل الداخلية لكل بلد وبالدرجة الاولـــى كفاح جماهيرها الشعبية ، تتفاقم مخاطر الانزلاق وفقدانالتحكم بهذا الحل أو ذلك ، المعتبر أصـــلا مقبولا أو مرغـــوبا فيه . حينئذ ، كثيرا ما يحدث أن تفلت من يدهـــا أوراق ، بدرجات مختلفة ، في المرحلة الراهنة من تصاعد الصراع علـى المستوى العالمي . هذا ما يهمنا هنا بوجه خاص ، ففقدان سيطرةالولايات

المتحدة واضح في قضية البرتغال وانزلاقها ، بحد ما ، مع كرامنليس في القضية القبرصية .

يضاف الى ذلك عنصر ثان ، بالنسبة لستراتيجية الولايات المتحدة العالمية ، يتعلق باتساع طيف الحلول المعتبرة مقبولة أو مسموحا بها لهذا البلد أو ذلك في منطقة من العالم ولا سيما أوروبا . يتعلق هذا الاتساع ، بالنسبة لبلد محدد ، بامكانات الاستدراك التي تقدمها أو لا تقدمها البلدان الاخرى القائمة في المنطقة ، يتجلى ذلك بوضوح في قضية قبرص . فبعد فشل بطاقة العقداء اليونانية لتقسيم الجزيرة وضمها لحلف الأطلسي، طرح الاميركيون البطاقة التركية بنجاح في هذه المرة ، بحيث ظهر تقسيم الجزيرة ، الهدف الرئيسي المطلوب ، واقعا ممارسا بأية حال . وفيما يتعلق ـ بوجه خاص بمسألة حلف الاطلسي والقواعد الاميركية في حوض البحر الابيض المتوسط ، ترتبط درجة تصعيد الولايات المتحدة ضد الانظمة التي يمكنها أن تدين مصالحها الملكية بامكانات انتقال قواعدها الى البلدان المجاورة . وهذا ما يفسر ، مع غيره ، انتقال ستراتيجية الولايات المتحدة الى ايطاليا بعد أحداث البرتغال واليونان ، وحتى قبل الاحداث المتوقعة في خلال أجل قصير في اسبانيا . لكن هذا لا يعني ، وهو أبعد من أن يعني ، ان الولايات المتحدة شطبت من قائمة ستراتيجيتها البرتغال واليونان !

٢ ـ هذا التعدد في تكتيكات الولايات المتحدة ليس بكل بساطة عن موقف واع من جانبها ، اذ يعود أيضا لتناقضات رأس المال الاميركي . في الواقع ، ثمة شكل آخر للمبالغة في تقدير العدو يعتمد على ابخاس قيمة تناقضاته الداخلية . يعاني الرأسمال الاميركي المدول والشركات الاميركية الكبرى المتعددة الجنسيات من تناقضات هامة مع أقسام هذا الرأسمال المعتمد على التكديس والتوسع داخل البلد بصفة رئيسية، حيث تتأرجح السياسة الاميركية بين توسعية عدوانية تغلب باستمرار ونزوع مستمر نحو شكل من الانعزالية . وثمة تناقض آخر ، لا يتطابق

مع التناقض الاول بلا شرط ، هام أيضا في الولايات المتحدة ، بيـــن الرأسمال الكبير الاحتكاري والرأسمال غير الاحتكاري ، يتجلى ، بيــن ما يتجلى ، في الشكـــل الخاص بسير القوانين المناهضة للتروستات في الولايات المتحدة ، التي أقامت مؤخــرا مصاعب في وجه شركات متعددة الجنسيات سيئــة السمعة ، مثل شركة المواصلات السلكية واللاسلكية الدوليـــة أو الاتحــاد السلكي واللاسلكي . هذه التناقضات الداخلية تترجم تناقضات كبيرة في أجهزة الدولة ، بالنظر لشكل نظــام الولايات المتحدة . فنجد وضعا طبق الاصل عن « فاشية خارجية » ، أي عن سياسة خارجية لا تتورع في الاغلب عن اللجوء الى أشر أساليب قتــل الجنس البشري ، تتجسد مع هذا بمؤسسات هي أبعد من أن تمثل بالتأكيد مثالية ديمقراطية بورجوازية ـ وليس لنــا الا أن نفكر ، بين ما نفكر ، بوضع الاقليات الاجتماعية والعرقية فــي الولايات المتحدة ـ تسمح مع ذلك بتمثيل عضوي لمختلف أقسام الرأسمال في أجهزة الدولة وفروعها . مثل هذا النظام ، اذا كان قد بني على أساس تحالف مقدس حقيقي بين الغالبية العظمــى من الامة حول الاهداف السياسية الرئيسية ، تحالف مقـــدس يقال عنه الشيء الكثير ، فهو ترافقه بالضرورة تناقضات مستمرة معلنة في أجهزة الدولة .

تترجم هـــذه التناقضات بالضبط في التكتيكات المتباعدة والمتزامنة حول السياسة الخارجية فـــي مختلف أجهزة دولــة الولايات المتحدة . فعـــلى الاغلب ، تتبنى المخابرات المركزيــة والبنتاغون والجهاز العسكري والسلطــة التنفيذية ـ الادارة ـ والكونغرس تكتيكات مختلفة ، شهدنا ذلك ، وما نزال نشهد ، في اليونان والبرتغال واسبانيا . والافدح من هذا ان هذه التكتيكات متوازية في بعض الاحيان ، تنهل من شبكات متوازية أيضا يجهل بعضها بعضا أو تتقاتل فيما بينها . وتعطينا مثلا متميزا حول هذه الممارسات المخابرات المركزية والبنتاغون ، باختصارهما حرفيا طريق وزارة الخارجية في قضيـــة قبرص ، أو مؤخرا فــي

البرتغال (١) . ولهذه التناقضات آثارها الخاصة أيضا ، تتزايد فيها مخاطر الانزلاق كذلك . فهي ليست فحسب بسبب تعدد التكتيكات عن وعي ، المتبناة في وضع محدد ، انما أيضا بسبب تكتيكات متوازية متباعدة تتصل بتناقضات الولايات المتحدة . وموجز القول ، ليس أشد خطأ من التفكير بأن الولايات المتحدة ، وسياستها الخارجية ، كتلة آحادية الحجر بلا شقوق .

هذه الملاحظات كلها تقودنا الى النتائج نفسها ، لا تقوم بمفردها العوامل الداخلية ، في مختلف بلدان منطقة نفوذ الولايات المتحدة ، بالدور المجلي، في مختلف الظروف ، انما تترك أيضا لهذه البلدان تدخلات سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، لما تجسده تكتيكاتها المتعددة التكافؤ من تناقضات ، هامشا من المناورة يتصل ، في آخر تحليلنا بتناقضات الخصم .

هذا الهامش من المناورة يقوم بالتالي ، في الوقت الراهن، في العلاقات المتناقضة ، في أوروبا ولا سيما في حوض البحر الابيض المتوسط ، بين الشرق والغرب ، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، مما طرح مسألة فرعية حول دور الاتحاد السوفياتي في تغيير نظام البلدان التي تشغلنا .

في مثل هذا الوضع ، يجب أن نأخذ باعتبارنا نزعة مزدوجة .

التفاهم بالدرجة الاولى حول الحفاظ على توازن القوى العالمية الشامل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مناطق نفوذ كل من الدولتين الكبيرتين . بيد ان ذلك اذا كان لا يستتبع بالتأكيد وضعا راهنا حازما في أقل تفاصيله حول

---

١ ـ تؤيد تحليل المؤلف محاولة ادارة كارتر لاختطاف الرهائن الاميركيين في طهران ، وفشلها المأساوي ، واضطرار وزير الخارجية الاميركية فانس الى الاستقالة لعدم اطلاعه على هذا المخطط ، الذي وضعه البنتاغون والمخابرات المركزية .

الوضع الداخلي لكل بلد من مناطق النفوذ المتبادلة ، فهو يستتبع ان الدولتين الكبيرتين تعملان ما بوسعهما ، وهذا أبعد من أن يكون مطلقا ، لكي لا تثير تغيرات كل بلد انقلابا طويل الامد في نسبة القوى في العالم ، أي الا تجازف بأن تفلت من اعادة التوازن المتحكم به في هذه النسبة .

أما موقف الاتحاد السوفياتي والبلدان الشرقية من الانظمة الديكتاتورية في البرتغال واسبانيا واليونان ، فقد كان موقفا منتقدا وسلبيا بالتأكيد ، لكن ذلك لم يستتبع ، وهذا أقل ما يمكن أن يقال ، تبني الاتحاد السوفياتي والبلدان الشرقية ، بصفتها دولا ، سياسة تدين هذه الانظمة بفعالية . ففي اليونان، شهدت مبادلاتها الاقتصادية والسياسية مع البلدان الشرقية ازدهارا فعليا جديدا في عهد طغمة العقداء ، وفي اسبانيا شهدنا نموا قيما في علاقاتها الاقتصادية معها في العهد الفرانكي ، فالامور واضحة بما يكفي .

بيد أن ذلك لا يتعلق الا بالشق الأول من مسألة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، المعروفة بما يكفي بحيث لا نريد أن نصر عليها . أما الشق الثاني فهو أكثر أهمية ، فهذا التوازن في نسبة القوى ديناميكي وغير مستقر للغاية ، فهو لا يستبعد أبدا التناقضات الفادحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . والحق يقال ، ان المسألة مسألة اعادة توازن مستمر في هذه النسبة عبر الكبوات التي تحدثها هذه التناقضات . والعامل الاهم بهذا الصدد هو العنصر الجديد في وجود الاتحاد السوفياتي المباشر ، منذ أعوام ، عبر النزاع العربي ــ الاسرائيلي ، كدولة عظمى أولى ، في منطقة كانت حتى ذلك الوقت منطقة نفوذ للولايات المتحدة . فوجود الاتحاد السوفياتي في البحر الابيض المتوسط هو عنصر تكون من اعادة توازن جديد في نسبة القوى ، فكانت لذلك آثار هامة في بلدان هذه المنطقة : أثار هذا الوجود تدخلات من جانب الولايات المتحدة لاحكام السيطرة على بلدان حلف الاطلسي وجعل في الوقت

نفسه تدخلاتها الشديدة والمعلنة في هذه المنطقة أشد خطورة من قبل . فمما لا جدال فيه ان آثار ذلك على اسبانيا تكون أو كانت ايجابية للغاية بالنظر لظروف الاطاحة بالانظمـة الديكتاتورية ولا سيما في اليونان . ويمكننا أن نقول ان الجماهير الشعبية في هذه البلدان أمكنها ، أو يمكنها ، أن تستفيد من التناقضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بالرغم من ان طريقها يقع على حد سكين بسبب محاولات الولايات المتحدة القوية . وأمكننا أن نشهد مثل هذا الوضع في قضية قبرص بانكفاءات الولايـات المتحدة المذهلة بسبب ، بين غيره من الاسباب ، موقف الاتحـاد السوفياتي الحازم ، رغم تحفظه ، موقف كاد أن يجر بوجـه خاص الى تدخل أميركي شديد لصالح الطغمة العسكرية .



٣

الطبقات الحاكمة

ان المسألة الجوهرية في الاطاحة بالنظامين الديكتاتوريين في البرتغال واليونان ، والتغييرات المعلنة في اسبانيا ، هي : ما هو الدور الذي قامت به بالضبط العوامل الداخلية ؟ وبوجه أدق ، بأي شكل توالدت العوامل المسماة « خارجية » ، المتعلقة بتغيرات مرحلة الامبريالية الراهنة ، واستبطنت في البنيات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية في هذه البلدان ؟

تتعلق النقطة الاولى بالتغيرات التي حدثت في الطبقات الحاكمة في هذه البلدان . ويجب أن نذكر هنا بالملاحظات المتعلقة بأشكال التبعية الجديدة التي تميز ، في بعض البلدان التابعة ، علاقاتها بمركز الامبريالية : فمن ناحية ، سرعة تدمير طرق وأشكال الانتاج ما قبل الرأسمالي ، بسبب الأشكال التي ترتديها مستوردات الرساميل الاجنبية الراهنة الى هذه البلدان ، ومن ناحية ثانية ، عملية التصنيع التبعي في هذه البلدان بسبب نزعة الرأسمال الاجنبي الى التوظيف في قطاعات الرأسمال الصناعي المثمر مباشرة ، في اطار قضية تدويل الانتاج والرأسمال الراهنة .

مما مكن من بروز أو نمو جزء جديد من بورجوازيات هذه البلدان ، يظهر بوضوح شديد في اليونان واسبانيا ، ويظهر بدرجة أقل في البرتغال ، جزء أطلقت عليه في مكان آخر « بورجوازية داخلية » . فبتطعيم هذا التصنيع ، خلقت أو نمت نوى بورجوازية أهلية ، متطعمة في هذه العملية ، طبيعتها أساسا صناعية ، ذات رأسمال مثمر مباشرة ، في حقل الصناعة

الخفيفة للمواد الاستهلاكية ، ومن النادر في حقل الصناعة الثقيلة ، كالمعدات الكهربائية المنزلية والنسيج والميكانيك ، والتعدين أيضا كالفولاذ ، والكيمياء ، وفي حقل صناعة البناء كالاسمنت ، الخ . كان مثل هذا الوضع في اليونان بوجه خاص بالنسبة للبورجوازية المتجمعة في « اتحاد الصناعيين اليونان » . وفي البرتغال ، بالنسبة لبعض الرساميل الاهلية من المنطقة الصناعية لشبونة — سيتوبال — بورتو ، وهي رساميل تشكل جزءا آخذا من تغيير السياسة الاقتصادية ، المجربة والفاشلة ، في عهد كائتانو ، التي خطط لها ر. مارتينس في مشروعه « فومينتو اندوستريال » عام ١٩٧٢ . وفي اسبانيا ، بالنسبة لشطر واسع من البورجوازية الاهلية المتمثلة بالبورجوازية الكاتالانية والباسكية كبورجوازية طليعية ، وبجزء من الرأسمال العام تحت اشراف « معهد التصنيع الوطني » . ومن ناحية ثانية ، لا تقتصر هذه البورجوازيات على الحقل الصناعي ، بل تمتد أيضا الى الحقول المتعلقة مباشرة بعملية التصنيع تلك ، كالنقل ، ودارات التوزيع ذات الرأسمال التجاري ، أو الى حقل الخدمات المختلفة كالسياحة خاصة . وتتميز هذه البورجوازيات عن أجزاء البورجوازية السابقة بالتعقيد الجديد في علاقاتها بالرأسمال الاجنبي .

أولا ، تتميز عن البورجوازية الكومبرادورية ، التي ما تزال هامة فيهذهالبلدان. ويمكننا أن نعتبرها بورجوازيةكومبرادورية، وتميز في بعض الاحيان بتعبير الأقلية الحاكمة (الاوليغارشية) ، تلك البورجوازية التابعة مصالحها كلها لمصالح الرأسمالالاجنبي وتعمل ، بحد ما ، محطة تقوية ووسيطا مباشرا لغرس وتوالد الرأسمال الاجنبي في هذه البلدان . وتغلب طبيعة المضاربة في نشاط هذه البورجوازية الكومبرادورية ، وتتركز في القطاعات المالية والمصرفية والتجارية ، ويمكننا أن نجدها أيضا ، فيالقطاع الصناعي ، في فروع تابعة وخاضعة كلية للرأسمال الاجنبي . فنعثر عليها في اليونان ، ومثالها النموذجي مجهزو السفن مثل

أوناسيس ونيانوس الخ.. ، ورساميل موظفـــة في الانشاءات البحـــرية ومصافي البترول ، الخ . وفـــي البرتغال ، ببعض التجمعات الكبرى مثل C. U. F. ، واسبيريتو سانتو ، وبورجس وايرامو ، وبورتوغس دو اتلانتيكو ، الخ.. ، التي تمحورت في الوقت ذاته في استغلال المستعمرات الافريقية لتفوقها المصرفـي وبتحكمها بشطر واسع من الانتاج الاهلي . وهي تجمعات ترتبط بشدة بالرساميل الاجنبية فـي البرتغال ومستعمراتها . وفـي اسبانيا ، البلد المتميز بوضعه ، في جزء من أهم القطاع المصرفي والمالي ، ولا سيما المصارف الصناعية ، والصناعات التابعة له . أما من وجهة النظر السياسية فتشكل هذه البورجوازية الدعامة الحقيقية والعميل للرأسمال الامبريالي الاجنبي .

يقابل ذلك ، البورجوازية الداخلية ، وهي رغم تبعيتهـــا الشديدة للرأسمال الأجنبي ، تتكشف عن تناقضات كبيرة معه . أولا ، لانها تستخدم في اقتسام غنيمـــة استغلال الجماهير . اذ يتم الترحيل الجـــائر للفائض القيمـــة على حسابهـــا ولصالح الرأسمال الاجنبي وعملائه من البورجوازية الكومبرادورية. ثانيا، لتركزها أساسا في القطاع الصناعي ، تهتم أكثر بتنمية صناعية أقل تمحورا نحـــو فرض خوة على البلد يفرضها الرأسمـــال الاجنبي بتدخل من الدولة التي تضمن له مناطق نفوذ في الداخل، ولكن هذه التنمية الصناعية تجعلها أيضا أشد منافس للرأسمال الأجنبي . وتريد توسيع وتنمية السوق الداخلية برفع شيء من القيمة الشرائية واستهلاك الجماهير الـــذي يعطيها كثيرا مـــن المنافذ . وتسعى لاخذ مساعدة مـــن الدولة تمكنها من تنميـــة صادراتها .

يجب أن نقول أيضا ، وهذا أمر شديـــد الاهمية بالنسبـــة لسياسة هذه البورجوازيات الداخلية تجاه الديكتاتوريات ، انها، في مثل وضعها ، ليست بورجوازية وطنية حقيقية، بورجوازية مستقلة حقيقة عن الرأسمال الاجنبي ، يمكنها أن تكون جـــزءا آخذا من النضال المناهض للامبريالية في سبيل استقلال وطني

فعلي ، مما يحـــدث أحيانا في هذه البلدان ، ولا سيما فـي اسبانيا ، في خلال مراحل الامبريالية السابقة . جاء نمو هـذه البورجوازية الداخلية متزامنا مع تدويل قضية العمـل والانتاج وتدويل رأس المال ، وموجز القول ، مـع التوالد المحرض فـي العلاقات الرأسمالية الغالبة في مختلف التشكيلات الاجتماعية . من هذا الواقع ، رغم ان وجود هذه البورجوازية الداخلية قـد خلق تناقضات بينها وبين الرأسمال الاجنبي ، فهي بحـد ما ، تابعة لقضايا التدويل تحت رعاية الرأسمال الاجنبي ، تابعـة لقضية تقنية وانتاجية العمـــل ، وشبكة المقاولات المعقدة مـع الرأسمال الاجنبي، وقطاع الصناعة الخفيفة والمواد الاستهلاكية، حيث تكتفي باستمرار بمنافذ تجارية أيضا ، في علاقاتها مـع الصناعة الثقيلة ، القطاع المفضل لدى الشركات الاجنبية المتعددة الجنسيات . وهذا ما يفسر ، مع غيره ، ضعف سياسة هـذه البورجوازية الداخلية التي لا يمكنها في معظم الوقت أن تهيمن سياسيا لوقت طويل على أجزاء البورجوازية الاخرى والطبقات الحاكمة ، وبالايجاز ، الكتلة الحاكمة ، رغم محاولتها ترجمـة تناقضاتها سياسيا مـــع الرأسمال الاجنبي والبورجوازيـة الكومبرادورية الكبرى .

يضاف الى ذلك ميزتان هامتان :

آ ـ لا تغطي البورجوازية الداخلية كلية خطوط الانغلاق بين الرأسمال الاحتكاري والرأسمال غير الاحتكاري . فاذا كـانت البورجوازية الداخلية في البلدان التي تهمنا تشمل جزءا مـن الرأسمال غير الاحتـــكاري (المؤسسات الصغيرة والمتوسطـة المعروفة) ، نجد فيها أيضا جـــوانب بكاملها من الرأسمـال الاحتكاري . وبالعكس ، نجد أيضا جوانب كثيرة بكاملها مـن الرأسمال غير الاحتكاري تابعـة أيضا للرأسمال الاجنبي ، عن طـريق المقاولات والاقنية التجارية . ولهـــذا ، رغم ما فـي البورجوازية الداخلية مـن شيء مـن الوحدة السياسية فـي تناقضاتها مع الرأسمال الاجنبي ، مقسمة بعمق ، ولا سيما في

اطار ما يجتازها به من طرف لآخر الرأسمال الاحتكاري وغير الاحتكاري ، فلا يخلو ذلك من أن يترك اثرا في ضعفها السياسي .

ب ـ تظل دوما البورجوازية الداخلية تابعة نسبيا للرأسمال الاجنبي بسبب التناقضات بين مختلف الرساميل الاجنبية في هذه البلدان ، ولا سيما التناقضات بين رساميل الولايات المتحدة ورساميل السوق المشتركة ، وبين تناقضات مختلف أجزاء الرأسمال الدولي الصناعي والمصرفي والتجاري ، الخ.. ، اذ تنعكس هذه التناقضات وتتوالد في البورجوازية الداخلية وفق خطوط تباعد التبعية التي تجتازها . وتظل البورجوازية الداخلية متميزة بطبيعة « مركزية ـ خارجية » في مجموع اقتصاد هذه البلدان ، المتمحور نحو قضية التدويل تحت رعاية رأسمال البلدان المسيطرة. وذلك أيضا عامل في ضعف هذه البورجوازية السياسي .

ومهما يكن ، نجد جيدا ان التمييز بين البورجوازية الداخلية والبورجوازية الكومبرادورية لا يرجع الى تمييز مفرط في التبسيط بين بورجوازية « منغلقة » و « منعزلة » في مجالها الوطني وبورجوازية مدولة ، وبالايجاز الى تمييز مكاني ، وانما الى قضية تدويل الرأسمال ومختلف أوقاته ومراحله وانعطافاته بالشكل الذي تتوضح به في كل تشكيلة اجتماعية . ورغم اعتماد التمييز بين البورجوازية الكومبرادورية والبورجوازية الداخلية على بنية التبعية الجديدة ، فهو ليس تمييزا احصائيا تجريبيا ثابتا بشكل صلب نهائيا . هنالك فارق نزاع يرتبط شكله المادي بالظروف ، الى حد ما . ان هذا الرأسمال أو ذاك ، أو أي جزء من الرأسمال ، أو أي فرع صناعي ، أو مؤسسة ، مرتبطة أصلا بالرأسمال الاجنبي ، يمكنها في هذه القضية أن تستقل نسبيا وتتموضع تدريجيا بجانب البورجوازية الداخلية ، والامر نفسه ، بالعكس ، يمكن للأهلي منها أصلا أن تسقط تدريجيا تحت وطأة الرأسمال الاجنبي . تلك هي عملية اعادة

التصنيف المستمر الذي يجب أن نأخذه باعتبارنا دوما .

ظاهرة البورجوازية الداخلية تلك لا تتعلق فحسب باسبانيا واليونان ، والبرتغال بدرجة أقل ، فهي تحدث في معظم البلدان الاوروبية بالنظر لتبعية اوروبا المتأصلة والمعقدة للولايات المتحدة . غير أن فوارق هائلة تميز البورجوازية الداخلية في البلدان الاوروبية الامبريالية عن بورجوازيات البلدان الواقعة في خط الحدود الرئيسي من السلسلة الامبريالية ، في جهة لبلدان الخاضعة . هذه البورجوازية ليس فحسب مستندها الاقتصادي أشد ضعفا من مستند البورجوازيات الداخلية في البلدان الداخلية الاخرى، لا بل أنها تظل أيضا متميزة بضعف ايديولوجي وسياسي في هذه البلدان ،حيث يتم ادخال الرأسمالية وتنميتها انطلاقا من قاعدة داخلية النمو تقتصر جدا على التكديس البدائي للرأسمال الاجنبي ، كما في البرتغال واسبانيا ، او من قاعدة هي أصلا تحت رعاية الرأسمال الاجنبي ، كما في اليونان . وثمة واقع فذ : لقد أدى عجز البورجوازيات البرتغالية والاسبانية واليونانية الى انجاح ثورة بورجوازيتها الديمقراطية . ومن المؤكد أن علينا ان نحذر من نمط نموذج مثالي لثورة بورجوازية ديمقراطية نقرنها بهذا « الفشل » . نمط يقرن بحد ما ، في التصور السياسي، الثورة الفرنسية بنتائج الثورة البريطانية : نمط ثورة فرنسية منغير بونابارتييها المختلفين ! انه لمن الضروري أن نقول ، ان مثل هذا النمط لم يخلق ابدا ، ولو اقترن بالثورات البورجوازية الديمقراطية كلها « لأخطأت » أو «فشلت». لا بل انها ما كان لها أن تقوم حقا أبدا . ومع هذا يظل ، اذا بحثنا فيما جرى هنا بالنسبة للبلدان الاوروبية الاخرى ، بما فيها ألمانيا ، لظهرت لنا الفوارق واضحة ، تتجلى بوجه خاص في العجز الذي تتميز به البورجوازيات البرتغالية والاسبانية، وبدرجة أقل اليونانية ، عن تمكنها من أن تبني لنفسها مقولة ايديولوجية بورجوازية من طبيعتها السيطرة على التشكيلة الاجتماعية ، وفي مصاعبها ، النوعية ايضا في هذه البلدان ، في

التنظيم السياسي الخاص، مميزات ما زالت ترهق جدا هـذه البورجوازيات الداخلية .

ومع هذا ، كـان دور هذه البورجوازيات الداخلية هاما في تغيير النظام في اليونان والبرتغال ، والعمليـة المترسمة فـي اسبانيا . ففي أوضاع هذه البلدان الثلاثة ، ان مما لا جدال فيه ان قطاعات واسعة من البورجوازية الداخلية قد أخذت أبعادها مع النظام الديكتاتوري العسكري تدريجيا وبدرجات مختلفة ، أو أنها ما تزال تأخذ أبعادها معه كما في اسبانيا . وبالعكس، أيدته حتى النهاية او ما تزال تؤيده ، قليـلا او كثيـرا ، قطـاعات واسعة من البورجوازيـة الكومبرادورية ، بتكتيكاتها المعقـدة . فعلينا الآن ان ندرس صورة هذه المسألة آخذين باعتبارنا مميزات البورجوازية الداخلية .

١ ـ بالدرجة الاولى ، أيدت هذه الانظمة بشكل راجح جدا، وطوال الزمن، مصالح البورجوازية الكومبرادورية الخاضعـة للرأسمال الاجنبي بشكل متميز صريح ، الامريكي بوجه خاص ، بحيث أزعجت البورجوازية الداخلية جديا .

بحيث : انني أريد أن أقول مـن جراء ذلك ان من الخطأ الاعتقاد بأن هذه البورجوازيات تكلدتها هـذه الانظمة باستمرار ومنهجيا ، أنظمة مجرد « بيادق » للرأسمال الاجنـبي ، وأن موقفها بالتالي كان موقف معارضة مستمرة معلنة ومتواطئة ضد النظام . فبالاضافة الى المكاسب التي حققتها هذه البورجوازيات من وراء « السلام الداخلي » كان النظامان اليوناني والاسبـاني يؤيدان تنميتها في الاغلب ، ويسعيان الى ذلك في بعض الظروف. كانت البورجوازية الداخلية تشكل اذا جزءا من الكتلة الحاكمة في الانظمة الديكتاتورية ، والاكثر من ذلك ان هذه البورجوازية في اليونان حين جابهت تصاعد كفاح الشعـب ومقاطعة تمثيلهـا بممثلين سياسيـين عنها ، أيـدت صراحة ، منجرة بذيـل البورجوازية الكومبرادورية ، قيام الديكتاتورية العسكرية عـام ١٩٦٧. لكن نمو البورجوازيات الداخلية في هذه الانظمة ، بسبب

تدويل رأس المال أصلا ، سعّر نار تناقضاتها مع البورجوازية الكومبرادورية وأصبح مصدر تحفظاتها المتزايدة تجاه أنظمة أصبحت علاقتها المؤسسية بالبورجوازية الكومبرادورية ورأس المال الاجنبي غلا ضيقا جدا عليها .

وطالبت أيضا البورجوازية الداخلية بنصيب متزايد من مساعدة الدولة ، ولنأخذ بعين الاعتبار ، وبشكل بارز جدا ، على حساب الدولة ، لمصالحها الخاصة. وبوضوح ، كانت تريد اعادة توازن التسويات بين الكتلة الحاكمة،مع البورجوازية الكومبرادورية الكبرى ، اعادة توازن تكسب به وزنا سياسيا يتناسب ومكانتها الاجتماعية . وثمة ما هو اكثر : كان لا بد من تحطيم واجهة هذه الكتلة الحاكمة في اسبانيا وبوجه خاص في البرتغال ، المتميزة بتحالف وثيق بين البورجوازية وكبار الملاكين المتعصبين، بادانة وزن كبار الملاكين الذي أصبح غير متناسب في الكتلة. ومع ذلك ، ففي اسبانيا ، أدانت خطة الاستقرار عام١٩٥٩ ، وزن اكبار الملاكين السياسي لصالح البورجوازية الكومبرادورية ، وذلك ما حدث بدرجة اقل في البرتغال بين أعوام ١٩٥٠-١٩٦٠ هذا الوزن، الذي يرجع أصلاً الى النظامين الاسباني والبرتغالي، وما يزال بشكله حتى الآن ، لم يعد فحسب غير متناسب مع مكانة كبار الملاكين الاقتصادية التي أصبحت متدهورة ، انما شكل أكثر فأكثر عائقا لعملية التصنيع ايضا . فالتصنيع لا يتم الا على حساب الارياف الجسنيم ، بالنظر للتناقضات البارزة بين الزراعة والصناعة لتنمية هذه الرأسمالية التبعية . فكل الامور تجعل التناقض بين الرأسمال الصناعي ، المتمثل بالبورجوازية الداخلية ، وكبار الملاكين ، اكثر خطورة بكثير من التناقض بين كبار الملاكين والرأسمال المصرفي الذي تتركز به في الاغلب البورجوازية الكومبرادورية في البرتغال ، واكثر أيضا في اسبانيا. وتختلف الامور في اليونان بالنظر لتصفية الملكية الكبيرة السابقة .

وموجز القول ، أحدث هذا الوضع بمجموعه ، هنا أيضا،

تعميقا في تناقضات الكتلة الحاكمة، اذ اقتضت الضرورة شكل دولة يمكنها حلها بالتفاوض حلا دائما بتمثيل عضوي لمختلف طبقات وأجزاء طبقات الكتلة الحاكمة ، أي بوساطة منظماتها السياسية .

وأملت البورجوازية الداخلية وقتا طويلا بأن مثل هذه العملية تتكفل بها الانظمة الديكتاتورية بترتيبات دنيا بقصد « تطبيعها » ، (مثل « التحرير » المعروف) ، من نموذج بابادوبولوس ـ ماركيزينيس وكائتانو وأوبوس ديي ، ومؤخرا آرياس نافارو . فكان تحركا من هذه الانظمة تكشفت استحالته . ولكي نحلل موقف البورجوازية الداخلية من الانظمة الديكتاتورية ، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار سياستها الحقيقية وألا نأخذ بموقف ممثليها السياسيين التقليديين . وفي الواقع ، كان بعض هؤلاء ، في اسبانيا ولا سيما في اليونان ، أكثر تبصرا من غيرهم ، وأخذ بعضهم منعطف معارضة النظام منذ وقت طويل ، مثل الكارليين من البورجوازية الباسكية في اسبانيا ، وظل غيرهم منذ الاصل في صف المعارضة ، كما في اليونان ، مثل اتحاد الوسط والعديد من شخصيات حزب كرامنليس السابق ، غير ان أزمة التمثيل بين البورجوازية الداخلية وممثليها التقليديين ، وهم أحد أسس هذه الانظمة الديكتاتورية ، أدت الى تقهقر ممثلي البورجوازية الداخلية الى أن أكدت التجربة استحالة تحرك داخلي من النظام . حينئذ بدأت رابطة التمثيل تعود الى وضعها السابق لتعمل « ضد » هذه الانظمة .

غير أن ما يهم هنا هو أن نشير بايجاز الى سبب عجز هذه الانظمة عن اتاحة الحلول التي أرادتها البورجوازية الداخلية. من المؤكد ان الانظمة الديكتاتورية العسكرية ليست كتلا آحادية الحجر . فمختلف أجهزة وفروع هذه الانظمة تتيح فعلا وجود مختلف مركبات الكتلة الحاكمة في الدولة فتعكس تناقضاتها فيما بينها تناقضات داخلية في النظام ولا سيما جهازها المسيطر ، الجيش . لكن بنية هذه الانظمة واجهزتها لا تسمح في هذه

الظروف بسير التمثيل الطبقي على أساس التسوية من غير هزات . فازالة مختلف المنظمات السياسية في الكتلة الحاكمة ، أي الاحزاب السياسية ، وتصلب أجهزتها وتوازي فروعها والتنقلات التشنجية في أماكن السلطة الحقيقية وانتقال دور ممثلي البورجوازية العضويين الى دور « عصب متنفذة ـ كاماريللا » و « عشائر » تؤلف ملاكا (الجيش وادارة الدولة) أغلبه من أصل فلاحي وبورجوازية صغيرة ، كل ذلك أدى الى تسوية المنازعات بلا انقطاع بين الكتلة الحاكمة بشكل سري وفي هزات . وبالايجاز ، كان ذلك تنافرا عجيبا ، أي ، مطعنا من البورجوازية في هذه الانظمة « بعدم كفاءتها » ، لم يستبعد فحسب تسوية سياسية للتناقضات ، انما أذان أيضا ، مع الزمن ، تنظيم سيطرة البورجوازية .

يضاف الى ذلك ان البورجوازية الكومبرادورية وكبار الملاكين اقتطعوا لأنفسهم مناطق نفوذ محصنة . ففي اليونان بوجه خاص، عمل هذا الوضع على اطالة عهد النظام قبل عام ١٩٦٧ ، حيث كان للبورجوازية الكومبرادورية جهاز « شبه دولة » يقوم على القصر ـ الجيش يعمل كسلطة مزدوجة بالتوازي الى الحكومة الشرعية . واذا كانت هذه الانظمة قد نجحت أصلا ولوقت طويل في ستر وتهدئة أزمة التمثيل التي تميزت بها علاقة مختلف أجزاء الكتلة الحاكمة مع ممثليها السياسيين ، وجعلت من نفسها مرممة الهيمنة ، لم يمكن لهذه الانظمة ، ولا يمكنها ، أن تقوم بهذا الدور بالنسبة للبورجوازية الداخلية النزاعية مع البورجوازية الكومبرادورية ومحاولاتها اعادة توازن نسب القوى لصالحها ، ولعلاقاتها الخاصة بالجماهير الشعبية ، كانت تدرك انها بحاجة لتمثيل وتنظيم سياسي مستقل ، وذلك ما حدث في عهود هذه الانظمة ، عن طريق الصحافة والنشر بوجه خاص ، حيث كان هنالك « تحرير » نسبي، ولكنه سرعان ما توقف فجأة بلا نتيجة. وفي الواقع كانت كل محاولة تحرر تنقلب فورا ثغرة مفتوحة للجماهير الشعبية ومنظماتها . وبالايجاز ، أكدت التجربة ان

البورجوازية الداخلية لا يمكنها أن تنظم نفسها الا بجهاز هامشي من البناءات الداخلية ، وهذا ما لا تسمح به مثل هـذه الانظمة لبنيتها العضوية وعلاقتها المؤسسية معالبورجوازيةالكومبرادورية الكبرى ، ولان كل جهاز هامشي سرعان ما يتحول حصنا ضدها.

بيد انه يجدر بنا أن نحدد بدقة بعض مميزات هذهالعملية : لا يمكننا بوجه خاص أن نفسرها كصراع من البورجوازيةالداخلية للظفر بهيمنة فعلية في الكتلة الحاكمة ، وبالايجاز ، كانتقـال لهيمنة البورجوازية الكومبرادورية لصالحها لامد طويل . هـذه البورجوازية الداخلية ليست بورجوازية وطنية حقيقية . فهـي تظل ضعيفة اقتصاديا ، مقسمة بتناقضاتها الداخلية ، تابعـة للرأسمال الاجنبي وتبرهن أيضا على حدود ضيقة واضحة عـلى الصعيـد السياسي والايديولوجي . وكانت معارضتها لهـذه الانظمة ، أو تكون ، مرتجة ومترددة . واذا أمكنهـا ، كأقصى حد ، أن تستعيد قيادة عملية الديمقراطية ، فذلك لا يشهـد اطلاقا على قيام عمليـة تحرر وطني . فالقضية ليست غيـر قضيـة اعادة تنظيم عـلاقات البورجوازية الداخلية بالرأسمال الاجنبي والبورجوازية الكومبرادورية باتجاه أكثر ملاءمة لها ، انما دوما ، ولوقت طويل الامد تقـريبا ، تحت هيمنة البورجوازية الكومبرادورية على أساس التفاوض . وذلك لا يجري في اليونان في الوقت الراهن ، اذ جعلت حكومة كرامنليس من نفسها الموحد ــ المفدرل ــ السياسي لمجمـوع البورجوازيات اليونانية عـلى أساس تسوية جديدة بين البورجوازية الداخلية والبورجوازيـة الكومبرادورية ، تسوية لم يكن برنامجها السيـاسي غير احدى هذه النسخ ، الذي طرحه اتحـاد الوسط ، حزب المعارضـة الرئيسي وممثلالبورجوازية الداخلية التقليدي . أما فياسبانيا، فتمت اعادة التوازن نفسها ، لكنها فشلت في النظام ، بانعطاف أوبوس ديي الذي ترسم بمعارضته للنظام .

وبالنظر لوعي قطاعات من البورجوازية الكومبرادورية لمـا كانت تمثله ، أو تمثله ، الانظمة الديكتاتورية مـن خطورة عـلى

ممارستها لهيمنتها في الكتلة الحاكمة ، طرحت هي أيضا في وقت ما ، كما في اليونان والبرتغال ، أو تطرح كما في اسبانيا، وبالتنافس لمساندة الانظمة ، بطاقة شيء من « ازالة الفاشية » ، مما مكنها من ترك ميدان التسوية مع البورجوازية الداخلية مفتوحا باستمرار . ومع هذا ظهر فارق واضح مع البورجوازية الداخلية بهذا الصدد . فالقضية بالنسبة لهذه الاخيرة ، على كر الايام ، قضية معارضة ستراتيجية للنظام تعود لاسباب بنيوية حقيقية . أما بالنسبة للبورجوازية الكومبرادورية فلم تكن القضية غير قضية سياسة تكتيك تغيير القطعة ، بالتوازي الى سياستها الاساسية لدعم هذه الانظمة حتى النهاية . وفي البرتغال فقط ، وبسبب الحرب الاستعمارية وعقابيلها ، سعت بعض قطاعات من البورجوازية الكومبرادورية لتجد « طريق خروج » ما من النظام ، فكان الانقلاب الذي قام به سبينولا . لكن التناقضات سرعان ما تفجرت بين هذه القطاعات والبورجوازية الداخلية .

فوق هذه العناصر بالضبط تطعمت في الكتلة الحاكمة في هذه البلدان التناقضات بين الرساميل الاميركية والاوروبية ، وبالايجاز ، بين الولايات المتحدة والسوق المشتركة ، التي تحدثت عنها في الفصل السابق . يمكننا الآن أن نتأكد من التوالد المحرض في هذه التناقضات وتمفصلها الدقيق في قوى هذه البلدان الاجتماعية . يمكننا أن نقول ، على نحو تخطيطي بالتأكيد ، ان قطاعات هامة من البورجوازية الداخلية بوجه خاص ، هي التي انعطفت نحو دمج هذه البلدان بالسوق المشتركة ، بيد انه يجب الا نعتبر ، طبعا ، ان هذا الموقف من البورجوازية الداخلية يتصل بسياسة استقلال وطني تضمنه بناءات السوق المشتركة للبلدان الاعضاء . يرجع ذلك جوهريا الى ارتباط البورجوازيات الكومبرادورية الكبرى مؤسسيا بالرأسمال الاميركي ، ولا سيما في اسبانيا واليونان ، وبعلاقات أشد وثوقا بكثير بالنسبة للبورجوازيات الداخلية . فهذه الاخيرة ، لعجزها ، من ناحية

ثانية ، عن قيادة عملية استقلال وطنـــي ، رأت في الســوق المشتركة امكانية تحـــدي البورجوازية الكومبرادورية الكبرى ، وعلى هذا النحو ، نقل وزن التبعية نحو تبعية أخرى تلائمها أكثر وتمكنها من اعادة توازن نسبة القوى لصالحها . واذا أخذنـــا بعين الاعتبار ما ذكرناه حول علاقات الولايات المتحدة / السوق المشتركة ، فهذا يعني بوضوح ان انتقال هيمنة الولايات المتحدة في هذه البلدان من هيمنة مباشرة الى هيمنة غير مباشرة كـان على هـــذا النحو بتوسط التناقضات بين الولايات المتحـــدة والسوق المشتركة . ومختصر القول ، اعادة تنظيم العلاقات بين الرأسمال الاميـــركي والبورجوازيات الداخلية ، بورجوازيـات انعطفت فضلا عن ذلك وبواقع الاطار الوطني نحو حل اشاعـــة الديمقراطية في الانظمة .

بربط هذين العاملين ببعضهما البعض ، يجب أن نموضـع العلاقة بين اشاعـــة ديمقراطية الانظمة ودمج البلدان بالسوق المشتركة ، فيما يتعلق بسيـاسة البورجوازيات تجاه الســوق المشتركة وسياسة أوروبا تجاه هذه الانظمة . فـي الواقع ، أن هذه الانظمة مثلت طوال الوقت مصالح البورجوازية الكومبرادورية الكبرى بشكل راجح ، فكانت بذلك « تابعة جدا » للستراتيجية الاميركية . بيد انه لنذكر بأنه ليس صحيحا ، مـن ناحيـة ، أن نعتبر ان هـــذه التبعية هي التي حددت شيئا من احجـام الحكومات الاوروبية تجاهها ، ويكفي لذلك أن نذكر بريطانيا أو المانيا ، ومن ناحية ثانية ، أن نعتبر ان هـــذه الانظمة مجرد « بيادق » لبورجوازياتها الكومبرادورية ، وعلى هذا ، للامبريالية الاميركية . فكثيرا ما حاولت هذه الانظمة أن تندمج بالســـوق المشتركة ، مع بقائها كما هي وعبر عـــلاقاتها ببورجوازياتهـــا الداخلية . بيد انه بالاضافة الى ما قيل عن احجام البورجوازيات الاوروبية عن دمج هذه البلدان (بالسوق المشتركة الخضراء) ، كانت هذه المحاولات في وقت أصبحت فيه طبيعة هذه الانظمـة مرهقة للبورجوازية الداخلية ، حصان معركة السوق المشتركـة

في هذه البلدان عبر تناقضات البورجوازيات الاوروبية مع الرأسمال الاميركي . وهذا ما يفسر ، مع غيره ، مواقف البورجوازيات الداخلية المتناقضة ، فرغم محاولتها الدفع الى الدمج بالسوق المشتركة ، كانت تتدخل لدى البورجوازيات الاوروبية كي لا يتم هذا الدمج الا بعد اجراء تغيرات في طبيعة الأنظمة .

وهكذا تفصلت التناقضات ، بين البورجوازية الكومبرادورية والبورجوازية الداخلية ، والتوالد المحرض في التناقضات بين الولايات المتحدة والسوق المشتركة ، حول الدولة الوطنية ، هذا المركز الممتاز ، وتركزت فيها ، وبالتالي في شكل نظامها . ولكي ندرك ذلك يجب ألا يغيب عن نظرنا ان مرحلة الأمبريالية الراهنة والتدويل البارز للرأسمال والانتاج لا تتجرد أبدا ـ وهذا ما يخطىء به البعض في الاغلب ـ من صلتها الوثيقة بدور الدولة الوطنية الوطنية في تكديس الرأسمال . اذ ان القضية ليست اطلاقا قضية تدويل اما أن يحدث « من فوق » هذه الدول ويستبدل دور الدول الوطنية بدور « دول اقتصادية » ، أو يستتبع مولد دولة وطنية عظمى فعلا ، كأوروبا المتحدة أو الدولة الاميركية العظمى . ولو حدث ذلك لما فهمنا في أي شيء كيف ولماذا تركزت التناقضات الداخلية ، التي ولدها هذا التدويل في الكتلة الحاكمة في البلدان التي تشغلنا ، حول مسألة الدولة الوطنية وشكل نظامها . ان الدول الوطنية تظل دوما عقد قضية التدويل الذي ما يبرح يبرز دورها الحاسم ، ولا سيما في وظائفها الاقتصادية ، في تكديس الرأسمال ، وهذا ما يفسر بقاءها ، أكثر من أي وقت مضى ، الرهانات المفضلة في صراع مختلف أجزاء البورجوازية . ولولا ذلك لكان واضحا أن يصبح شكل نظام هذه الدول الوطنية غير متحيز ، محايدا ، تجاه هذه البورجوازيات وأجزائها . ويجب أن نشير هنا بوجه خاص الى دور الدولة الاقتصادي الهام جدا في البرتغال ، وفي اسبانيا (المعهد الوطني للتصنيع) ، وفي اليونان ، المتميز

بتصنيع تبعي ضعيف القاعدة في تكديس الرأسمال البدائي الداخلي النمو . ففي هذه البلدان ، أصبحت مسألة اقتسام مساعدات الدولة المالية موضع رهان كبير في التناقضات مع البورجوازية الكومبرادورية ، لضعف البورجوازية الداخلية الاقتصادي . ففي البرتغال بوجه خاص ، كان ٥٠ ٪ تقريبا من ميزانية الدولة المرصودة للحرب الاستعمارية ، لصالح البورجوازية الكومبرادورية .

يقابل ذلك ، ان هذه الدول الوطنية تتطور الى حد كبير كي تأخذ على عاتقها قضية تدويل رأس المال بالشكل الذي يتوالد فيه في تشكيلتها الاجتماعية . وهكذا تجتاز قضية هذا التدويل هذه الدول من ناحية لأخرى بالشكل الذي تترجم فيه دوما في كتلتها الحاكمة ، لتشكل عنصرا هاما في تغيرات شكل الانظمة .

٢ ـ يقودنا ذلك مباشرة الى السبب الثاني لنفور البورجوا يات الداخلية ، تدريجيا ، في هذه البلدان من أنظمتها الديكتاتورية ، والذي يرجع الى علاقات هذه البورجوازيات وهذه الانظمة مع الجماهير الشعبية .

يجب أن ندرك أولا ان الاسباب التي أدت الى مولد وتنمية البورجوازية الداخلية من وراء التصنيع التبعي ، كانت هي نفسها أساس الانقلابات العميقة في بنية هذه البلدان الاجتماعية ـ الاقتصادية . فبالنظر لشكل هذه الأنظمة ، كان طبعا أن يرافق ذلك نمو واضح في كفاح الجماهيز الشعبية .

ذلك ان سياسة البورجوازية الداخلية تجاه الجماهير الشعبية ، ولا سيما تجاه الطبقة العاملة ، اخذت تختلف تدريجيا عن سياسة البورجوازية الكومبرادورية التي تبلورها هذه الانظمة بشكل راجح . فقد تحركت نحو مواقع أكثر انفتاحا وتساهلا تجاه مطالبها . واختلفت أيضا ، بهذا الصدد ، عن

سياسة الشركات المتعددة الجنسيات ، التي تتساهل أحياناً تجاه رفع الاجور في بعض البلدان «الصناعية» . فلموقع هذه الشركات في قطاعات طليعية ، يمكنها أن تعوض ذلك بانتاجية العمل المرتفعة جدا في هذه البلدان . لكن السياسة الجارية في البلدان التي تشغلنا كانت متميزة بانخفاض الاجور .

يرجع هذا الاختلاف في سياسة البورجوازية الداخلية قبل كل شيء الى تمركزها في القطاع الصناعي وتجردها مما لدى الشركات المتعددة الجنسيات من امكانات تجعلها قادرة على نقل ثقل انتاجها من بلد لآخر بسرعة ، ولهذا تتعرض في صميمها للاضطراب الوحشي الذي يضرب هذا القطاع . ولعجز الانظمة الديكتاتورية عن السيطرة على هذا الاضطراب بالقمع ، أخذت البورجوازية الداخلية تتجه أكثر فأكثر نحو الاعتراف بالواقع النقابي ، ليصبح لديها « محاورين مناسبين » وممثلين فيعملية حلول تتم بالتفاوض والاتفاق حول هذه المنازعات مع الطبقة العاملة . كانت ظاهرة ذلك صريحة في موقف قسم من أرباب العمل الاسبان تجاه تجربة اللجان العمالية في اسبانيا ، وموقف اتحاد الصناعيين اليونان بمساندته لمشاريع اشاعة الديمقراطية » بين نقابات النظام الرسمية ، وموقف قسم من أرباب العمل البرتغال بقبوله أن يكون انتخاب مندوبي نقابات أصحاب الحرف « استادو نوفو » من القاعدة مباشرة . وبالنظر لما تعانيه البورجوازية الداخلية من مصاعب بنيوية ، اهتمت أيضا بتصنيع داخلي النمو يستلزم تعبئة سياسية ـ ايديولوجية بين الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ، عجزت عن تحقيقها هذه الانظمة . فهي في واقعها تتميز عن الفاشية من النموذج الالماني النازي ، أو الفاشي الايطالي ، بعجزها عن أن تصبح حركات جماهيرية مؤسسة حقيقية . فظلت منعزلة عن الجماهير الشعبية ولا سيما الطبقة العاملة ولم تنجح في أن تتأصل فيها جديا . في هذا الاطار ، قامت سياسة التنازلات للطبقة العاملة بدور الساتر لعجز هذه الانظمة ، بالنسبة للبورجوازية الداخلية .

يضاف الى ذلك ان البورجوازية الداخلية حاولت وتحاول كسب تأييد الجماهير الشعبية والطبقة العاملة في صراعها ضد تكتل كبار الملاكين ـ البورجوازية الكومبرادورية ، كما في البرتغال واسبانيا ، والبورجوازية الكومبرادورية الكبرى ، كما في اليونان . ولكي تصل الى ذلك كانت على استعداد لأن تدفع ثمن اشاعة الديمقراطية في الانظمة الديكتاتورية ، لا سيما وان اشاعة هذه الديمقراطية تتصل بطموحاتها وأصبحت السبيل الوحيد لاعادة بناء نسبة القوى في الكتلة الحاكمة لصالحها .

من المؤكد ان البورجوازية الداخلية لم تتوصل الى هذه المواقع الا تدريجيا بعد الفشل المتلاحق في محاولات التطبيع المختلفة التي ضمنت لها أن تجني مكاسب من غير أن تتعرض للاضرار ، فكانت تلك امكانات متزايدة لكفاح الطبقات الشعبية في أنظمة ديمقراطية . غير ان هذه الانظمة تكشف عن ضرر مزدوج لهذه البورجوازيات . فمن ناحية ، تجاه كفاح الطبقة العاملة ولعزلتها ، كانت كثيرا ما تضطر للتضحية تجاه المطالب الاقتصادية . لكن استغلال الطبقة العاملة المتزايد كان نسبيا بصفة رئيسية اذا قورن بنمو الارباح المرتفع ، لكنه لم يكن مطلقا، فكانت أجور الطبقة العاملة ، أي قوتها الشرائية الحقيقية ، تتقدم في الاغلب بشكل هام . ومن ناحية ثانية ، لتصلب سياسة هذه الانظمة تجاه الجماهير الشعبية، لم تجن هذه البورجوازيات مع الزمن أية فائدة سياسية من وراء التنازلات للطبقة العاملة التي ظلت معارضتها للأنظمة لا تقهر .

بيد انه يجب أن نضيف هنا ان البورجوازية الداخلية في صراعها مع البورجوازية الكومبرادورية الكبرى وفي علاقاتها الخاصة بالجماهير الشعبية ، كانت قطاعاتها الاحتكارية ، طليعتها ، هي التي كانت تجر معها القطاعات غير الاحتكارية فيها في هذا الصراع . يتضح ذلك تماما في مطلع العملية في البرتغال بقيادة سبينولا ، وفي اليونان بقيادة اتحاد الصناعيين

اليونان ، وفي العملية القائمة في اسبانيا حيث تسعى هـذه القطاعات الاحتكارية بوجه خاص للتحالف مع الحزب الشيوعي (أي الحكومة الديمقراطية الاخيرة) في حين ان هذا الوضع ليس بالنسبة للقطاعات غير الاحتكارية . ويصح ذلك في اطار الدمج بالسوق المشتركة (التي تلائم القطاعات الاحتكارية من البورجوازية الداخلية أكثر من ملاءمتها لقطاعاتها غير الاحتكاريه) وفي السعي لسياسة مفاوضات مع الطبقة العاملة . ذلك ان القطاعات الاحتكارية من البورجوازية الداخلية لديها أمكانية لدفع ثمن مساندة الجماهير الشعبية لها أكثر من قطاعاتها غير الاحتكارية . وتجري معارضة البورجوازية الداخلية للانظمة حتى الآن بتوجيه ومنظورات المشروع السياسي لقطاعاتها الاحتكارية . وتجري معارضة البورجوازية الداخلية للانظمة « بورجوازية رأسمالية حديثة » .

وضع لا ريب فيه ثقيل بتبعاته ان لم يكن متفجرا .

مهما يكن ، هذه الاسباب تفسر واقعا جوهريا : في اطار هذه الانظمة الديكتاتورية ، حدث تدريجيا التقاء ظرفي وتكتيكي في مصالح البورجوازية الداخلية ، من ناحية ، ومصالح الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ، من ناحية ثانية ، بهدف استبدال هذه الانظمة بأنظمة « ديمقراطية » .

كان ذلك هو الالتقاء الجوهري حتى وان كان فيه ، كقاعدة للتسوية ، بعض من تحديد المكاسب الملكية التي كانت تجنيها حتى هذا الوقت الرساميل الاجنبية والبورجوازية الكومبرادورية، وبعض من التباعد عن سياسة كانت حتى هذا الحين تابعة جدا لستراتيجية الامبريالية الامريكية ، وشيء من تحسين قدر الجماهير الشعبية المادي . تلك عناصر يمكننا ان نتأكد منها في السياسة الراهنة في اليونان التي تنتهجها حكومة كرامنليس . لا شك في ان لذلك قيمته ، بيد انه علينا الا نبالغ في ذلك كثيرا. فبأي معنى وفي أي وقت لم تكن القضية بالنسبة للبورجوازيات

الداخلية خاصة قضية التقاء وتفاهم بالشكل الذي تضمنــــه ، لتطعيم عملية حقيقية في سبيل استقـــلال وطني ، أو حتـــى اصلاحات ديمقراطية واجتماعية عميقة ، حتى ذلك الوقت ، وان تكن على الاقل من نموذج مناهض للاحتكار . وخير براهين علـــى ذلك العملية التي تبعت بهذا الصدد في اليونان ، وبرنامـــج الحكومة الديمقراطية (الحلف في سبيل الحريات) ، وعلى نحو سلبي ، الانقسامات والتناقضات التي ظهرت بهذا الصــدد في البرتغال ، التي هي أبعد من أن تسوى ، وكــل الامور التـــي لا يمكننا ادراكها الا اذا اخذنا باعتبارنا المميزات التي منعت هـــذه البورجوازية الداخلية من ان تكون بورجوازية وطنية حقيقيـــة ، ولا سيما تنافرهـــا وانقسامها بسبب التناقضات التي تجتازها ، وضعفها وغموضها الايديولوجي ــ السياسي.

وهكذا ، ان أحداث اليونان والبرتغال (وسنرى ذلـــك قريبا)، والطارئة في اسبانيا ، هي أبعد من ان تؤكد ، كمايقول البعض أحيانا ، امكانات تحـــالف ستراتيجي بين الجماهـــير الشعبية واجزاء من البورجوازية على أساس عملية تحرر وطني وانتقال الى الاشتراكية ، وكأنها بورجوازيات وطنية حقيقيـــة، لكنها تؤكد العكس بالضبط . اذا لم توجد اطلاقا فحسب ــ وهذا توقعا ــ أجزاء من هذه البورجوازيات يمكنها أن تؤيد عمليـــة انتقال الى الاشتراكية ، انما أيضا لم يوجد منها ، اليوم عـــلى الاقل ، من هي على استعداد لان تؤيد ولو أهدافا مناهضـــة للاحتكار على الاقل من نموذج البرنامج المشترك . ففي اليونـــان، ليست تلك هي أهداف كرامنليس بالتأكيد ولاحتى اتحاد الوسط. ومع هذا لا تشكل هذه الاهداف ، التي لا يمكننا اهمـــالها ، عملية حقيقية في سبيل استقلال وطني وانتقال الى الاشتراكية، ويمكن أن تقبلها احتمـــالا اجزاء من البورجوازيـــة في ظروف اخرى . ونشهد، من ناحية ثانية ، في البلدان التي تشغلنـــا ظاهرة جوهرية ترجع بالضبط الى خواصها ، اي ، جوهريـــا، الى شكل نظام الديكتاتورية التي أرهقها او ترهقها . تلك هـــي

ظاهرة تحالف حقيقي تكتيكي بين قطاعات واسعة من البورجوازية الداخلية والقوى الشعبية قام بينهما أصلا فعلا أو يقوم ، ولكنه لهدف دقيق ومحدود ، هو الاطاحة بالديكتاتوريات العسكرية واستبدالها بأنظمة «ديمقراطية» . ولنتذكر بالاضافة الى العنصر الخاص بهذه البلدان ، ان القطاعات الاحتكارية بالضبط من البورجوازية الداخلية هي التي كانت حرابها في معارضتها المتعاقبة لهذه الأنظمة ، جارة معها قطاعات الرأسمال غير الاحتكاري .

هنا تطرح أول مسألة ، والحق يقال ، ثانوية : هل كانت منظمات المقاومة الرئيسية للجماهير الشعبية ، ولاسيما الاحزاب الشيوعية ، على صواب بأن تقبل ، مثلما كان عليه موقف الجميع، بتحالف مع البورجوازيات الداخلية ، صريح علانية ، أم ، لواقع الحال، لهدف بالضبط ومحدد للاطاحة بهذه الانظمة ؟ ان الرد على ذلك بالايجاب بلا جدل. اذ يجب التحالف مع الشيطان لاسقاط الفاشية ، كما قال تروتسكي بالضبط . وما يجب أن ندركه جيدا ان تباين الآراء المتعاقبة بهذا الصدد بين القسم الاعظم من المقاومة لم يكن أبدا حول نقطة معرفة فيما اذا كان يجب علينا ان نقوم بتحالف تكتيكي ، وانما حول فيما اذا كان بامكاننا أن نقوم به، اي فيما اذا كنا لا نجري خلف الاوهام : هل كان ممكنا ان تكون البورجوازية الداخلية حليفا وان لهذا الهدف بالضبط والمحدد على الاقل ، وبعبارة اخرى هل تحملها مصالحها الى الاطاحة بالنظام ؟ كان الرد ابعد من ان يظهر واضحا للجميع . واظهرت الاحداث ان ذلك هو واقع الحال فعلا في ظروف هذه البلدان .

النقطة الثانية اكثر أهمية بكثير واشير اليها منذ الآن : تحت هيمنة من يقوم هذا التحالف ؟ انه لمن العبث أن نخفي وجهنا في الرمال : في ظروف الاطاحة بهذه الانظمة ، قام او يقوم تحت هيمنة البورجوازية الداخلية اما بشكل واضح مباشر (كما في اليونان واسبانيا)، واما كما يجري حتى الآن وانما تحت صور

أخرى وبشكل اكثر ترددا ونزاعا (كما في البرتغال) . وهـذا يعني بوضوح ان هذه البورجوازية حتى وان لم تكن بيدها قيادة الكفاح الفعلية وحتى وان كانت الاطاحة بالانظمة عامل تشجيع على كفاح الجماهير الشعبية الحاضر والمقبل ، تتطور العملية حتى هنا في نطاق واسع، ان لم يكن جوهري ، لصالح مصالحها السياسية. تلك هي نتيجة طبيعية حتمية ، اذ لم يكن هنالك تداخل بين عملية اشاعة الديمقراطية وعملية للانتقال الى الاشتراكية والتحرر الوطني. مما يطرح بدوره مسألة اخرى : هل كان هذا التداخل ممكنا فقط في الظروف العالمية ومعطيات هذه البلدان الموضوعية ، أم انه حينذاك ــ بالعكس والاسوأ أيضا ــ لم يكن ممكنا تعشيق عملية اشاعة الديمقراطية الا في نطاق ما كان به هذا التداخل بالضبط (أي اختصار مرحلة اشاعة الديمقراطية)مستبعدا ؟ وبعبارة اخرى ، بتعابير سياسية، في هذه البلدان ، في تمفصل التناقضات بين تبعية امبريالية / تحرر وطني ، رأسمالية/اشتراكية ، ديمقراطية/ديكتاتورية ، ألم يصبح فعلاً هذا التناقض الاخير تدريجيا التناقض الرئيسي لبدايات عملية اشاعة الديمقراطية ، بسبب الحقائق الطبقية الجديدة التي كان يغطيها ، من ناحية ، والفشل النسبي للطبقة العاملة ومنظماتها في دورها للسيطرة في هـذه الظروف ، من ناحية ثانية ؟

أتوقف بصدد هذه الاسئلة عندوضع البرتغال الذي يمكن ان يشكل مسألة ، كما يبدو لي.

لنلاحظ قبلَ كل شيء أن البيانات المناهضة للاحتكار الواردة في برنامج حركة القوات المسلحة ، لم تفض لادنى نتيجة حتى بعد تنحية سبينولا. لم يكن اعتقال او ابعاد بعض المسؤولين عن مقاطعة الاقتصاد البرتغالي يعني تنفيذا فعليا لتدابير مناهضة للاحتكار . ومن ناحية ثانية ، كانت البيانات المناهضة للاحتكار الواردة في البرنامج الاول لحركة القوات المسلحة في غاية الغموض ، نتيجة لتسوية بين حركة القوات المسلحة المنقسمة

بهذا الشأن ، الى حد شديد . وعلى اية حال ، منذ الاطاحة بالنظام واثناء الحقبة التي تلتها ، لم يتم أي تحالف شعبي ، مبني ان لم يكن على اساس برنامج للانتقال الى الاشتراكية، فعلى الاقل على أساس برنامج مناهض للاحتكار شبيه، وان من بعيد، بالبرنامج المشترك لليسار الفرنسي.

في هذا الاطار ، اي معنى كانت تزتديه أزمة تموز ١٩٧٤ ; تنحية رئيس الوزراء البرتغالي وتعيين العقيد غونشالفس بدلا عنه) وفيما بعد ، تنحية سبينولا عن السلطة ؟ يجب ان نردد أن قطاعات من البورجوازية الكبرى (تجمع شامباليمود، مثلا)، بما فيها بعض الشركات الدولية الكبرى ، أيدت تجربة سبينولا أثناء المرحلة الاولى من الاطاحة بالنظام (ثورة نيسان). كان فشل الحرب الاستعمارية قد حولهم الى مشروع سبينولا حول الاستعمار الحديث الذي طرحه في : « البرتغال ومستقبلها » ، فاقتنعوا بأنه الوسيلة الوحيدة لتخليد استغلال المستعمرات . يقابل ذلك قطاعات اخرى مثل « اسبيريتو سانتو » ، المتأصلة بشدة في انغولا، تمسكت في سياستها بتأييد الحرب الاستعمارية. على هذا الاساس بنيت التسوية في هذه المرحلة بين البورجوا ية الداخلية والقطاعات المؤيدة للاستعمار الحديث من البورجوازية الكومبرادورية التي مثلت بقوة في حكومة سبينولا الاولى وهيئات السلطة التي كانت قائمة يوم ذاك، بما فيها « مجلس الانقاذ الوطني ».

تفجرت التناقضات بين البورجوازية الكومبرادورية من جهة ، والبورجوازية الداخلية والقوى الشعبية من جهة ثانية، بسبب المسألة الاستعمارية والحريات العامة ومداها . وأدت الازمة في مرحلتها الاولى الى تنحية رئيس الوزراء بالما كارلوس في تموز وتعيين العقيد غونشالفس بدلا عنه ، فكان ذلك انعطافا في اعادة تنظيم نسبة القوى في الكتلة الحاكمة على حساب البورجوازية الكومبرادورية ، لكن لعبة التسويات استمرت بينها والبورجوازية الداخلية في عهد الحكومة الثانية المؤقتة . ومن

المؤكد ان اجراءات اتخذت لصالح الجماهير الشعبية ، مثل رفع الحد الادنى للاجور الى ٣٣٠٠ ايسكودوس . (مع ان المعارضة طالبت بـ ٦٠٠٠ ايسكودوس في عهد كائتانو)، لكن برنامج الحكومة الاقتصادي المعلن في ١٨ آب لم يكن اجمالا غير برنامج تقشف تقليدي تجاه الازمة ، أبعد من أن يستشف منه اجراءات مناهضة للاحتكار ، هذا اذالم نتحدث عن فقدان شبه كلي فيه من اجراءات الاصلاح الزراعي. ومن ناحية ثانية، ان ممثلي البورجوازية الكومبرادورية الكبرى ، وبينهم جوزيه مانوئيل ميلو، المساهم الاول في شركات C. U. F. ، ومانوئل ريكاردو اسبيرتو سانتو وأنتونيو شامباليمود ، اجتمعوا في ٢٢ آب بفونشالفس وعرضوا عليه خطة لخمس سنوات « رأسمالية حديثة متطورة وتقدمية »تطرح ايجاد ١٠٠٠٠٠ عمل وتوظيفات بحدود ١٢٠ مليون ايسكودوس .

بعد تنحية سبينولا في أيلول تأكدت قوة البورجوازية الداخلية في نسبة القوى في الكتلة الحاكمة ، بالتوازي الى تقوية مواقع الحركة الشعبية . غير ان وضع هذه البورجوازية كان مزعزعا للغاية بلا ريب . فقد استمرت في تأييد « التجربة البرتغالية ـ حتى بعد ذهاب سبينولا ، فكانت أبعد من ان تكون مخلصة لتدابير مناهضة للاحتكار . واقتصر على مثل ذلك الحديث الذي نشرته صحيفة لوموند في ١٧ كانون الاول ، أي بعد سقوط سبينولا ، للدكتور كاربال ، من اللجنة التنفيذية لاتحاد الصناعيين البرتغال الذي يضم قرابة ٤٠٠٠٠ مؤسسة برتغالية. أكد الدكتور كاربال أنه مؤيد مقتنع بعملية اشاعة الديمقراطية (كان عنوان حديثه « لن تكون بينوشات الاقتصاد البرتغالي ») و « تحسين » شروط حياة الطبقة العاملة،وهاجم بعض الرساميل الاجنبية مثل شركة المواصلات السلكية واللاسلكية الدولية وشركة سوغانتال ، الخ. ، فصرح بعد ذلك : « يضاف الى ذلك مسألة ضرورة اعادة عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى وضعها السابق . كانت أحزاب اليسار قد استولت على هذه

الشعلة عشوائيا . وفي رأينا أن مما ينافي روح ثورة ٢٥ نيسان استمرار حياة مؤسسات ، بشكل مصطنع ، موروثة عن النظام السابق وحمائيته ، ليست صالحة اقتصاديا ».

وفي الواقع ، كان برنامج شباط ١٩٧٥ الاقتصادي العاجل امتدادا لبرنامج آب ١٩٧٤ ، وقد وضعه على عاتقه ميلوآنتونس، العضو البارز في حركة القوات المسلحة ، بعد تسوية شاقة . ومن المؤكد أن ينص على احتمال اجراء تأميمات محدودة جدا، غير أنها على افتراض تنفيذها فعلا ، فبالنظر لفقدانها تقريبا حتى هذا الوقت من القطاع الاقتصادي العام ، تجعل البرتغال ايضا ، بهذا الصدد ، أدنى بكثير من مستوى فرنسا وأيطاليا وبريطانيا وألمانيا. ومع هذا ظل في جوهره برنامج تقشف . يضاف الى ذلك بقاء حقل التسويات مفتوحا هنا ايضا مع قطاعات من البورجوازية الكومبرادورية . ظهر ذلك في التصريحات المتكررة من جانب المسؤولين السياسيين في حركة القوات المسلحة ، مثل كارفالهو وغونشالفس وغوستا غومش ، لصالح توظيفات اجنبية في البرتغال وضمانها من النظام الجديد بحيث استبعد صراحة احتمال تأميمها ، رغم أن هذا البرنامج الاقتصادي يحد بالتأكيد من الامتيازات الفادحة ، التي يمسك بها الرأسمال الاجنبي حتى الآن ، ببناء ميكانيكيات « مراقبة » مماثلة للميكانيكيات القائمة في البلدان الاوروبية الاخرى . ومن الواضح أنه لا يمكن تنفيذ عملية انتقال الى الاشتراكية وسياسة ناجعة «مناهضة للاحتكار» من غير اجراءات جذرية مناهضة للامبريالية بالنظر لتبعية البرتغال المتميزة تجاه الرأسمال الاجنبي .

بيد أن ما يتميز به وضع البرتغال يرجع ايضا الى قوة الحركة الشعبية وضعف البرجوازية الداخلية بمقارنتها مع البورجوازية اليونانية والاسبانية ، ومن هنا ، بواقع أن هيمنتها أثناء تنفيذ ما بقي مع هذا ايضا « مرحلة ديمقراطية » ، كانت أقل وضوحا وموضع جدل شديد فيإختلال توازن القوى المستمر. ولكن علينا ألا نتوقف ببساطة عند الدور المذهل للحزب الشيوعي

البرتغالي والجزء الاكثر راديكالية في حركة القوات المسلحة . في الواقع تتمثل البورجوازية الداخلية (وفي نطاق أقل بعض قطاعات من البورجوازية الكومبرادورية) بشدة في الوقت الراهن في القوى السياسية « التقدمية » في البرتغال .

أولا داخل الجيش : لا تشمل حركة القوات المسلحة من الجيش كأعضاء فيه ، وهم المثلون و « النواة التاريخية » سوى ٤٠٠ ضابط تقريبا بين ٤٠٠٠ من مجموع الجيوش الثلاثة . ويتبع شطر كبير من هؤلاء ، نزعتهم « مهنية » ، وعدد كبير من العسكريين من أصدقاء الحزب الاشتراكي، ممثل الطبقة التقليدية، الرئيس «المعتدل» كوستا غومش ، الوزير المعاون السابق في وزارة الدفاع والقائد الاعلى للجيش البرتغالي في عهد «الحكومة الجديدة» التي كانت نسخة عن كائتانو . كان كوستاغومش يتصرف كممثل للبورجوازية الداخلية ويسهم في ابقاء حقل التسوية مفتوحا مع بعض قطاعات البورجوازية الكومبرادورية ، يشهد على ذلك الترتيبات الماضية التي أجراها مع الولايات المتحدة بعد زياراته لواشنطن . غير أن حركة القوات المسلحة كانت مقسمة جدا ، رغم ما يظهر بعناية من وهم عن اجماع خادع المظهر . فنجدها في الواقع ، في الوقت الراهن وفي نطاق كبير ، تمثل تحالفا خاصا جدا بين البورجوازية الداخلية والبورجوازية الصغيرة الراديكالية ، وتحالفا ، في الوقت الراهن ، بين المجلس الاعلى لحركة القوات المسلحة (مجلس العشرين) ولجنة التنسيق الاكثر راديكالية .

غير أن البورجوازية الداخلية لا تخلو أبدا من احزاب سياسية ممثلة في الحكومة البرتغالية الراهنة . اولا ، الحزب الاشتراكي، وأهم جناح في هذا الحزب هو جناح ماريو سواريش ، الذي سيطر على مؤتمر الحزب في كانون الاول ١٩٧٤ ، وهو تابع جدا للحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني ، ويتجه نحو سياسة اشتراكية ـ ديمقراطية يمينية على مذهب فيللي براندت ، مما أدى الى انشقاق الحزب وذهاب جناحه الراديكالي بقيادة مانويل

سيرا . والحزب الشعبي الديمقراطي بزعامة ساكارينرو ، من « اليسار المعتدل » من نوع الحركة الثورية الشعبية في فرنسا سابقا ، قائمته «اشتراكية ـ راديكالية » الى حد غامض ، تجامله واشنطن بوجه خاص . ويمثل هذا الحزب الى جانب الحزب الاشتراكي البنية الفعلية للسياسة البورجوازية على اساس تسوية جديدة بين البورجوازية الداخلية والبورجوازية الكومبرادورية ، التي يؤيدها بشدة اتحاد الصناعيين البرتغال، الذي كان موضوع بحثنا قبلا ، والقطاعات « المثقفة» من الكنيسة البرتغالية .

يظهر أن مجموع هذه العناصر يشير الى أن العملية البرتغالية لاشاعة الديمقراطية ، التي ستتبع على الارجح طريقا انتخابيا ، خلال أجل قصير تقريبا ، ليست في سبيلها الى اتباع طريق حقيقية لتنفيذ سياسة مناهضة للاحتكار من نموذج البرنامج المشترك الفرنسي ، وأتحدث هنا طبعا عن الفرص المتاحة وان هذه السياسة في المستقبل تظل فرصها كلها مرتبطة ، بين ما ترتبط به ، بجعل دور حركة القوات المسلحة القادم «مؤسسيا» في الحياة السياسية البرتغالية.

بيد أنه ، من جهة اخرى ، بالنظر ، من ناحية ، لطبيعة الاقتصاد البرتغالي المتركز للغاية ، ومن ناحية ثانية ، الى ما يشبه فقدان القطاع الاقتصادي العام في البرتغال ، يحتمل اتخاذ اجراءات تأميم محدودة، حتى في الوضع الراهن ، ما تزال حظوظ اتخاذها أشبه بحظوظ العملية التي اتبعت في فرنسا وايطاليا بعد الحرب العالمية الثانية ، اكثر من شبهها بتنفيذ برنامج حقيقي مناهض للاحتكار . يحتمل اكثر ايضا اتخاذ اجراءات اصلاح زراعي في خلال أجل قصير ، لا غنى عنها للرأسمالية ، من ناحية ثانية ، بالنظر للبنيات الخاصة بالملكية العقارية والزراعية في البرتغال. تلك هي بالتأكيد اهم صورة في البرنامج الاقتصادي لشباط عام ١٩٧٥.

لنعد الى المسألة الجوهرية : على أية حال ، لكي نظل في نطاق ما حدث حقيقة حتى الان ، حين اطيح بالديكتاتورية في البرتغال ، لم يحدث ايضا تداخل بين عملية التحول الى الديمقراطية وعملية الانتقال الى الاشتراكية والتحرر الوطني . وأكثر من ذلك ان ترسيخ عملية التحول الى الديمقراطية ، على الاقل ، ما تزال تتطلب تغييرات وتصفيات كبيرة في أجهزة الدولة والجيش. وبالاضافة الى فقدان تحالف مناهض للاحتكار، فان هذا العنصر بوجه خاص هو الذي يشكل تماثل العملية بين البرتغال واليونان . بيد أنه من الواضح ان علينا الا نهمل الفوارق بين الانماط الملموسة في هاتين العمليتين . اذ ليس صحيحا بالتأكيد ان نماثل كرامنليس وكأنه « سبينولا حالفه النجاح »، ليس ذلك صحيحا، على الاقل ، لعدم وجود بورجوازية كومبرادورية يونانية استعمارية من النموذج البرتغالي، ولقوة البورجوازية الداخلية في اليونان بالنسبة لقوتها في البرتغال،ولانسحاب اليونان من الحلف العسكري لحلف الاطلسي؛ بينما ما تزال البرتغال عضوا فيه ، ولان حكومة كرامنليس أسهمت في احباط انقلاب شباط ١٩٧٥ ، الذي حاول القيام به اولئك الذين حنوا الى الديكتاتورية. ومع هذا يظل مخرج الى « اليمين » بالنسبة لليونان ومخرج الى « اليسار » بالنسبة للبرتغال من الديكتاتوريات العسكرية . غير أنه ان لم نحصر أنفسنا في نطاق الممثلين السياسيين ، وطرحنا المسائل الاساسية وبحثنا عن الاسس الطبقية لهاتين العمليتين ، لوجدنا ان الفارق بينهما يكمن ، في الوقت الراهن وبالدرجة الاولى، في أسس القوى التي تنجح في أن تهيأ لنفسها الجماهير الشعبية ومنظماتها في البرتغال من اجل كفاحها ، فالتاريخ لا يتوقف عند عملية التحول الى الديمقراطية .

مهما يكن ، هنالك شيء مؤكد : ان ما تبرهن ، او ما يزال يظهر براهينه في هذه البلدان،ان الاطاحة بالنظام الديكتاتوري ممكنة مع فقدان تداخل بين التحول الى الديمقراطية من ناحية

والانتقال الى الاشتراكية والتحرر الوطني من ناحية ثانية ، بالاضافة الى انها تحت هيمنة البورجوازية الداخلية ، في الحقبة الاولى على الاقل . هذا الواقع كان أبعد من أن يكون واضحا للجميع في المقاومة . كنا في الاغلب نعتبر ان هذه البورجوازية عاجزة عن أن تتمتع بهذا المكان وتقوم بهذا الدور في قطع فعلي واحلال شكل دولة (ديكتاتورية) بشكل آخر (« ديمقراطي » بورجوازي)، مما يشكل مع هذا فارقا حاسما في الدولة البورجوازية . يعني ذلك بوضوح ان هذه البورجوازية كانت فيمتها بخسة بحد مزدوج في الاغلب : كحليف ممكن بالتأكيد وانما كخصم ايضا ، وهذا ما يهم هنا اكثر ايضا ، ذلك انها تظل دوما خصما، حتى وان أظهرت التجربة أنه يمكن ان تكون حليفا في ظروف محددة ، فهي تظل في الوقت ذاته خصما دوما . ومن الواضح ان التحول الى الديمقراطية يكون اكثر راديكالية بكثير لو حدث ــ حتى وان من غير تداخل بين «المرحلة الديمقراطية » و«المرحلةالاشتراكية» ــ بعملية مستمرة لا تقطع بمراحل ، تحت هيمنة وقيادة الطبقة العاملة الفعلية . وبتعبير آخر يخشى من ان تظل وقتا طويلا أشكال النظام « الديمقراطي» الذي يحل محل الديكتاتوريات رهنا بالشكل الذي قلبت فيه هذه الانظمة . رهنا ما يزال يثقل كاهل الحركة العمالية في الوقت الراهن . ذلك ان الاطاحة بهذه الانظمة وان تكن ، أو ستكون ، نصرا كبيرا ، لاجل طويل تقريبا ، للحركة العمالية، فهي في الوقت ذاته ، ويجب الا ننخدع ، نصر لهذه البورجوازية تخرج منه ، على هذا النحو ، معززة مؤقتا . وذلك وضع يسهم في عدم الاستقرار الذي تتميز به عملية التحول الى الديمقراطية في هذه البلدان .

٤

الطبقات الشعبية

أتطرق الآن الى وضع وموقف الجماهير الشعبية في ظل هذه الانظمة .

هنا نشعر أيضا بشكل التبعية الجديد في هذه البلـــدان للأمبريالية وما نتج عنها من تصنيع ، تجسد في زيادة عدد الطبقة العاملة المذهل وتركزها في المدن ، وافقار الارياف من السكـــان وهجرتها ، وتحول شطر من الفلاحين الى بروليتاريا ، ونمـــو كبير في الاجراء غير المنتجين من البورجوازية الصغيرة الجديدة من مختلف أصناف المستخدمين والتقنيين والموظفين ، واصحاب المهن الحرة ، وكساد او أزمة اقتصادية بين البورجوازية المهنية، الصنعية والتجارية .

اقترنت هذه الحركة بتصاعد الكفاح الطبقي . تلك ظاهـــرة يمكننا ادراكها اذا أخذنا بعين الاعتبار المسائل الخاصة التـــي طرحتها التغييرات البنيوية في اطـــار اقتصاد تبعي وتفكـــك العلاقات الاجتماعية التي أثارتها عملية تصنيع «مركزية-خارجية» تتحكم بها حركة الرأسمال الاجنبي . كان أثرها بوجه خـــاص معدل مستمر في البطالة المعلنة او الخفية ، ليس سببه بكـــل بساطة ضرورة جيش احتياط صناعي ، وانما نمو غير متكافيء خاص جدا بين الصناعة والزراعة الذي تتميز به هذه العمليـــة في البلدان الخاضعة . ففي الزراعة ، حلت العلاقات « ما قبل الرأسمالية» الى حد شديد، او انها « احتفظ بها » ، لكـــن الرأسمالية أخذت تفككها بتغلغلها وتوالدها فيها بشكل متسارع، كما في اليونان حيث قسمت الملكية الفلاحية الى قطع مفرطـة

في الصفر . وأطلقت هذه الاتجاهات قوة عمل متعطلة اتجهت نحو المدن، لم تجد أعمالا مناسبة لطبيعة التصنيع . وأدى هذا الاختلال في توازن العمل وعدم تكيف سوق العمل الخاصين جدا الى أشكال بطالة عديدة : بطالة بين قسم واسع من سكان « الضواحي » احتشدوا في مدن صفيح حول أرياف المدن يلتمسون العيش بكل الوسائل او من خدمات مختلفة ، وبطالة بين عدد كبير من الطبقة العمالية المستغلة المثقفة من أولاد وفلاحين يجتازون الأجهزة المدرسية ليجدوا أعمالا في « القطاع الثالث » والادارة العامة والشبه عامة ويعيشون عيش كفاف من أشكال عمل جزئي مختلفة ومن العمل الأسود ، الخ . ويتميز القطاع المدني في البرتغال واسبانيا واليونان بتضخم مفرط. ويشار الى هذه الظاهرة أحيانا بتعبير هامشية ، وذلك خطأ مزدوج ، فمن ناحية ، ان المسألة هنا مسألة سمة بنيوية في الرأسمالية التبعية ، ومن ناحية ثانية ، ان هذه الجماهير تقوم بدور سياسي هام، هو بالتالي النتيجة الطبيعية للهجرة، لا سيما في البرتغال واليونان .

غير أنه يجب ان نستوضح بايجاز في شأن ذلك : في الواقع ، ليست البطالة الداخلية النمو هي سبب الهجرة ، كما يقول البعض في الاغلب ، انما العكس بصريح العبارة هو الصحيح . فتدويل رأس المال والانتاج تنجم عنه دوما حركة مزدوجة بسبب نمو البلدان غير المتكافىء في ظل الامبريالية. حركة مزدوجة في تصدير رأسمال البلدان الامبريالية الى البلدان التابعة وتصدير قوة عمل البلدان التابعة الى البلدان الامبريالية ، فيستغل رأس مال هذه البلدان قوة هذا العمل حيثما وجدت وفي بلدانها أيضا . ويظل العمل المهاجر ضروريا حتما لرأسمال البلدان المسيطرة لاسباب عديدة . ففي مرحلة الامبريالية الراهنة بوجه خاص ، يكمن الاتجاه المضاد الرئيسي لنزوع معدل الربح الى الانخفاض في استغلال العمل الى حد شديد . مما يؤدي الى تكييف أشكال جديدة في وقت واحد

لاستغلال الرأسمال الامبريالي في البلدان التابعة (التصنيع التبعي) ، وفي البلدان الامبريالية ، النزوع الى كفاءة عالية/ عدم كفاءة في العمل المرافق لارتفاع انتاجية العمل (فائض القيمة النسبي) : عدم كفاءة العمل الداخلي في البلدان الامبريالية التي تجعل ، بين ما تجعل ، وجود عمال مهاجرين واستغلالهم الى حد الافراط ضروريا (العمال اليدويون ،) . ومن ناحية ثانية ، أن هذا التصنيع التبعي يجعل ، بتفكك العلاقات الاجتماعية في البلدان الخاضعة ، قوة عمل هذه البلدان جاهزة للهجرة ، وهي التي كانت في اليونان والبرتغال واسبانيا قد رافقت « تنميتها » بالضبط .

وبالايجاز ، ان الضرورة البنيوية للهجرة ، المرافقة لتوالد الرأسمال المسيطر في البلدان الخاضعة ، هي أساس البطالة، وبحصر المعنى ، البطالة الوقتية، من غير أن نجد في ذلك مشاريع ميكافيلية من البورجوازيات الامبريالية ، انما نزعات موضوعية تستهدف تكديس الرأسمال في مرحلة الامبريالية الراهنة . واذا كنت ألح على هذه الظاهرة ، فانما لآثارها على الصراع الاجتماعي في هذه البلدان، آثار ذات حد مزدوج . فمن ناحية ، أن هذه الهجرة ، بما أثارته من توترات اجتماعية ، شجعت بلا جدل كفاح من وجدوا أنفسهم مضطرين للرحيل عن الوطن ليتمكنوا من اعاشة عائلاتهم، لكن هذه الهجرة ، من ناحية ثانية ، عملت ايضا، حتى السنوات الاخيرة ، كمتنفس وصمام أمان تجاه الصراع الاجتماعي .

لنقتصر على ذكر بعض من أشكال هذا الصراع . أولا ، صراع الطبقة العاملة العديد ، المستمر في مقدمة الصراع الشعبي، وهو صراع مطلبي بالمكانة الاولى ، يتعلق بالاجور وأمن العمل، لا يظهر تحت أشكال اضرابات معلنة فحسب ، وانما أيضا ، بالنظر للقمع الذي تمارسه الانظمة ، تحت أشكال مقاومة عمالية مخادعة ، رهيبة على أرباب المهن ، كالتغيب وخفض الانتاجية والاخلال بنظام قضايا العمل ، المعروفة بـ « كسل الجنوب » !

ونجد أيضا ظهور أشكال مبتكرة لصراع حول أهداف خاصة ، في ظروف الامبريالية الراهنة ، تظهر أيضا في البلدان الاوروبية الاخرى ، ولا سيما الصراع المدني لسكان ضواحيها الذين ذكرناهم قبلاً ، وبوجه خاص صراع جماهير العمال القاطنين في المجمعات الكبيرة ، وصراع ضد شروط العمل وأشكال رفع انتاجية العمل التي تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات (فائض القيمة النسبي) على عمال من أصل ريفي حديث، وصراع من أجل الصحة وحول التجهيزات الجماعية ، أساسها نمو البورجوازية الصغيرة المدنية الجديدة ، وصراع ريفي ضد تحويل الارياف الى بروليتاريا ، وضد زيادة الفارق («المقص») بين أسعار المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ، الذي تتميز به مرحلة هذا التصنيع ، وضد انتزاع الاراضي الزراعية لاقامة المصانع الجديدة .وتصاعد الصراع لتحرير المرأة ، بالنظر لادخالها في الحياة الفعلية للأجراء غير المنتجين . ونمو عجيب في صراع الطلاب بسبب ، من غيره من الاسباب ، الفارق المتميز بين سوق العمل والاجهزة المدرسية ، التي تسهم في اعادة توزيع العناصر بين الارياف والاجراء المدنيين ، ولكنها تفضي الى بطالة مستوطنة . وأخيرا ، تصاعد هائل في صراع المثقفين ، في معناه الواسع ، تتميز به بلدان البورجوازية الضعيفة ، العاجزة عن بناء هيمنة ايديولوجية واضحة لترسخ بذلك العلاقات « العضوية » معالمثقفين ، وذلك ما تميز به فشل الانظمة الديكتاتورية (بخلاف الانظمة الفاشية) في أن تقوم ، مع الزمن ، بالدور الايديولوجي . فبعكس ذلك تماما ، كان لاستمرار هذه الديكتاتوريات ، كما في اسبانيا ، وقيامها في اليونان ، أن أسهم في تصفية المخلفات الايديولوجية ، بين طبقات واسعة من المثقفين ، عن الحروب المدنية التي جعلت هذه الطبقات بمعزل عن الجماهير الشعبية .

ان الواقع الذي يجب أن نشير اليه هو اذن مشاطرة قسم كبير من البورجوازية الصغيرة المدنية الجديدة مباشرة في هذا

الصراع في الاعوام الاخيرة . فكان موقفها هذا حسنما واضحا جدا لموقفها ، بين الحربين ، تجاه النازية في ألمانيا والفاشية في ايطاليا ، وسلبيتها مؤخرا في البرتغال واسبانيا (ان شعار الدوائر المحافظة وصحفها في اسبانيا في الوقت الراهن : « تخريب الطبقات المتوسطة ») . كانت هذه الظاهرة نوعا من حركة أكثر شمولا شهدناها في القارة الاوروبية كلها ، تتجه نحو التقارب بين مواقف طبقة الاجراء المدنيين والطبقة العاملة . كانت نتيجتها ، المتأخرة ، تحولات كبيرة طرأت في المرحلة الراهنة على مصير طبقة الاجراء ووضعها . بيد ان هذا التقارب وان كان لا يخلو من التباسات ، فقد حدث في هذه البلدان في جوهره على أساس القومية ، فلمسناه في مختلف الحركات الاقليمية والقومية في اسبانيا ، وحركات معلنة مناهضة للأمركة في اليونان ، بحيث اتخذت هذه النزعة القومية منعطفا تقدميا بكل وضوح في الحقبة الاخيرة . تشهد ، من ناحية ، على طموحات للاستقلال الوطني ، حاسمة في مرحلة الامبريالية الراهنة ، قطعت علاقتها بالقومية الرجعية الرسمية التي انتهجتها الانظمة ، ومن ناحية ثانية ، على احتجاج ثقافي وايديولوجي شعبي واضح بين هذه البورجوازية الصغيرة الجديدة ، ولا سيما المثقفة منها ، ظهر في موضوع « جذور الثقافة الشعبية » التي تجلت في رواج الاغنية الشعبية العجيب ودورها الاجتماعي بين هذه الطبقات ، مثل أغنية نوفا كانو في اسبانيا ، وريبيتيكو في اليونان ، فكانت طريقا وجدت بها وسيلة لتقربها من الجماهير الشعبية . ومهما يكن ، كانت هذه البورجوازية الصغيرة وأصحاب المهن الحرة والمثقفون في خضم النضال من أجل الحريات الديمقراطية .

كان تصاعد نضال البورجوازية الصغيرة الجديدة شديد الأهمية لاثارة الخاصة في ملاك أجهزة الدولة ، ولا سيما الجيش . ولكن لنؤكد الآن على غموض موقف البورجوازية الصغيرة . كانت في معظمها ، ولا تزال ، عبر معارضتها للنظام،

معبأة تحت قيادة البورجوازية الداخلية ، بسبب اتجاه الحركة الوطني ، رغم ان شطرا من هذه الطبقة أخذ مؤخرا اتجاها راديكاليا نحو الجماهير الشعبية ، ويتضح مثل هذا الوضع في البرتغال ، وفي اليونان أيضا بحركة آندرياس باباندريو . كانت البورجوازية الداخلية ، عبر تناقضاتها مع البورجوازية الكومبرادورية ، قد استغلت بمهارة وطنية البورجوازية الصغيرة الجديدة ، فطرحت في المقدمة مواضيع أثرت بها بوجه خاص ، بسبب تحديدها الطبقي ، مثل « حكم التقنيين ـ الفنيين » و « السير على النهج الاوروبي » و « التطور » و « الحدثنة » الخ . غير انه اذا كان التلاحم التكتيكي بين البورجوازية الداخلية والطبقة العاملة لقلب الانظمة الديكتاتورية قد أزال تردد البورجوازية الصغيرة وجعلها تنقلب بشدة نحو المعارضة ، فان تقربها من الجماهير الشعبية قد تجسد بالضبط بوساطة البورجوازية الداخلية ، فكانت بذلك ، جوهريا ، جزءا آخذا في قلب الانظمة. وذلك ما يفسر ، مع غيره ، تطور حركة كرامنليس في اليونان فيما بعد والعقبات الراهنة في عملية راديكاليتها في البرتغال .

ان حدود هذا البحث الموجز لا تتيح تحليلا عميقا لهذا الصراع في ظل الانظمة الديكتاتورية ، ولا البحث في الدور الكبير الذي قام به اليسار في تنظيم هذا الصراع ، وبوجه خاص ، انما ليس حصرا ، الاحزاب الشيوعية في هذه البلدان، وبالدرجة الاولى الحزب الشيوعي الاسباني . صراع أصبح معروفا الى حد واسع بالنسبة لاسبانيا ، وأقل مشهديا وأهمية بالتأكيد بالنسبة لليونان والبرتغال ، يظل في الاغلب مجهولا من الجمهور الواسع ، ولا سيما خارج البلد . ومهما يكن ، يظل عنصر مؤكد ، عدا عن القمع البوليسي ، كانت له آثار على أشكال هذا الصراع واقتصاره على الصعيد السياسي ، عنصر ظل وقتا طويلا قليل القيمة الى حد خطير في نظر منظمات المقاومة . فمن المؤكد ان مرحلة التصنيع التبعي أدت الى استغلال

هائل متزايد للجماهير الشعبية ، غير ان هذا الاستغلال للجماهير الشعبية المدنية كان حتى حقبته الاخيرة نسبيا أساسا ، وقد ذكرنا ذلك ، أي انه كان متعلقا بالفارق المتزايد بين رفع الاجور من ناحية ، وارتفاع الارباح وانتاجية العمل من ناحية ثانية . ولم يكن هذا الاستغلال مطلقا . ففي هذه المرحلة وفي ظل هذه الانظمة ، تحسنت القوة الشرائية الحقيقية للجماهير الشعبية ، وانما بدرجات غير متساوية بالنسبة لمجموع هذه الطبقات والمهاد .

وبحسب احصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، كان ارتفاع أجور الساعة السنوي الوسطي وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بين أعوام ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ ، هي كالتالي ، الى جانب بعضها البعض: في اليونان ٨،٨ ٪ و ٢،١ ٪ ، وفي اسبانيا ١٢،٣ ٪ و ٥،٤ ٪ ، وفي البرتغال ١٠،٢ ٪ و ٧،٨ ٪ . ورغم فقدان احصائيات أكثر دقة عن مختلف الطبقات والمهاد ، كالطبقة العاملة والمستخدمين ومختلف أصناف الأطر والموظفين ، كان تحسن القوة الشرائية يظهر واضحا جدا في اسبانيا واليونان ، وأقل أهمية في البرتغال حيث ظلت الاجور أخفض ما في أوروبا ، أي بائسة . يؤكد ذلك أيضا ـ رغم ما في ذلك من دلالة تقريبية جدا ـ ارتفاع الدخل القومي الوسطي بالنسبة للفرد الواحد من السكان ، ولا سيما في اسبانيا واليونان . ففي عام ١٩٦٤ ، كان ٥٠٠ دولار للفرد الواحد في اسبانيا و ٥٩٠ دولار للفرد الواحد في اليونان التي تجاوزت الآن ١٥٠٠ دولار وتقترب منها اسبانيا أيضا . يقابل ذلك الفارق بين الاجور من ناحية ، والارباح وانتاجية العمل من ناحية ثانية ، اذ كانت الزيادة كبيرة . ففي اليونان ، بلغت زيادة الارباح ١٣ ٪ تقريبا في أعوام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ وحدها ، وفي اسبانيا ، بين أعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ ، بلغت الزيادة السنوية في انتاجية العمل ٧ ٪ ، في حين كانت زيادة الاجور الحقيقية ٤،٦ ٪ .

نحن اذا أمكننا الحديث عن التحسن الفعلي في القوة

الشرائية ، انما ذلك بالنظر للمكان الخاص لهذه البلدان في منطقة التبعية اثناء هذه المرحلة ، وكذلك ، طبعا ، بالنظر للمستوى المنخفض في قوة شراء الجماهير السابقة . لم يكن لهذه الانظمة اذن ، بصريح العبارة ، فضل في هذا التحسن ، كما انها لم تنجح في الوقت ذاته أيضا في تحطيمه تجاه المقاومة والصراع الطبقي . يتضح ذلك صراحة في اليونان حيث بدأ التحسن في الستينات قبل نظام العقداء بكثير واستمر بعده أيضا . فكان ذلك عاملا أسهم قليلا في الحد من تطور الصراع السياسي .

غير ان هذا التحسن في قوة الشراء الحقيقية لم يكن متساوقا مع بنيات التبعية في المرحلة الراهنة ، وتكديس رأس المال الاجنبي المفرط في هذه البلدان ، الا خلال وقت ، فتكشف عن اختلافات وتذبذبات هائلة . فبالنظر لتناقضات تكديس رأس المال على المستوى الدولي ، أصبحت هذه البلدان الحلقات الضعيفة في كل أزمة تكديس رأسمالي ، حيث تتركز التناقضات ، فترحل البلدان الأمبريالية المسيطرة وتصدر الى تلك البلدان أول آثار الازمة ، كالتضخم النقدي والبطالة الخ . ، وهي ظاهرة تتجلى بوضوح في أزمة الرأسمالية الراهنة . مما ينطبق أيضا ، بعد تغيير ما هو ضروري ، وفي مستوى آخر ، كما نعرف ، على العلاقات الراهنة بين الولايات المتحدة وأوروبا . كان ادخال هذه البلدان العضوي في عملية تكديس الرأسمال الاحتكاري العالمي ، وتوالد هذا الرأسمال المحرض فيها ، قد جعل تصدير آثار الازمة مباشرة اليها ممكنا بالضبط ، مثال ذلك دور الشركات المتعددة الجنسيات في التضخم النقدي الراهن . وتجاه عجز انظمتها ، المرتبطة الى حد وثيق بالرأسمال الاجنبي المسيطر ، عن اتخاذ أدنى اجراءات « وطنية » مطلوبة لمجابهة الازمة ، تضربها هذه في صميمها وفي صميم طبقاتها العمالية وجماهيرها الشعبية المدنية . مثال بسيط على ذلك ان هذه البلدان ، وبوجه خاص البرتغال واليونان ، قد

ضربت في العامين الاخيرين كل رقم قياسي أوروبي في معدل التضخم النقدي ، ففي عام ١٩٧٣ ومطلع ١٩٧٤ ، بلغ ٢٥ ٪ في البرتغال ، و ٣٠ ٪ في اليونان .

وهكذا ، لم يكن لتحسن قوة الشراء من نظير غير سقوطه العنيف والمذهل أثناء الحقب الاخيرة من ظروف ازمة الرأسمالية ، سقوط رافقه ارتفاع في البطالة ضاعفته قيود البلدان المسيطرة أثناء الهجرة التي خلفتها بورجوازياتها مع ذلك. ومن ناحية ثانية ، ان ما يلفت النظر ان آثار الازمة جاءت متقدمة هنا على آثارها في البلدان الاوروبية الاخرى ، ووقعت قبل قلب الأنظمة الديكتاتورية ، في اليونان والبرتغال ، فكان ذلك، بين غيره، شكلاً من أشكال تأخير آثار رأسمال البلدان المسيطرة في بلدانها هي .

على أية حال ، قامت هذه الازمة بدور خاص في قلب النظامين البرتغالي واليوناني والعملية المتعشقة في اسبانيا ، بما أثارته من تصاعد في كفاح الجماهير الشعبية ، واطلاقها الكابح النسبي الذي خلقه تحسن القوة الشرائية .

لكن هذه الازمة اذا كانت قد قامت بدور ، فهي أبعد من أن تكون حاسمة ، وعلينا أن نرجع الى خصائص كفاح الجماهير الشعبية. من المؤكد انه لم يقتصر على حقل المطلب الاقتصادي. فمن ناحية ، بسبب شكل الانظمة الديكتاتورية ، ان كل كفاح اقتصادي ، كان غير شرعي في الاغلب بسبب الغاء حق الاضراب بشكل أو بآخر ، فكان يرتدي وجها سياسيا واضحا . وكان مجرد وجوده يشكل مقاومة للنظام . ومن ناحية ثانية ، كان فعلا كفاحا سياسيا معلنا من الطبقات الشعبية ، اما بأشكال غير شرعية أو باستغلال امكانات الأشكال الشرعية أو الشبه شرعية من الكفاح التي تيسرها الثغرات الموجودة في النظام . ولم يحل ذلك دون عدم وجود حركة جماهيرية ، قبل الازمة أو اثناءها ، اتسعت بشكل هجمات أو موجات هجمات « جبهية » أمكنها ، على هذا النحو ومباشرة ، أن تسقط النظام ، اما بشكل حرب

أهلية أو بشكل حركات تبلغ أوجها باضراب وطنـي سياسي أو بشكل عصيان مسلح عام . وسأكون أكثر دقة أيضا : أنا لا أعني انه لم يكن هنالك هجوم دقيق من نوع « الاستيلاء على قصر الشتاء » ، فما هو موضوع الخلاف ليس فحسب فقدان تمرد « وقتي » ، فعندئذ تصبح المسألة بسيطة بأية حال . أنا أعني حقيقة انه لم يكن هنالك ، في ظل هذه الانظمة ، « عملية مستمرة » بحيث تتسع بشكل حركة شعبية جماعية وجبهية يمكنها ، على هذاالنحو ، أن تسقطها .

ومع هذا ثمة استثناءان :

أولا ، تمرد أثينا ، وأحداث مدرسة البوليتيكنيك . كانت حركة غير معروفة حتى هذا الوقت في أوروبا في ظل أنظمة فاشية أو ديكتاتورية في القرن العشرين . فقد احتشد ٣٠٠٠٠ شخص تقريبا حول طلاب وجماهير عمالية واسعة ، ولا سيما عمال البناء والورشات البحرية ، رماح الحركة العمالية اليونانية ، وفلاحين من الآتيك المحتجين ضد انتزاع أراضيهم، وبورجوازية صغيرة جديدة ومثقفين ، فجابهوا دبابات الطغمة العسكرية الحاكمة . ولم يعرف عدد القتلى بالضبط (بين ٥٠ الى ١٠٠) وسقط مئات جراحهم خطيرة . هذه الاحداث اذا كانت ، ان صح القول ، نذيرا بسقوط النظام ، فهي مع هذا لم تنجح في اسقاطه مباشرة ، وهي أبعد من ذلك ، فظلت منعزلة نسبيا داخل البلد .

وهنالك أيضا حركات التحرر الوطني الافريقية في المستعمرات البرتغالية ، التي ينزع البعض كثيرا الى اهمالها بشأن البرتغال . انه ليس أشد حماقة من اهمال دور هذه الحركات في قلب النظام ، في مرحلة تدويل الرأسمال والانتاج تلك . يضاف الى ذلك ، في تسلسل أفكارنا ، وبالنسبة الى اليونان ، المقاومة الشعبية المسلحة التي قام بها الشعبالقبرصي ضد الانقلاب الذي اقترفته الطغمة العسكرية وأعوانها منمنظمة

الايوكاب ضد مكاريوس . ومن المذهل ، بصدد الاطاحة بهـذه الانظمـة ، أن يتصدى البعض لدور « الاحداث الدولية » ، وينسون بكل تواضع القول بأنها ، في نهاية المطاف ، ليست شيئا آخر غير ثورات شعبية قامت بها شعوب هذه الانظمة ضدها .

بيد انه هنا أيضا لم يكن لهذا الكفاح دور مباشر . فرغم ان المسألة ليست مسألة عوامل « خارجية » صرفة ، فقد تجلى وقعه بصفة رئيسية « عن بعد » ، ولا سيما في ابراز تناقضات هذه الانظمة ، وبوجه خاص في دعامتها الاساسية ، الجيش . وبصريح العبارة ، تمفصل هذا الكفاح في تناقضات التشكيلات الاجتماعية الوطنية البرتغاليـة واليونانية وأسهم فـي تكثيفها ، مشيرا بذلك الى بداية قلب النظام ، الذي كان قد « لغـم » بشدة من « الداخل » . علينا اذن ألا نبالغ أيضا في قيمـة أثر هذا الكفاح . وذلك مهم بالدرجة الاولى بالنسبة للوضـع في اسبانيا . ان الاعتقاد بأنه لـن يحـدث شيء من ذلك في اسبانيا ، لفقدان مثـل تلك العوامل ، لهو اعتقاد خاطىء خطأ اسناد سقوط النظامين البرتغالي واليوناني مباشرة الى الحـرب الاستعمارية في أفريقيا و « مغامرة » العقـداء اليونان فـي قبرص . وفي الواقع ، لكم هنالك من أمثلة عن كفاح من أجل التحرر الوطني نجح من غير أن يترك آثارا مباشرة في أنظمـة الدول الاستعمارية ؟ ولكم مضى من الزمن على كفاح التحـرر الوطني في افريقيا والخلافات بين الشعب القبرصي ونظـام اثينا ، الى أن « نهش » هذا النضال وهـذه الخلافات بالضبط التناقضات القائمة في الجيشين البرتغالي واليوناني ؟ وبالايجاز ولنكرر ذلك ، باستثناء غزو مباشر (المانيا النازيـة أو الفاشية الايطالية) ، يظل دوما، وما يزال حتى اليوم ، لتناقضات بـلد محدد ، الدور المجلي في التغيرات الجوهرية في أشكال الدولة والنظام . والكفاح من أجل التحرر الوطني ، شأنه ، من ناحيـة ثانية ، شأن الامبريالية الاميركية ، ليس له من تأثير في هذه البلدان الا بقدر ما تستبطن فيها آثاره .

لم تكن هنالك اذن حركة جماهيرية جبهية ضد النظام . وأشير هنا خاصة ، وبشكل مباشر ، الى ان الكفاح الشعبي اذا لم يكن العامل المباشر أو الرئيسي في قلب الانظمة الديكتاتورية ، فقد كان فعلا (أو سيكون) العامل الحاسم . وأعني بذلك ان العوامل التي قامت بهذا الانقلاب ، أي تناقضات الأنظمة الداخلية ، كانت هي نفسها قد حسمها الكفاح الشعبي. وذلك ما عمل على تعيين مكان المسألة الجوهرية وتعقيدها : بأي شكل بالضبط أحدث هذا الكفاح الشعبي (العامل الحاسم) آثارا (العامل الرئيسي) أسهمت مباشرة في قلب النظام ؟ نحن نعرف جيدا رد البورجوازية : باستنادها الى الواقع الحقيقي بأن قلب النظام لم تعشقه مباشرة حركة جماهيرية شعبية وجبهية ، فهي تتوصل بذلك الى الاصرار بأن الكفاح الشعبي ، تقريبا ، لم يكن له يد (أو وان بحد قليل ...) في هذا الانقلاب .

تلك هي أول نقطة يجب أن نتوقف عندها في الوقت الراهن. ولكني أشير الى نقطة ثانية ، أعود اليها في الفصل الاخير : لم يكن دور الجماهير الشعبية حاسما فحسب في التناقضات الداخلية التي أسهمت مباشرة في قلب الانظمة الديكتاتورية ، لا بل كان مزدوجا أيضا . في الواقع ، أشارت هذه التناقضات الداخلية بالتأكيد الى البدايات الحاسمة ، وانما مع هذا ، الى « عملية » حقيقية للتحول الى الديمقراطية تدخلت في أثنائها الجماهير الشعبية بكفاحها الضاري ، في اليونان والبرتغال . وليس أشد خطرا من أن نعتبر ان الاطاحة بالديكتاتوريتين قد تمت على نحو متكامل في البرتغال يوم ٢٥ نيسان بتسلم سبينولا السلطة وفي اليونان يوم ٢٣ تموز بعودة كرامنليس . وبتعبير آخر ، يظهر ان التناقضات الداخلية لهذه الانظمة ، التي كانت أشد آثارا من كفاح الجماهير الشعبية ، قد عملت أيضا بمثابة فرصة أتاحت تدخل الجماهير المباشر حين أطلقت العملية. فيما يتعلق بالنقطة الاولى ، لقد تجلت المعارضة الشعبية

والسياسية لهذه الانظمة بشكل خاص يجدر بنا أن نقدر أهميته، لا سيما الكره الذي تميزت به الجماهير لهذه الانظمة ، فأدى الى عزلتها عن الجماهير ، بدرجات مختلفة لكل منها . كان هـذا الكره قد بدأ تجاه الديكتاتورية في اليونان منذ أوائل عهدها ، أو انه انتشر ضدها بسرعة شديدة . لكنه كان تدريجيا في البرتغال واسبانيا حيث اكتسب النظام في الاصل تأييدا شعبيا، ولا سيما في الارياف . كانت مقاومة الشعب الخفية والمتعددة الاشكال والمستمرة في الأعوام الاخيرة لهذه الأنظمة ، قد خلقت منها مميزا جعلها تفترق عن الانظمة الفاشية بمعناها الصحيح ، رغم ان هذه الانظمة كانت تؤلف مركبا يتصل بمختلف انظمة الدولة الاستثنائية ، ككل نظام استثنائي ملموس . فمن المؤكد انه كانت فيها « عناصر » فاشية ، لكنها بالشكل الغالب على الديكتاتورية العسكرية . وفي الواقع ، ان النظام ، في هذه البلدان ، اما انه لم ينجح في التأصل في الجماهير ، أو انه فقد تدريجيا شيئا من المستند الشعبي ، أو انه لم ينجح أبدا في اعداد منظمات خاصة لتأطير وتعبئة الجماهير ، كالحزب الفاشي ونقاباته « المثلة » فيه نسبيا (وكانت الطغمة العسكرية في اليونان قد حاولت ذلك كثيرا ولكن عبثا) ، أو ان هذه المنظمات آلت في النهاية الى مجرد هياكل عظمية أكثر فأكثر ، مثل منظمة الكتائب ومنظمة موفيمينتو في اسبانيا .

ان عزلة هذه الديكتاتوريات واختلافها عن الانظمة الفاشية لذات أهمية شديدة . كانت منظمات اليسار لا تولي هذه العزلة قيمتها الحقيقية في الاغلب ، وتفهمها على انها مقاومة «سلبية» بحتة ، غير ناجعة في النهاية ، فكان تقديرها خاطئا . فأدى ذلك الى الظن بأن هـذه الدول ، المنعزلة عزلة « مجتمع مهذب » ، عن الجماهير الشعبية ، تظل في برجها العاجي وكأنها كتل صخرية آحادية الحجر بلا شقوق ، الى أن تنهار نهائيا كتلة واحدة أشبه بقصر من ورق . ومنعت « العزلة » على هـذا النحو التناقضات الطبقية من أن تجتاز جهاز الدولة ، وبهـذا

حصنته من التناقضات الداخلية ، فلم تكن التناقضات الطبقية غير « خارجية » تجاه هذا الجهاز ، أي انها تقع بينه وبين الجماهير « خارج » الدولة . فلم تكن تناقضات هذه الاجهزة الداخلية غير مشاحنات بين عشائر وبطانات حكام فوق أو الى جانب التناقضات الطبقية .

تكشف هذا المفهوم عن خطأ طبعا . وأكثر من ذلك انه حال دون ادراك سمة مفارقة ظاهرة في الديكتاتوريات العسكرية: اذا كانت تعبئة الطبقات الشعبية ، وبالنسبة لبعضها البورجوازية الصغيرة جوهريا ، في الانضمام الى أجهزة الانظمة الفاشية قد خلقت تناقضات داخلية هائلة في أجهزة الحزبين النازي والفاشي ودولتهما ، عكست فيها التناقضات المباشرة بين مصالح هذه الطبقات ومصالح الرأسمال الكبير ، فان هذه التناقضات كانت أشد أهمية بكثير من تناقضات الديكتاتوريات العسكرية ، « المنعزلة » مع هذا عن الطبقات الشعبية ، هنا حيث لم تكن (أو ليست) هذه الطبقات « موجودة » ومعبأة مباشرة وبحد كبير . وبالتالي ، قامت هذه التناقضات بدور أشد أهمية بكثير في سقوط الديكتاتوريات مما لم تقم به في قلب الانظمة الفاشية .

وهنا يطرح سؤال : كيف يمكن للتناقضات بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة أن تجتاز جهاز دولة « منعزلة » بوجه خاص عن هذه الاخيرة ؟ وبتعبير آخر ، كيف يشعر بوزن الجماهير الشعبية في أجهزة الدولة التي « لا وجود لها فيها » كما هو ظاهر ، اما لاستبعادها عنها أو لانها ظلت منعزلة ؟

لكي نرد جيدا على هذا السؤال ، يجب أن نقوم بدورة موجزة حول النظرية . اعتبرت في الاغلب علاقة الدولة والطبقات الاجتماعية علاقة خارجانية ، وهنا نجد سمة نموذجية عن الايديولوجية البورجوازية ، كانت لها آثارها على النظرية الماركسية حول الدولة . تعتبر الدولة في هذه المسألية اما

شخصا أو شيئا . فهي كشخص : ان هذا المفهــوم هو فــي الحقيقة المفهوم الهيغلي القديم عن دولة « منعزلة » حقيقة عــن « المجتمع المهذب » ، تتمتع بعقلانية باطنية تجسد الارادة العامة تجاه الافراد المذرورين ، وهو مفهوم انعكس مباشرة في كتــاب ماركس الشاب ، واستمر فيما بعد في تصريحاته حول الدولة باعتبارها « عضوا مستقلا وفــوق المجتمع » ، كخاصية موازية لسير سيطرة طبقة الــدولة . والدولة كشيء : انه مفهــوم ماركسي قديم « وسائلي » ، يعتبر الدولة ، بطبيعتها ، مجــرد وسيلة ، أو آلة ، تعــالج بارادة الطبقات الحاكمة ، علاقــة تمثيلها بمصالح الطبقــات الحاكمة تعود الــى « تملك » ، أو « تسلط » ، هذه الطبقات لهذه الوسيلة الجامدة. انالمنعكسات السياسية لهذين الوضعين ، الخاطئين أيضا ، لا تحصى ، غير انه بينها واحدا مشتركا بين الاثنين ، يهمنا هنا بوجه خاص : في مسألية علاقة الدولة / الطبقات ، أو الدولة / المجموعــات الاجتماعية ـــ المجتمع المهذب ، بصفتها علاقة بين ذاتين « تواجه كل منها الاخرى » ، يفترض في الطبقات الا تؤثر في الدولــة الا من الخارج ، بلعبة « التأثيرات » ، فتأخذ كل منها لنفسها جزءا من الدولة أو مجموعالدولة . وهكذا تظهر الديكتاتوريات العسكرية ، في عزلتها ، كمتمم مثالي لوسائلية الدولة .

ان ذلك يحــول بالضبط دون ادراك تناقضات الدولــة الداخلية . ففي الواقع ، ان الدولة ، في كل مــن الحالتيــن ، ليست شخصا أو شيئا ، انما الدولة هي نسبة ، بطبيعتهــا و « كالرأسمال » . وبوجه أدق ، هي تكثيف نسبة القوى بين الطبقات ، بالوجه الذي تظهر فيه بشكــل نوعي في الدولة . وهي كالرأسمال تضم في داخلها تناقض الرأسمال / العمــل المأجور ، وتجتاز التناقضات الطبقية الدولة من ناحية لاخرى ، فهي بطبيعتها كدولة طبقية ، تولد في ذاتها التناقضاتالطبقية. وبوضوح ، يعني ذلك ان التناقضات الطبقية تترجم نفسهــا دوما ، بشكل نوعي ، تناقضات داخلية في الدولة ، التي هــي

ليست أبدا ، ولا يمكنها أن تكون ، كتلة آحادية الحجر بـــلا شقوق . ومن المؤكد ان هنالك دوما وحدة سلطة الدولة ترجع الى تمثيل الدولة لمصالح الطبقة أو الاجزاء المهيمنة فيها ، ولهذا السبب لا تستطيع الطبقات الشعبية أن تحتل جهاز الدولـــة قطعة قطعة ، انما يترتب عليهـــا أن تحطمه بالانتقال الـــى الاشتراكية . لكن هذا يجب ألا يوهمنا بأنها دولة أشبه بكتلة بلا شقوق .

لنعد الى الديكتاتوريات العسكرية التـي تهمنا . تتجـلى علاقتها بالطبقات الشعبية ، ككل دولة بورجوازية ، بتناقضاتها الداخلية المتعلقة بمختلف التدابير السياسية والاقتصادية التـي تتخذها تجاهها ، أي الانماط المحددة في تكديس رأس المـال . وفي الـــواقع ، ان التناقضات القائمة بين مختلف أجـــزاء البورجوازية تفسر دوما ، في آخر تحليلها ، التكتيكات والانماط التفاضلية المتعلقة باستغلال الجماهير الشعبية والسيطرة عليها. وذلك ما يوضح ، بالحـــدود الطبقية ، ان تناقضـات تكديس رأس المال ، سببها ، في النهاية ، الصراع الطبقي ، وان دورة توالد الرأسمـــال تضم في داخلها التناقض بيـــن رأس المال والطبقات المستغلة . وذلك زلزال داخلي خطير جدا في مختلف أجهزة هذه الديكتاتوريات العسكرية وملاكها السياسي الموجهـة لها ، التي يمكننا أن نذكر كثيرا من الامثلة عنها ، والتـــي لا يمكننا أن نقدرها في نطاقها الصحيح الا اذا رأينا دوما طيف صراع الجماهير الشعبية ينتصب خلف هـذا الاجراء أو ذاك أو هذه السياسة أو تلك لصالح هذا الجزء من رأس المال أو ذاك.

وهنالك ما هو أكثر : نحن نعـرف أن الدولة لا يمكنهـا اطلاقا أن تمارس مع الزمن وظيفة سيطرتها بالقمع وحده ، الا اذا رافقتها سيطرة ايديولوجية . وبوجه عام ، توجد فيالدول البورجوازية أجهزة مختصة بالسيطرة السياسية ــ الايديولوجية على الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ، على قدر ما تستطيع أن تنجح في التأصل فيها بشدة . ونجد مثل هذا الوضع بوجـه

خاص في أشكال الدولة البورجوازية الديمقراطية ــ البرلمانية ، وأحزاب ونقابات التعاون الطبقي ، ومعظمها منظمات اشتراكية ــ ديمقراطية . ويقوم المبدأ نفسه ، وان تحت أشكال أخرى ، في بعض أنظمة الدولة الاستثنائية ، ولا سيما الانظمة الفاشية ومختلف الأنظمة الشعبية اليمينية . ومن المؤكد ان تجنيد وتعبئة الجماهير في أجهزة الدولة الفاشية أو الشعبية قد خلق تناقضات داخلية قوية جدا في هذه الأنظمة التي يتحكم بها الرأسمال الكبير ، أكبر حجما من تناقضات الانظمة الديمقراطية ــ البرلمانية . فلطبيعة هذه الانظمة الإستثنائية (مثل الغائها الاجهزة السياسية الأخرى) ، لا تتفرق التناقضات بين الطبقات الشعبية ــ ولا سيما الطبقة العمالية ــ والبورجوازية ، بشكل تناقضات بين مختلف الاجهزة المتخصصة ، وانما تتمركز في الجهاز السياسي « الوحيد » . ومن الصحيح ان هذا الجهاز السياسي ، بتعبئته الجماهير ، يتيح شيئا من نموذج تسوية التناقضات فيه ، لا تتحول الى تسوية حساب (ثأر) بحيث تعرض وجود النظام الى الادانة . مما يتيح اطلاق خط سياسي فيه أدنى حد من التلاحم تتكفل أجهزة الدولة بعكسه وتطبيقه.

لا شيء من ذلك في أجهزة الدولة التي تهمنا ، فالجماهير الشعبية لا وجود لها فيها في أي مكان منها ، ولكن ذلك يعني، بالنظر لما عرضته قبلا ، انها في كل مكان . فهذه الانظمة عجزت مع الزمن عن تسوية أي شيء . فتجاه عدو طبقي موجود في كل مكان ، لا يمكن استعادته ولا احتجازه ولا توقعه بالضبط ، تتكدس مختلف التكتيكات المتناقضة لتجميده وتوقيه، لتسهم بذلك في الحدة التي تتميز بها تناقضات الدولة الداخلية. وفي الواقع ، يقود هذا الوضع هذه الانظمة الى فقدان التلاحم في سياستها الى حد عجيب ، في سياستها الاقتصادية والقمعية والايديولوجية ، وفي أنماطها تجاه الطبقات الشعبية، فقدان تلاحم يتحول فعلا مع الزمن الى منازعات حقيقية معلنة بين دوائرها الحاكمة بشأن التكتيكات التي يجب تبنيها تجاه

الجماهير الشعبية التي أخذ وزنها يشعر بثقله . وليس أشد وضوحا بهذا الصدد من النزاع الذي حدث في اليونان ، قبل وأثناء فترة ماركيزينيس (تموز ـ تشرين الاول ١٩٧٣) ، بين بابادوبولوس والجنرال يوآنيديس ، مما أدى الى ازاحة الاول بانقلاب داخل الانقلاب . وتشاهد بوضوح أيضا المنعطفات المختلفة في النظام الفرانكي ، عبر تناقضاته الداخلية . وأخيرا ، في مثل هذه الظروف المتفجرة ، غالبا ما يحدث أن تكون بعض الدوائر الحاكمة أكثر حصافة من غيرها ، تفقد صوابها بالضبط لفقدان سيطرتها على الجماهير ، فتتخذ تدريجيا موقفا « متفهما » ، فتلجأ الى انقلاب « يتحكم » به النظام ، مثل انقلاب سبينولا وجنرالات جيش الشمال اليونان ، أو بايجاد حركة ديمقراطية شرعية ، لكنها غير مندمجة بالنظام ، مثل حركة دييز الليغريا ، رئيس أركان الجيش الاسباني السابق ، وذلك تبعا لتغير سياسة البورجوازية الداخلية تجاه الجماهير الشعبية .

ونقتصر حديثنا هنا على الدوائر الحاكمة في أجهزة الدولة تلك . ولكن علينا ألا نهمل مجموع الطبقة . ان رتبها المتوسطة والدنيا هي في أغلبها من أصل طبقي ، فهي بورجوازية صغيرة متدرجة في البرتغال واسبانيا ، وفلاحية وبورجوازية صغيرة في اليونان ، تختلف عن أصل « القمة » الطبقي ، غير انها بوجه خاص ، وبأية حال ، تنتمي الى الطبقة البورجوازية الصغيرة ، وهذا ما يجعلها تفترق عن القمم التي سرعان ما « تتبرجز » ، وتشكل في الجيش والقضاء والادارة المدنية الخطوط الاولى الحقيقية « للاتصال » بالجماهير الشعبية .

في حين ان في الانظمة من النموذج الفاشي ، ليست هذه الرتب الوسيطة والدنيا معبأة ومتحدة بشدة في البنية الايديولوجية ـ السياسية الفاشية فحسب ، ولكنها أيضا ، أكثر من ذلك ، على اتصال بجماهير تتعاون ، جزئيا ولبعض الاعتبارات ، مع الجهاز التنظيمي . وليس من ذلك شيء أبدا في الديكتاتوريات العسكرية . اذ يوجد فيها جزء من المراتب يشكل مع الزمن

قبضة كماشة طرفاها بين الجماهير الشعبية والقمم ، يجتازها مباشرة صراع الطبقات الشعبية فتتشرب به . وهذا يبرز بدوره الانفلاقات الطبقية التي تفصل مختلف رتب قمم جهاز الدولة ، ليترجم ذلك تناقضات داخلية قوية جدا بين الرتب الدنيا والمتوسطة والقمم وأشد وضع متميز هنا هو وضع حركة القوات المسلحة البرتغالية . ويجدر بنا أيضا أن نميز مختلف الطبقات الشعبية : ان كفاح الطبقة العاملة ان لم يحدث آثارا في هذه المراتب الا عن « بعد » ، فان كفاح البورجوازية الصغيرة، وسنعود الى ذلك ، قد مستها آثاره أكثر مباشرة .

ان أول معرفة نستخلصها من هذا التحليل ، ان كفاح الجماهير الشعبية ، حتى وان لم يتخذ شكل عصيان عام وجبهي ضد الانظمة التي تهمنا ، كان له دوما ، في آخر التحليل، دور حاسم في قلبها ، فقد تدخل ، في شكله الاول ، في تناقضات هذه الانظمة الداخلية حين تعشقت عملية انهيارها .

ويظهر عنصر ثان : ان الوسيلة الوحيدة التي أمكن بها للجماهير الشعبية أن تشحذ تناقضات هذه الانظمة الداخلية ليس الدمج المادي في الاجهزة لنسفها من « الداخل » : ان مثل هذه الممارسة تدل على تفسير خاطىء تماما لتعبيري «داخلي» و « خارجي » المطبقين على العلاقات بين الجماهير الشعبية والدولة ، واستخلاص هذه النتيجة الستراتيجية ــ « النسف من الداخل » ــ للتأكيد بأن التناقضات الداخلية هي أيضا ، وليس الهجوم الجبهي فحسب ، التي أمكنها أن تطلق قلب هذه الانظمة ، لهو استخلاص خاطىء . ان شحذ التناقضات الداخلية لم يكن أبدا أشد حدة الا حينما تستمر الجماهير الشعبية في كفاحها عن بعد من أجهزة الدولة ، وتحاول أن تجر اليها العناصر « المترددة » في هذه الاجهزة . ففي مثل هذا الوضع بالضبط تستبطن آثار كفاح الجماهير الشعبية بأحسن وجه في النظام .

مما يتيح لنا أن نثير مسألة أخرى : اذا كان من المؤكد

ان على الجماهير الشعبية ، بأية حال ودوما ، أن تكافح عن بعد من أجهزة الدولة ، فهل يجب أيضا ، بالتوازي الى ذلك ، دمجها بها ، لتقوم بالتنافس « بالنسف من الداخل » ؟

لنقل منذ البداية ان هذا السؤال لا ينطبق الا جزئيا مع مسألة « الكفاح المشروع » و « الكفاح غير المشروع » . في الواقع ، يمكن فعلاً أن توجد في ظل هذه الانظمة أشكال مشروعة أو شبه مشروعة للكفاح من غير تعاون مع الأجهزة التنظيمية مثل : تقديم العرائض من كل نوع والاضرابات بأشكالها المختلفة والوجود في الصحافة والطباعة وتأليف منظمات شبه شرعية متوازية ، ولجان عمالية (كما في اسبانيا) أو منظمات ثقافية (كما في اليونان) ... ان ردا ايجابيا على السؤال المتعلق باستخدام بعض أشكال الكفاح المشروعة لا يستتبع ، لهذا السبب وبالضرورة ، ردا ايجابيا على السؤال حول وجود مقاومين في أجهزة الدولة .

ذلك سؤال قديم طرحه جورج ديمتروف في مؤتمر الكومنترن السابع عام ١٩٣٥ ، يتعلق بالانظمة الفاشية ، وكان رد ديمتروف بالايجاب ، وكان سؤالا كبير الاهمية للمقاومة اليونانية والاسبانية والبرتغالية ، لا سيما لتقرير الموقف الذي يجب اتخاذه تجاه النقابات الرسمية في هذه البلدان .

لا بد لنا وأن نقول بوضوح : لا يمكن أن يوجد في هذا الموضوع رد واحد يصح في جميع الحالات ولكل الاجهزة وفي جميع الظروف . فمن ناحية ، تستطيع الجماهير الشعبية والمقاومة أن تستفيد من تناقضات الاجهزة الداخلية من غير أن تكون فيها ماديا جزءا آخذا ، ومن ناحية ثانية ، بالنظر لتناقضات هذه الانظمة الداخلية ، التي هي أبعد من أن تكون ، ولنكرر ذلك ، كتلا آحادية الحجر بلا شقوق ، يمكن لوجود الجماهير المتوازي ومناضلو المقاومة في أجهزتها وسيلة لتعزيز كفاحها والتأثير في تناقضاتها . وتلك وسيلة يمكن لفوائدها

الستراتيجية التغلب عن بعد على المخاطر الحقيقية من جراء الاعتراف بشرعية الاجهزة . لسنا ذلك بوجه خاص وبشكل مذهل لدى الحزب الشيوعي البرتغالي الذي نجح في أن يمتلك بيده عمليا النقابات الرسمية ، مما ساعد الى حد كبير كفاح الطبقة العاملة في عملية الاطاحة بالنظام . وموجز القول ، ان الطريق الصحيحة والضيقة ، بالنسبة للمقاومة ، هي طريق محدودة بين المقاطعة ، وهي الخط الذي تغلب في المقاومة اليونانية ، والوجود المباشر والمادي في أجهزة الدولة .

لنعد الى المسألة الرئيسية : ان ما أثبتته التجربة ، وما تزال تثبته ، ان الاطاحة بهذه الانظمة ، أي « قطع » حقيقي ديمقراطي واستبدالها بأنظمة بورجوازية ، طبعا ، وانما « ديمقراطية » ، وليس مجرد تغيير واجهة ، ممكنة أيضا بطرق أخرى غير العصيان المسلح الضخم ، العام والجبهي ، تقوم به الجماهير الشعبية . غير ان هذا الشكل أو الطريق في الاستبدال كان أبعد من أن يظهر ممكنا للجميع في منظمات اليسار . حتى ان بعض هؤلاء يقر بأن الاطاحة بهذه الانظمة قد تتم « بمرحلة ديمقراطية » خاصة ، في حين ان هذا الرأي لم يكن رأي الجميع، وفكر الكثيرون منهم ان هذا القطع الديمقراطي كان مستحيلا من غير مثل هذا العصيان ، لطبيعة النظام . ولو حدث ذلك بشكل آخر ، فهذا يعني ، بالاضافة الى العناصر التي ذكرناها ، ان البورجوازية الداخلية نجحت ، بالاستناد بحد كبير الى البورجوازية الصغيرة ، في أن تضمن لنفسها ، على الاقل حتى هنا ، الهيمنة على العملية . ولنكرر : يجب الا ننسى ان هذه الطريق للخروج ما تزال لها ، أو سيكون لها ، منعكسات هامة على أشكال النظام الذي يحل محل الديكتاتوريات العسكرية ، أو يظهر انه سيحل محلها ، كما يجري الآن في اسبانيا .

هذه المنعكسات تترجم في جوهرها بالحدود المفروضة على عملية التحول الى الديمقراطية وتصفية الدولة الموروثة عن

الديكتاتوريات العسكرية ، وأشير الآن الى ان هذه الحدود ترجع في شطر كبير منها الى ان الجماهير الشعبية تتدخل في العملية بشكل حاسم ، انما بعد اطلاقها من « الاعلى » تقريبا ، أي حين تتبلور في الاجهزة التسويات بين القوى التي تشكل جزءا آخذا من تناقضات النظام الداخلية ، خالقة « فرص » الانقلاب . ويمكن للجماهير الشعبية في هذه الحال أن تؤخر هذه الحدود ، غير انها لا تستطيع ازالتها الا بصعوبة وبعد وقت طويل ، ذلك ان تدخلها المباشر ليس بعد فوات الاوان بالتأكيد — فالمسألة مسألة قضية — ، انما بشكل متأخر نسبيا مع هذا. اذ تخلق هذه الحدود بوجه خاص مصاعب مستمرة لتصفية أجهزة الدولة والتحول الى الديمقراطية من الاسفل .

ففي البرتغال ، كانت حركة القوات المسلحة ، لسبب بين أسباب أخرى من انقساماتها الداخلية وعلاقات قواتها بجهاز عسكري أبعد من أن يكون قد صفي في الوقت الراهن ، غالبا ما تتدخل ، عن طريق قوة التنسيق العسكري التي انشأتها بعد تشكيل الحكومة الثانية المؤقتة بعد سقوط رئيس الوزراء بالما كارلوس (الكوبكون ، برئاسة الجنرال كارفالو) ، للتقيد بالحدود المفروضة على التصفية (سانتا مينتو) من الاسفل — سواء فيما يتعلق بنزاع جورنال دي كوميرسيو ، أو فيما يتعلق بمؤسسة ليسنافه أو في العديد من الادارات ، كالوظائف مثلا . في هذه المنازعات ، كانت الجماهير تطالب بابعاد كبار المسؤولين المتواطئين مع النظام الديكتاتوري . ومن المؤكد ان حركة القوات المسلحة ما تزال تتحرك بهذا الشأن .

وفي اليونان ، تتضح الامور أكثر أيضا المتعلقة بالحدود المفروضة على التصفية من الاسفل في الاجهزة حيث توجد مع هذا كتل سياسية نشيطة جدا موجودة فيها مباشرة ، لا سيما في الجهاز الجامعي والجهاز النقابي ، مما أثار في الجهاز الجامعي بوجه خاص أوضاعا متفجرة .

وهكذا تطرح المسألة الجوهرية مرة ثانية أيضا ، التي لم

تحل أبدا ، حتى وان سلمنا بأن قلب هذه الانظمة هو ، بأية حال ، انتصار كبير للجماهير الشعبية : اذا كانت هذه الطريق ممكنة ونجحت ، فهي لا تبرهن بحد ذاتها على ان كل طريق أخرى لقلب الانظمة ، أكثر ملاءمة للجماهير الشعبية ، كانت مستحيلة . تلك مسألة حاسمة كانت وما تزال موضع جميع مجادلات منظمات اليسار في هذه البلدان . ولقد قلت في التنبيه اني لن أشرع في البحث فيها لأنها تستحق كتابا وحدها . فهي ، في الواقع ، تتعلق ، من ناحية ، بالاحداثيات الموضوعية العالمية والخاصة بهذه البلدان ، ومن ناحية ثانية ، تتعلق بستراتيجية منظمات اليسار ، وبالدرجة الاولى منظمات الاحزاب الشيوعية ، التي كانت رماح المقاومة للانظمة الديكتاتورية ، حول معنى « مرحلة ديمقراطية » في عملية مستمرة لا تنقطع وبمراحل نحو الاشتراكية ، والتحالف مع أقسام من البورجوازية والهيمنة في هذه الاحلاف ، وأشكال النضال ، الخ .



٥

اجهزة الدولة

ان دراسة أجهزة الدولة في هذه الأنظمة هي مناسبة الآن لتعميق مسألة تناقضاتها الداخلية .

علينا أن نبدأ هنا باعتبار جوهري يذكر في الاغلب : لقد برهنت التجربة ، وما زالت تبرهن في اسبانيا ، أن هذه الانظمة الديكتاتورية عاجزة عن اصلاح نفسها بنفسها ، أي أن تبدي تحركا داخليا مستمرا وخطوطي نحو شكل نظام « ديمقراطي ــ برلماني » يحل محل سابقه بطريق « التتابع » المتحكم به . واذا أخذنا المسألة هنا بشكل معكوس ، بنفس شكل مسألة « قضية التحول الى الفاشية » التي بحثتها قبلا ، يمكننا اذن أن نقول : كما ان شكل دولة استثنائية ، فاشية ، ديكتاتورية، بونابارتية ، لا يمكن أن ينبثق عن دولة ديمقراطية ــ برلمانية بطريق مستمرة خطوطية وبمراحل متلاحقة لا تدرك تقريبا ، كذلك لا يمكن أن تنبثق دولة ديمقراطية ــ برلمانية عن دولة استثنائية .

ولكي ندرك ذلك ، علينا أن نأخذ باعتبارنا ، وألا نبخس هذا قيمته ، الفوارق الحاسمة القائمة بين أشكال هذه الدولة البورجوازية ، فيما يتعلق ببنيتها ونسب القوى بين الطبقات المتصلة بها ، نسب قوى تختلف بين الطبقات المحكومة والكتلة الحاكمة ، ونسب قوى تغيرت الى حد عميق بين مختلف مركبات وأجزاء طبقة هذه الكتلة . ولهذا تأتي الانتقالات من أحد أشكال هذه الدولة الى شكل آخر متزامنة مع أزمات سياسية وظروف تكثف التناقضات ، تقطع علاقتها بوتيرة عملية

صراع الطبقات . وبالايجاز ، ليس الانتقالات من الرأسمالية الى الاشتراكية هي التي يرافقها وحدها أزمات أوضاع ثورية سياسية . كما ان تغيرات نسب القوى ، التي لا تبلغ مع ذلك حد هذا الانقلاب ، ترافقها في الاغلب أزمات سياسية تؤدي أحيانا الى تغيرات جوهرية في الدولة البورجوازية .

ومن ناحية ثانية ، لا تشير هذه الازمات فحسب الى الانتقال من شكل دولة ديمقراطية ــ برلمانية الى شكل دولة استثنائية للدولة البورجوازية ، اذ يمكنها أن تشير أيضا الى الانتقال بين مختلف الاشكال الديمقراطية ــ البرلمانية لهذه الدولة ، ونجد ذلك بوجه خاص في وصول الديغولية الى الحكم . غير انها تشير ، بأية حال وفي جميع الاوضاع ، الى الانتقال من شكل دولة ديمقراطية ــ برلمانية الى شكل دولة استثنائية ، غير ان ما يهمنا هنا هو الانتقال المعكوس من شكل دولة استثنائية الى شكل دولة ديمقراطية ــ برلمانية .

في الواقع ، ان احدى وظائف الدولة الديمقراطية ــ البرلمانية (مثل الاقتراع العام وتعدد الاحزاب والمنظمات السياسية والعلاقات الخاصة بين السلطة التنفيذية والبرلمان والتنظيم القانوني لمجالات الاختصاص بين مختلف فروع الدولة وأجهزتها) هي اتاحة تغيرات نسب القوى في الكتلة الحاكمة من غير انقلاب خطير في أجهزة الدولة . وهنا يأتي بدور خاص دور الدستور والحقوق . ان الدولة الديمقراطية ــ البرلمانية تستخدم هيكلا تنظيميا يتيح سير الهيمنة وتداولها بين أجزاء الكتلة الحاكمة عن طريق ممثليها السياسيين ، لا بل حتى تقسيم أنصبة السلطة بالتسوية بين الطبقات الحاكمة وأجزائها ، لا يبلغ من ناحية ثانية هذا الهدف الا جزئيا . لكن ذلك يتكشف عن استحالة كلية في شكل الدولة الاستثنائية . وبتعبير آخر ، وخلافا لمفهوم شائع بحد ، حول « ضعف » الديمقراطيات تجاه « قوة الانظمة الكليانية » ، ان الازمات السياسية التي تتميز بها الدول الاستثنائية هي أشد رهبة عليها مما هي عليه بكثير في

الانظمة الديمقراطية ــ البرلمانية ، فلدى هذه الاخيرة في الأغلب من الوسائل المؤسسية ما يمكنها من التحكم بها .

ان الـــدولة الاستثنائية تطرأ في الواقع لمعالجة الازمة المتميزة في هيمنة الكتلة الحاكمة وعلاقات هذه الكتلة بالجماهير الشعبية . يرافقها تحولات هامة في نسب القوى ، ويتم هذا التحول ، أو التمكين ، في الهيمنة ، نحو الاوليغارشية الممثلة في الرأسمال الكومبرادوري / كبار الزراعيين كما في اسبانيا والبرتغال ، أو نحو الرأسمال الكومبرادوري كما في اليونان ، وبواسطة سلسلة من التغيرات النوعية تجمد بالضبط في شكل هذه الدولة ، كعلامة لا تمحى ، نسب القوى التي رافقتها في الاصل . فلا يمكن لنسب هذه القوى أن تصبح مؤسسية الا بعد تغيير عميق في أجهزة الدولة المميزة لكل نظام استثنائي ، من الغاء التمثيل السياسي التقليدي ، أي الاحزاب السياسية ، لاجزاء الكتلة الحاكمة ، والغـــاء الاقتراع ، وتحـــول الدور المسيطر في أجهزة الدولة الى جهاز قمعي يتمثل في الجيش بالدرجة الاولى ، وتقوية مركزية الدولة « البيروقراطية » الى حد هائل، وتصنيف طبقي في مراكز السلطة الحقيقية وتغطيتها في الدولة وسيور نقل حركتها . يتبـــع ذلك نتيجتان : أولا تغيرات في نسب القوى في الكتلة الحاكمة ، تكون في مثل هذه الحال لصالح البورجوازية الداخلية ، لا يمكن أن تحدث من غير تغير جذري في شكل هذه الدولة . ثانيا ، لا يمكن أن يحدث التغير عن طريق خطوطية ، انما بتنقيحات متلاحقة .

لكي نفهم جيدا هذه النقطة الاخيرة، يجب أن نأخذ باعتبارنا عاملا لم يلح عليه أحد ابدا من قبل بما يكفي : ان جهاز الدولة ليس شيئا أو بنية محايدة بحد ذاتها ، ومظهر سلطة الطبقة لا يدخل فيها كسلطة دولة . فالنسب المميزة لسلطة الدولة تتشرب في بنية جهازها ، لان الدولة تكثيف لنسب القوى . ان هذه الطبيعة التي تحملها الدولة بالضبط ــ الدولة كنسبة ــ

تجتـازها التناقضات الطبقية مـن طرف لآخر ، فتمنح هـذه الطبيعة وتضفي على أجهزتها وعناصر مركباتها دورا خاصا ووزنا نوعيا . ومن هنا ينبثق من ناحية ثانيـة الافتراض الماركسي الأساسي القائل ان الانتقـال الى الاشتراكية لا يمكن أن يتم بمجرد تغيير سلطة الدولة ، أي باحلال الطبقة العاملة وحلفائها فيها محل البورجوازية . اذ ينطوي هذا الافتراض على تحطيم أجهزة الدولة ، وليس فحسب استبدال العناصر الحاكمة في أجهزة الدولة ، وانما تغيير بنيتها التنظيمية جذريا . وأكثر من ذلك ان الدولة البورجوازية لا يمكنهـا ، في حال تغير سلطـة الدولة ، أن تولد من تلقائها دولة اشتراكية (وذلك من أوهام « اشتراكية الدولة ») ، لان الوزن النـوعي والدور الخـاص بأجهزتها يظهـر دوما ، عبر بنيتها الخاصة ، مقاومة لتغيير الدولـة .

تتعلق هذه الفرضية حول ضرورة « تحطيم » أجهزة الدولة بالانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . غير ان الاثباتات التي تستند اليها لا تخلو في شيء من صلتها الوثيقة في حال الانتقال بالضبط من الدولة البورجوازية الاستثنائية الـى شكل الدولة البورجوازية الديمقراطية ـ البرلمانية . ومن المؤكد ان المسألـة حينئذ ليست اطلاقا مسألة « تحطيم » أجهزة الدولة ، انمـا يمكننـا أن نقول بشكـل تماثلي ، أن التغيرات الكبيرة التـي استلزمها الانتقال من الدولة الاستثنائية الى الدولة الديمقراطية ـ البرلمانية لا يمكن أن تحدثها الدولة الاستثنائية نفسهـا وهي بهذه الصفة ، فالدور والـوزن النوعي لجهازها المؤسسي يتجه بحد كبير نحو مقاومة هذه التغيرات . في حين ان مثل هـذا الوضع لا ينطبق في حالة الانتقال من شكل دولة ديمقراطية ـ برلمانية الى شكل آخر .

وفي الواقع ، ان المميزات الخاصة بالدولة الاستثنائيـة هي أحد مصادر قوتها ووهنها في وقت واحد ، بسبب صلابتها الخارقة بالذات . فأقل انفتاح حقيقي فيه مجازفة لانهيار البناء

كله . فهيكلها ولجمتها الداخلية ، الايديولوجي والقمعي، مبنيان على أساس من اقتسام حساس جدا بين العشائر والزمر والفروع والاجهزة المتشربكة الى حد عجيب ، تتكرر وتتسلسل مراتب وظائفها ومجالات اختصاصها . وكل اعادة تنظيم ، مهما كان بسيطا جدا ، يؤثر مباشرة في مجموع الدولة ، بالنظر لعدم استقرارها المستمر تجاه صراع الطبقات الذي أرادت تجميده ، بما فيه الصراع بين طبقات وأجزاء الكتلة الحاكمة. انالتناقضات الداخلية التي تجتاز هذه الدولة وأجزاءها المسيطرة (الجيش) ، هي أكثر أهميـــة بكثير من تناقضات الدولة الديمقراطية ــ البرلمانية ، ذلك انها هنا شكل ممتاز لتعبير الطبقات المحرومة من منظماتها السياسية ، فلا يمكن السيطرة عليها واحتوائهـا الا بتجزئة الدولة تجزئة حقيقية منتظمة الى « اقطاعات » ، تخلو نسبها من كل مرونة . فهذا التنظيم في الـدولة الاستثنائية بالضبط هو الذي يتيح ، بالاضافة الى غيره ، الاستقلالالنسبي الخاص ، على أساس القوة الخاصة ، بمختلف الزمر والعشائر، التي يستطيع بعضها ، دفاعا عن امتيازاته ، أن يشكل باستمرار عائقا أمام المحاولات المرتقبة من الزمر الاخرى « لتطبيع » النظام و « تحريكه » .

غير ان تلك ليست غير صورة عـن استحالة التحـرك الداخلي لهذه الانظمة ، لان أكثر ما يهم في هذا التحرك يتعلق بالجماهير الشعبية . كان ممكنا لهـذه الانظمة أن تنجح ، كأقصى حد ، باعطاء شيء من الحرية ، وانما بقصرها علىالكتلة الحاكمة وحدها في تسويـة مشاكلها الداخلية ، واستبعـاد الجماهير الشعبية عنها وفرض ارادتها عليها بكل حزم في هذه العملية . حرية للكتلة الحاكمة لا غنى لها عنها لاعداد التنظيم السياسـي المستقل تجـاه الجماهير الشعبية ، التي انتظمت سياسيا في منظمات اليسار سرا ، وذلك هو الهـدف الاصلي لمشروع « قانون المشاركة » الذي وضعه رئيس وزراء اسبانيا الـراهن آرياس نافارو . ولكـن ذلك مستحيل بحد مزدوج

بالضبط . الا ، لأن تصاعد كفاح الطبقات الشعبية ، في شطر كبير منه ، هو الذي شحذ بالضبط تناقضات الكتلة الحاكمة ، تناقضات اقتضت تغيير شكل الدولة فتسوية هـذه التناقضات بحد ذاتها ، وانما دوما بالنسبة لعلاقة كل من زمر هذه الكتلة بالجماهير الشعبية . فحين تجد الدولة الاستثنائية نفسهـا مجبرة على تغيير علاقتها بالكتلة الحاكمة ، يكون هنالك تصاعد في كفاح الجماهير الشعبية . من هذا الواقع بالذات ، تصبح كل فتحة « تحرر مراقب » ، من جانب الدولة ، بسرعة ثغرة فاتحة أشداقها تندفع فيها الحركة الشعبية . فماذا يمكن أن يعني ، مثلا ، السماح بانشاء نقابات « تمثل نسبيا » الطبقات الشعبية ليتاح للكتلة الحاكمة « التفاوض » معها ، في حين ان النقابات سرعـان ما عينهـا ، من هذه الثغرة ، الممثلون الشرعيون للجماهير الشعبية ، مثل تجربة اللجان العمالية فـي اسبانيا ؟ وماذا يمكـن أن يعني « التحرر من الرقابة » عـلى الصحافة والطباعة بأمل اعادة بناء طبقة « مثقفة عضوية » للكتلة الحاكمـة ، في حين استغلت الجماهير الشعبية ومثقفوهـا مباشرة هذا التحرر ، كما في اليونان واسبانيا وحتى البرتغال ؟ ماذا يمكن أن يعني منح الجـامعات شيئا من « الحصانة » و « انتخاب هيئات » لضمان حياد الطبقة المثقفـة والشباب ، عندما انقلبت بسرعة هذه الاجراءات ، ضد الانظمة الديكتاتورية، أحداثا مماثلة لأحداث مدرسة البوليتيكنيك في اليونان ؟

وبالايجاز ، تجـد الأنظمة الديكتاتورية نفسهـا مكرهة على تغيير نفسها حين لا يمكنها أبدا ـ ولأنه لا يمكنهـا أبدا ـ أن تسيطر بالقوة على الحركة الشعبية ، وهذا يعني ، ومـن هذا الواقع ، بحيث انها لا تستطيع ، ولا سيما انها لا تستطيع ، أن تسيطر على تغيرها وتوجهه . تجد هذه الانظمة نفسها اذن محاصرة في المعضلة القديمة ذات الحدين ، كلاهما ليس فـي صالحها : اما أن تمنح قليلا جدا ، وعندئذ لا تلبي تغييراتهـا المفترضة في شيء متطلبات الوضع ، أو تشكل هذه التغييرات

مفجرا للرد ، فتظهر هذه الانظمة وكأنها منحت الكثير ، آليـا تقريبـا .

في اطار هذه الضرورة والحتمية لقطع ديمقراطي في تغيير النظام يمكننا أن نفهم أحداث اليونان والبرتغال . كان القطـع واضحا في البرتغال بتحالف حركة القوات المسلحة مع سبينولا ضد نظام كائتانو ، الذي فتح الطريق لتدخل الجماهير الشعبية الحاسم ، الذي عرفنا سعته وقوته ، ففي هـــذه المرة ، أدى هذا التدخل مباشرة الى سقوط سبينولا ، فكان انعطافا حاسما في عملية التحول الى الديمقراطية . وكان القطع أقل وضوحا في اليونان ، اذ غطاه ثانية شيء من بمظهر « الجيش » الـذي سلم بنفسه السلطة الى كرامنليس والمدنيين . وهذا طبعا مفهوم خاطىء كلية ، المسألة قبل كل شيء لم تكن مسألة « الجيش » بصفته تلك ، وانما كان ذلك عن اعلان رسمي صرح به ضبـاط جيش الشمال ، تساندهم البحرية والطيران ، ضد طغمة اثينا العسكرية . ثم انه لمن المشكوك فيه ان الامـــور جرت وفقا « لمشيئة » هذا الاعلان الرسمي وما نتج عنه من تسوية واهية مع الطغمة العسكرية . يتضح ذلك من المذكرات التي قدمهـا كبار أعضاء الطغمة العسكرية الى قاضي التحقيق بعد اعتقالهم . فمن المحتمل أن يكون الضباط اليونان الثائرون كانوا ، عـــلى شاكلة سبينولا في وضعه الاول ، بعد أن عاد كائتانو ، يستهدفون أصلا تغييرا بلا قطع ديمقراطي ، نظاما يمنح فيه المدنيون شيئا من التنازلات واطلاق حريات نسبية لهم مقيدة ، وابقاء مقـاود قيادة هامة بيد الجيش . وتأكد ذلك بمحاولة الانقلاب العسكري الفاشل في شباط ١٩٧٥ .

حدث ذلك أيضا من غير الاعتماد على القوة الشعبية ، التي خاضت نضالا ضاريا أثناء الفترة التي أعقبت « سقوط » النظام العسكري ، لكن اللعبة كانت ما تزال ابعد من أن تتم حقيقة ، فالقضاء على تمرد الجيش والشرطة (وكان هذا التمرد نسبيا)

تم يتم الا تدريجيا . ولم يكن من نتيجة هذا النضال مظاهرات كثيفة وقوية فحسب ، وانما تدخل حاسم أيضا ، ان لم يكن بوجه خاص ، من جانب جمهور المجندين الذين جندوا يوم التعبئة العامة التي تقررت لمجابهة خطر حرب مع تركيا . واتخذ هذا التدخل شكل اختبارات مستمرة للقوة بين مختلف الوحدات ، بين الضباط المخلصين للطغمة العسكرية والمجندين، بما فيهم الضباط الذين استدعوا الى الخدمة (والذين قاموا أيضا بدور هام جدا في البرتغال) . وفرض هذا النضال فيما بعد أيضا تسوية « المسألة الملكية » عن طريق اقتراع شعبي ، كما أسهم في تنحية الملك نتيجة للاقتراع ، فكان ذلك منعطفا هاما في عملية التحول الى الديمقراطية . وأخيرا ، كانت تعبئة الجماهير الشعبية ومنظماتها هي التي أفشلت محاولة الانقلاب العسكري في شباط ١٩٧٥ ، فكان فشلا فتح الطريق لتصفية هامة في الجيش .

يظهر ذلك كله ضرورة قطع ، كما يظهر أيضا ان هذا القطع يتخذ شكل « قضية » فعلية (وكنقطة تماثل ضافية ، في الاتجاه المعكوس ، لدى الانتقال من شكل الدولة الديمقراطية — البرلمانية الى شكل الدولة الاستثنائية) . نحن نرى جيدا أن التناقضات الداخلية لهذه الانظمة ، التي أطلقت بشكل حاسم ، بدايات القضية ، قدمت أيضا للجماهير الشعبية « فرصا » للتدخل لتنهي بشكل واقعي عملية هذا القطع .

تكشف هذا الدور الذي قامت به الجماهير أيضا عن أهمية أشد في اسبانيا ، حيث كانت الحركة الشعبية ، من ناحية ، أشد أهمية بكثير مما كانت عليه في النظامين اليوناني والبرتغالي ، غير انه يظهر ، من ناحية ثانية ، في الوقت الراهن ولفقدان الشروط الخاصة في اليونان والبرتغال ، انه من الراجح بجد قليل أن تأتي هذه « الفرصة » من الجيش ، وعلى الاقل بالاشكال التي اتخذتها في البرتغال واليونان . لكن هذه التناقضات الداخلية ، رغم كونها حاسمة الى هذا الحد ، ليست

في النهاية غير فرصة لتدخل الجماهير الشعبية ، قائمة فعلا في اسبانيا أيضا . فالفرصة قائمة هنا أيضا وفي اطار التناقضات الداخلية ، فلا يمكن أن تجيء مباشرة من أي مكان فحسب ، وانما يمكن أيضا أن يخلقها انزلاق لا يمكن التحكم به لحركة جانب من النظام ، ينشد أصلا هدفا آخر . ومثال على ذلك ، وكمجازفة مني بفرضيات ، انه من غير المستبعد ، بعد موت فرانكو أو تنحيته ، أن يقوم جانب من الجهاز العسكري، تجاه التطرف الرجعي ، بدور « الوريث المنهج » لخوان كارلوس، فيكتشف أخيرا ، على غرار قادة جيش الشمال اليونان ، انه لم يكن غير الفرصة لقطع ديمقراطي بلا علم منه . ومن المرجح أيضا أن يكون لهذه التناقضات الداخلية في اسبانيا (التي تجلت في شباط ١٩٧٥ بعريضة « العدل والسلام » لاصدار عفو عام، وقعها ٢٠٠٠ ضابط) أثر أساسي يمنع الجيش ، لانقساماته الداخلية ، من التدخل لتحطيم عملية محتملة تطلقها الجماهير الشعبية ، لقوة الحركة الشعبية والفساد الذي تميز به النظام. ومن ناحية ثانية ، بالنظر لأنه من الممكن طبعا أن يظهر شكلا لعمليتين مركبتين .

لنعد الى مسألتنا . تجسد ماديا القطع الديمقراطي بالتغيرات المؤسسية الهائلة والتغيرات البليغة الدلالة في الملاك الموجه لمختلف أجهزة الدولة ، كالفصل من الوظائف والتصفيات . ونفذت هذه التدابير في البرتغال واليونان بدرجات متساوية بالنظر للظروف المتباينة التي أحاطت بقلب النظامين . ففي اليونان ، وبعكس ما كان يظن بسبب اتساع العملية ، تعرض الجيش ، ولا سيما بعد محاولة انقلاب شباط ١٩٧٥ الفاشل ، والشرطة والدرك والقضاء والاجهزة المدرسية والجامعية للتصفية بحد هام نسبيا من العناصر التي كانت متواطئة مباشرة مع طغمة العقداء .

بيد انه من الواضح ان تدابير الفصل والتغيرات التي جرت في البرتغال واليونان ظلت في حدود «استمرارية» الدولة،

بالنظر لظروف انقلاب النظام . اذ لم يحدث تغير ديمقراطي من نموذج تحالف مناهض للاحتكار ، كما ان القطع الديمقراطي تم تحت هيمنة البورجوازية ، وما نزال نشهد هذا الوضع في البرتغال . ومن الواضح ، في مثل هذه الشروط ، أن تصطدم تصفية أجهزة الدولة بحدود تفرضها نسبة القوى . فلبث جانب له قيمته من عناصر الدولة في منصبه ، لا يمكن أن تعوضه الحركة الديمقراطية والشعبية ، لكنه مفيد جدا للبورجوازية التي جردت من نضالها في المستقبل ، فكان لهذا الجانب أثر متبادل ووثيق ، بعد الانقلاب ، في الاجهزة السياسية المنحازة للبورجوازية التي أخذت تعيد بناء نفسها . وبرزت هذه الظاهرة خاصة بالنظر لأن جانبا من الملاك السياسي في عهد الانظمة الديكتاتورية كانت له دوما علاقات متواطئة مع النظام الجديد . وتجلى هذا الوضع علانية في اليونان بالنسبة لشطر واسع من أطر حزب كرامنليس السابق ، التي شكل العديد منها هيكل حركته الراهنة — بالرغم من شيء من التجديد الديمقراطي (الديمقراطية الجديدة) . فكان لهذه العناصر أيضا أهميتها في بطء وتيرة التحول الى الديمقراطية في أجهزة الدولة في هذه البلدان ، تحول الى الديمقراطية يتطلب كفاحا مستمرا من الجماهير الشعبية .

هذه الحدود التي ذكرتها كحدود في « التحول الى الديمقراطية من الاسفل » ، نجدها هنا حدودا في « التحول الى الديمقراطية من الاعلى » . وتتضح تماما في كل الحقول في اليونان . وأقتصر على ذكر ما ظهر منها في البرتغال وعرف بحد قليل . ففي المكانة الاولى ، اذا كانت منظمة « بيده » P.I.D.E. والفرقة البرتغالية قد حلتا بالتأكيد ، فان فيلقين من الفيالق الشبه عسكرية التي كانت الدعائم الاساسية لنظام سالازار ، وهما الحرس الوطني الجمهوري وتعداده ... ١٠ رجل ، والشرطة المتخصصة بقمع الثورات وتعدادها ... ١٤ رجل ، ظلتا على ما هي عليه مع اجراء تغيرات بسيطة في قيادتها . وكان الحرس

الوطني في العهد الديكتاتوري تحت امرة سبينولا والرئيس الراهن كوستا غومش ، وكانت الشرطة المتخصصة بقمع الثورات قد اشتهرت باطلاق النار على الجمهور الذي هاجم سجون منظمة « بيده » P.I.D.E. في آب ١٩٧٤ الى أن تدخلت منظمة الكوبكون C.O.P.C.O.N. .

وظلت تصفية الجيش محدودة بحد واضح حتى الآن ، وكانت تتم عبر تسوية بين حركة القوات المسلحة والطبقة التي يترأسها سبينولا وغومش . ولبث الطيران بلا تغيير عمليا أيضا ، حيث حركة القوات المسلحة ضعيفة فيه جدا ، كما انه أبعد من أن يكون « تقدميا » . وفي خلال الشهرين اللذين أعقبا ٢٥ نيسان ، أحيل خمسة وعشرون جنرالا تقريبا من الجيش البري على التقاعد ، غير ان اقصاء ٤٠٠ من كبار الضباط المتواطئين مع العهد الديكتاتوري ، والذي وضعته في مشروعها حركة القوات المسلحة ، بعد أزمة تموز (اقصاء بالما كارلوس) ، لم ينجح كلية حتى بعد اقصاء سبينولا عن السلطة . وكان وصول كوستا غومش الى الرئاسة بعد تنحية سبينولا قد تجسد جوهريا في الدوائر العليا بعزل خمسة جنرالات ، ثلاثة منهم من الطيران . غير انه بوجه خاص ، وحتى بعد اجراء عدد من التنحيات ، ما يزال العديد من العقداء والمقدمين ، المتعاطفين علانية مع سبينولا ، ان لم يكن مع العهد السابق ، في مناصبهم ، بعضها عملية . ولنتذكر ان حركة القوات المسلحة لا تضم غير ضباط محترمين عددهم ٤٠٠ تقريبا فقط من أصل ٤٠٠٠ ضابط في أسلحة الجيش البرتغالي الثلاثة ، وهذا يعني ان سبينولا نفسه لم يبعد كما يظهر . ونشهد استثناء في البحرية بسبب قوة حركة القوات المسلحة والضغط من القاعدة ، فأحيل على التقاعد ، بعد ٢٥ نيسان بقليل ، اثنان وثمانون اميرالا وعميدا بحريا . واخيرا ، اذا كانت السلطات المدنية قد صفيت الى حد كبير ، فانما بشكل غير متكافىء ، اذ لم يمس بعد التحول الديمقراطي الا بحد قليل جدا مناطق

البرتغال الداخلية الزراعية بوجه خاص ، رغم حملات « التنشيط الزراعي » التي شرعت بها حركة القوات المسلحة . وبالايجاز ، ولنكرر ذلك ، ان تمكين التحول الديمقراطي في البرتغال ما زال يتطلب تغيرات وتصفيات كبيرة في أجهزة الدولة والجيش .

بيد ان حدود التحول الديمقراطي لا تتعلق فقط بالطرق التي تتبعها « المرحلة الديمقراطية » بالضبط ، فهي تتعلق بواقع المرحلة أيضا . فلكل تحول ديمقراطي في اطار دولة بورجوازية يصطدم في نهاية المطاف ، عبر تدرجاتها الناجمة عن نسبة القوى بالتأكيد، بالنواة الصلبة التي تجسد ، رغم الفوارق، استمرارية كافة أشكال الدولة البورجوازية ، أي قرباها الطبيعية . فاذا تم الوصول الى هذه الحدود بسرعة في مرحلة الامبريالية الراهنة، تصبح عندئذ في مثل هذه الحال مشاركة في الجوهر مع الطبيعة البورجوازية للدولة . وهي ليست فحسب ، كما يعتبر البعض في الاغلب ، هي تلك الحدود التي تفرضها تصفية ملاك الدولة أو امكانات تغيير البنية التنظيمية لأجهزة الدولة . انها أكثر صلة أيضا في الواقع ، فهي تقر « استمرارية الدولة » أيضا باستمرار مؤسسي لشبكة دولية متوازية فعالة، تظل عبر مختلف أشكال الدولة البورجوازية ، لا يمكن ازالتها هي أيضا الا بتحطيم أجهزة الدولة ، أي بالانتقال الى الاشتراكية ، ولنتذكر تجربة ألليندي في الشيلي . شبكة لانها تجتاز مختلف فروع الدولة وأجهزتها ، ومتوازية لانها تعمل خلف مظهر أجهزة الدولة وتخفيه بعناية ، ودولية ، فرغم انها شبه عامة في الاغلب ، تؤلف ملاذا مستمرا للبورجوازية للابقاء على سلطتها وحمايتها .

شبكة تمتلكها باستمرار البورجوازيات « الديمقراطية » (ونستند الى مثالها الراهن الولايات المتحدة وألمانيا ، اذا لم نتحدث في شيء عن فرنسا وايطاليا) ، تغذي جراثيم الفاشية المتلازمة مع كل شكل دولة بورجوازية . وبخلاف مفهوم (هو ادعاء فارغ قديم) حول مقارنة جذرية « طبيعتها » بين « الكليانية » و « الديمقراطية » ، ان الفوارق الحاسمة بين

الانظمة الاستثنائية والانظمة « الديمقراطية » البورجوازية ، التي حلت هنا محل السابقة ، يجب ألا تنسينا ان جدود التحـــول الديمقراطي ، خلف نقطة ما ، هي جدود الدولة البورجوازيــة. مما يظهر أيضا ، وخلافا لكل « مرحلية » تقيم سورا منيعا بين « التحول الديمقراطي » و « الاشتراكية » ان التحول الديمقراطي الجذري لا يمكن الحصول عليه الا تدريجيا « بعملية حقيقيـــة لا تنقطع وبمراحل نحو الاشتراكية » .

آن الآن أن نعمق مسألة التناقضات الداخلية في أجهــزة هذه الانظمة التي شهدنا وقعها على عملية الانقلاب . ان معالجتنا هذه التناقضات حتى الآن كانت بصفة رئيسية من زاوية آثـــار كفاح الجماهير الشعبية ، والطبقة العاملة بوجه خاص ، فيجب أن نبحثها أيضا من وجهة نظر آثارها في الكتلة الحاكمة وبيــن الكتلة الحاكمة والبورجوازية الصغيرة أيضا .

هذا التحليل لا غنى عنه لا سيما وان العلاقة بين امكانيــة أو عدم امكانية تحرك داخلي لهـــذه الانظمــة ودور التناقضات الداخلية في الاطاحة بها لم تفهمه جيدا منظمات المقاومة دوما .

من وجهة النظر تلك، تأكد موقفان متميزان ، خاطئان ايضا، لكنهما ليس من مستوى واحد ولا من نقطة واحدة . يؤكد الاول أن تحركا داخليا كان ممكنا ، فيضفي بذلك دورا عديم التجانس على تناقضات النظـــام الداخلية . كان ذلك اجمـــالا الموقف النموذجي للدوائر الليبرالية والاشتراكية البرتغالية : بما فيهم ماريو سواريش في بداية تجربة كائتانو ، وهو موقف وقف ضده بالضبط الفارو كونهال ، الامين العام للحزب الشيوعي البرتغالي. والموقف الثاني ، وهو الا أهمية لنا ، ويؤكد أن تحركا داخليـــا بهذا الشكل كان مستحيلا، غير انه في الوقت ذاته ، يقلل من حجم دور هذه التناقضات الداخلية . وذلك ما انبثق مبـــاشرة عن مواقف كونهال حين وقـــف عام ١٩٦٥ ضـــد « الانحراف اليميني » للحزب الشيوعي البرتغالي بين أعوام ١٩٥٦ ــ ١٩٥٩:

في أعوام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩ ، تجلى الانحراف اليميني حول مفهوم « حل سلمي لمسألة البرتغال السياسية » نجم عن عملية مفترضة لا تنعكس وشبه آلية لتدهور النظام الفاشي . واعتبر يومذاك واقعا لا محالة منه ، وفي خلال أجل قصير ، انهيار الدكتاتورية بحكم تناقضات النظام الداخلية والتأثير العاجل المباشر والآلي لتغير نسبة القوى على المستوى العالمي . (...) ولقد أثرت الى حد كبير على نشاط الحزب العملي الاوهام الانقلابية ، ولاسيما بأمل أن يقوم « المنشقون على النظام » ، في هذه اللحظة أو تلك ، بانقلاب عسكري ينهي الديكتاتورية . » ينجم عن هذه الخطوط ان كونهال لم يول بالتأكيد دور التناقضات الداخلية قيمته الحقيقية ، رغم مواقفه الصحيحة من استحالة تحرك داخلي .

يمكننا اذا أن نقول على نحو أكثر شمولا ان استحالة تحرك داخلي وضرورة قطع ديمقراطي لا تقلل في شيء من دور التناقضات الداخلية في اطلاق قضية هذا القطع .

لقد تأكدنا من نتائج ازالة منظمات البورجوازية السياسية بما فيها احزابها، على هذه الانظمة . بيد أنه في كل شكل دولة بورجوازية ، مهما كان هذا الشكل ، اذا كانت الاحزاب وسيلة ممتازة لتنظيم البورجوازية السياسي ، فهي ليست الوسيلة الوحيدة . هنالك فارق حاسم بين البورجوازية والطبقة العاملة. فالاحزاب البورجوازية لا تقوم تجاه البورجوازية بنفس الوظيفة التي تقوم بها الاحزاب الثورية تجاه الطبقة العاملة . ففي اطار الدولة البورجوازية ، تكون هي وسيلتها الوحيدة للتنظيم ، وهذا كل ما في تحاليل الكلاسيكيين عن الماركسية من معنى حول ضرورة تنظيم «مستقل» للطبقة العاملة . يقابل ذلك ، بالنسبة للكتلة الحاكمة ، ولاسيما بالنسبة للبورجوازية ، رغم ان الاحزاب السياسية تظل الوسيلة المفضلة لديها للتنظيم ، يمكن أيضا لمجموع فروع الدولة واجهزتها ان تقوم بالتبعية بهذا الدور ، فتظهر الدولة الرأسمالية على هذا النحو سلطة للدولة البورجوازية

المنتظمة في طبقة مسيطرة . وذلك أيضا تنظير وضعه غراماشي بوجه خاص ، يقول ان الدولة في مجموعها تؤلف « حزب » الطبقات المسيطرة .

فدور التنظيم السياسي للكتلة الحاكمة يمكن أن يقوم به اذا ، في كل شكل دولة بورجوازية ، مجموع أجهزة الدولة، سواء بأجهزة الدولة الايديولوجية ، التي يكون دورها الرئيسي اعداد الايديولوجية وترسيخها في الاذهان ، او بفروع اجهزة الدولة القمعية كالجيش والمخابرات والشرطة والادارة والقضاء ، الخ ، التي يكون دورها الرئيسي ممارسة القمع . ينجم عن ذلك أن هذه الاجهزة والفروع المختلفة في الدولة تؤلف في الاغلب أماكن قوية وحصونا ممتازة لتنظيم هذا الجزء أو ذاك من البورجوازية أو مركب الكتلة الحاكمة . يضاف الى ذلك أن اجهزة الدولة الرأسمالية غالبا مما تقوم بدور تنظيمي لبعض طبقات شعبية ليست جزءا من الكتلة الحاكمة ، تشكل أحيانا طبقات ـ تدعيم للسلطة البورجوازية . وذلك وضع البورجوازية الصغيرة والطبقات الشعبية الريفية من فلاحين أصحاب أراض صغيرة ، ليست طبقات أساسية (بورجوازية أو طبقة عمالية) من التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ، تلاقي مصاعب كبيرة في تنظيم نفسها بأحزاب سياسية خاصة ومستقلة . وأجهزة الدولة التي تنظمها تجسد في الاغلب مساندتها للبورجوازية عن طريق « تأليه السلطة » الذي تتميز به هذه الطبقات .

يصبح واضحا أن كل دولة بورجوازية تجتازها على هذا النحو التناقضات القائمة بين مختلف أجهزتها وفروعها واماكن تنظيم هذا الجزء أو ذاك وهذا المركب أو ذاك من الكتلة الحاكمة، وليست التناقضات القائمة بين الاحزاب السياسية فحسب. وتعكس الدولة في داخلها التناقضات القائمة بين الطبقات المسيطرة واجزائها ، والتناقضات القائمة بين هذه والطبقات ـ الدعامة بشكل اكثر مباشرة وحدة بكثير من التناقضات القائمة بين الكتلة الحاكمة والطبقة العاملة ، التي لا تتجلى أساسا في

الدولة البورجوازية الا « عن بعد » ، أي بتوالد متوسط جـــدا في الدولة . يقابل ذلك ، في وضع أجزاء الكتلة الحاكمة ، تترجم عموما تناقضاتها عبر حصون ومراكز سلطة حقيقية تفترق على كل من اجزاء الدولة . وتتحقق وحدة سلطة الدولة ، في آخر تحليل للطبقة المهيمنة أو اجزائها في الكتلة الحاكمة ، بشكل معقد جدا، بسيطرة متناقضة للفرع او الجهاز الذي يجسد بأعلـــى درجة سلطة وتنظيم هذه الطبقـــة او الجزء على فروع وأجهزة الدولة الاخرى .

يمكننا بذلك أن ندرك التناقضات الداخلية في الديكتاتوريات العسكرية ونظهر بهذا الصدد الفـــوارق بين أشكالها وأشكـال الدولة الديمقراطية ــ البرلمانية . تترجم التناقضات في هــذه الديكتاتوريات بشكل خاص أشد حدة .

يجب ان نتذكر هنا أن الانظمة الديكتاتورية العسكرية لـم تمثل حصرا البورجوازية الكومبرادورية الكبرى ، الاوليغارشيـة من البورجوازية الكومبرادورية الكبرى / كبار الزراعيـين ، او البورجوازية ذات الرأسمال الاحتكاري فقط . فتحت هيمنـــة البورجوازية الكومبرادورية الكبرى، كما في اليونان، والاوليغارشية، كما في اسبانيا والبرتغال ، يظل مجموع البورجوازية يشكـــل جزءا من الكتلة الحاكمة ، بما فيهـــا البورجوازية الداخليـــة والرأسمال غير الاحتكار ، الذي لا يتطابق معها . وهذا يعـــني ان التناقضات تنعكس مباشرة في اجهزة الدولة ، لاسيمـــا في جهازها المسيطر ، الجيش .

ولنقل ، عرضيا ، ان الجيش كان يؤلف او يؤلف الجهـــاز المسيطر في هذه الانظمة ، فهو يتحكم في النهاية بمقاود القيادة الجوهرية ومراكز السلطة الحقيقية اما مباشرة او بالوكالـــة أو بالحدود الضيقة التي يفرضها على سيرها . سلطة حقيقيـــة يجب أن نميزها بعناية، وبوجه خاص في انظمة الدولة الرأسمالية الاستثنائية ، عن السلطة الصريحة التي تظهر في مقدمة المسرح

السياسي ، أي الحكومة ، حيث لا وجود مادي للعسكريين فيها دوما . وأهمل عدد من المؤلفين هذا التمييز مما قادهم الى ابخاس قيمة دور الجيش الحقيقي، لا سيما في البرتغال واسبانيا ، دور كان يقوم فعلاً ، لا سيما في البرتغال وبدرجة أقل في اليونان . بيد أنه من المؤكد ان هذا الدور المسيطر للجهاز العسكري لم يكن أو ليس أنه على هذا النحو بدرجة واحدة، لا بالنسبة للأنظمة الثلاثة ولا بالنسبة لجميع المراحل التي استغرقتها ، والتي تترجمت بالسيطرة المتقلبة لبعض الاجهزة على الاجهزة الاخرى. ففي البرتغال خاصة ، كانت الادارة البيروقراطية وجهاز « بيده » البوليسي ، المستقلان نسبيا ، قد قاما ايضا تدريجيا بدور شديد الاهمية ، وكان مثل هذا الدور بدرجة أقل في اسبانيا واليونان . اضافة الى ذلك ، يجب ألا نعتقد طبعا أن هذه الانظمة أبعدت من السلاك السياسي أفراد الطبقات المسيطرة ، القاود « الوجيهة » و « المحلية ـ كاسيك ـ، التي تشترك ، كما في كل دولة بورجوازية ، وهنا اكثر من أي مكان آخر، في الاغلب مباشرة بمناصب الدولة القيادية ، بوجودها في مختلف الطغم ومجموعات الضغط والعشائر والزمر. تلك مسألة تختلف عن مسألة سلطة الدولة التي تظل بأية حال مسألة الطبقات المسيطرة . هذا الدور المسيطر للجيش ، الذي لا يتترجم اذا بالجهاز المؤسسي الظاهر فحسب ، يميز أيضا هذه الانظمة عن الانظمة الفاشية بحصر المعنى ـ بنتيجة محددة: لا تتجلى تناقضات هذه الانظمة الداخلية بدرجة عالية في الجهاز العسكري الذي يمسك بالضبط ، اضافة الى ذلك ، بسلطة الاسلحة (وليس في الحزب والجهاز البيروقراطي ، الجهازين المسيطرين في الانظمة الفاشية) ، مما يسهم في جعل تناقضاتها الداخلية اشد رهبة من تناقضات الانظمة الفاشية .

لنتوصل من وراء ذلك الى التعبير عن تناقضات الكتلة الحاكمة في الجيش . يصبح الجيش المكان الممتاز لتنظيم الكتلة الحاكمة السياسي ، لعدم وجود الاحزاب السياسية . في هذه

العملية ، ينقل دور الاحزاب البورجوازية السياسية الى الجيش جوهريا ، الى قممه بالضبط ، وتصبح هذه القمم حزب البورجوازية السياسي في مجموعها تحت قيادة جزئها المهيمن . ولهذه العملية الاستبدالية حدودها الخاصة ، اذ لا يستطيع الجيش ، مع الزمن ، أن يقوم بهذا الدور بشكل عضوي. وهو دور نسبي من ناحية ثانية ، فممثلو البورجوازية السياسيون يحلون محلهم دوما ويستمرون في التصرف بشيء من السرية. ومهما يكن ، تنعكس تناقضات الكتلة الحاكمة مباشرة على الجيش ، كنتيجة أولى لهذا الاستبدال ، وتتبلور في هذه النزعة أو تلك وهذه الزمرة أو تلك ، وتساعد هذا الجزء أو ذاك من الكتلة الحاكمة . تجلى ذلك بوضوح في التناقضات التي كانت قائمة بين البورجوازية الداخلية من ناحية ، والبورجوازية الكومبرادورية الكبرى أو الاوليغارشية من ناحية ثانية ، في الجيوش اليونانية والبرتغالية والاسبانية، حتى في دوائر هذه الجيوش القيادية ، في الطغمة العسكرية اليونانية والادارة العسكرية الاسبانية والبرتغالية . ولنتذكر فحسب التناقضات القائمة بين « الاطلسيين » المتصلبين ، «الاوروبيين» ، وأنصار « سياسة مستقلة » تجاه العالم الثالث ، التي نجدها الآن تبلور في الجيش ، وعن طريق العوامل الخارجية ، أي الكتلة الحاكمة ، توالد تناقضات الرأسمال على المستوى الدولي .

كما أن نزوع قمم الجيش الى القيام بدور حزب البورجوازية السياسي يجعل تناقضات الكتلة الحاكمة حادة في الدولة بوجه خاص . وفي الواقع، ان سير نظام « تعدد » الاحزاب السياسية في أشكال الدولة البورجوازية الديمقراطية ـ البرلمانية يتيح تقسيم أنصبة السلطة وتسوية التناقضات بالتفاوض . أما في أنظمة الديكتاتوريات العسكرية، فلا تنزع قمم الجيش الى ان تصبح فحسب أقرب الى الحزب الوحيد لمجموع البورجوازية ، مما يستتبع حدة التناقضات الداخلية ، لا بل يتم ذلك ايضا بالضبط في اطار بنية الجيش الطبقية الخاصة ، المركزة

والوحدة . يتبع ذلك تبلـــور التناقضات وتجمدها في عشـــائر وزمر لا عداد لها ، فيما بينها تحت ظل الحفاظ على « وحـــدة » الجيش . وهنالك ما هو أفدح، فبسبب ما بين غيره من الاسباب، هذا التنظيم الطبقي الانضباطي والممركز ، وللشكل الخاص بنشر الايديولوجية التي يتضمنها هذا التنظيم ، يحدث ان تتبع جوانب بكاملها ، من الاعلى الى الاسفل ، بما فيهـــا المراتب الـــدنيا ، مختلف العشائر القيادية التي تبلور التناقضات في الكتلة الحاكمة. حينئذ تتجلى تلك بشكل معارضة بين شرائح شاقولية في الجهاز العسكري . معارضة بين الاسلحة الثلاثة ، الطيران والبحريـــة والجيش البري ، التي اتضحت خاصة في اليونان في محاولـــة الانقلاب الفاشل التي قامت بها البحرية عام ١٩٧٣، وفي البرتغال أيضا ، وبين الدرك (الحرس الاهلي) والجيش في اسبانيـــا ، التي تترجمت معارضة معلنة فـــي الساعات والأيام التي أعقبت موت كاريرو بلانكو، وبين مختلف الفرق والفيالق المؤلفة للجيش البري في اليونان .

بعد هذا ، لنعد الى الدور الخاص الذي قام به الجيـــش تجاه الطبقات الاخرى الاجتماعية، لا سيما البورجوازية الصغيرة. ظل الجيش على صلات وثيقة معها دوما ، رغم ان هذه الطبقة لم تكن بالنسبة لحجمها على الاقل ، طبقة ــ تدعيم للنظام (ولـــم تكن كذلك منذ البداية في اليونان ، وكفت تدريجيا عن كونها كذلك في اسبانيا والبرتغال) ، حتى وان لم يكن الجيش المنظم السياسي المباشر لهذه الطبقة بصفتها طبقة ــ تدعيم للأنظمـــة العسكرية . قامت تلك الصلات خاصة بين تلك الطبقة وشـــطر من مراتب الجيش المتوسطة والدنيا . واذا كانت هذه الصـــلات مبنية على الاصل الطبقي كما في اليونان واسبانيا ، وفي البرتغال بعد اصلاح الكلية العسكرية عام ١٩٥٨ ، والانتماء الطبقي ، الذي ظهر في اسبانيا بقلة رواتب الجنود ، حتى ان لغالبية الضبـــاط اعمالا مدنية بالتوازي الى مناصبهم العسكرية ، لكن هذه الصلات تجاوزت من بعيد مجمل أسسها الطبقية . فهذه الصلات كانت

تؤلف ، في كل الاحوال ، صلات ايديولوجية ـ سياسية حقيقية للتمثيل الطبقي، لعجز البورجوازية الصغيرة الاساسي عن أن تعطي نفسها أجهزةسياسية خاصة ومستقلة . وهكذا اجتازت الجيش التناقضات القائمة بينالبورجوازية الصغيرة والبورجوازية بشكل مباشر أكثر بكثير منتناقضات البورجوازية والطبقة العاملة، وبرزت بواقع أن قمم الجيش أصبحت الممثلة السياسية المباشرة للبورجوازية ، وأقامت نفسها على نحو معقد مقام الاحزاب السياسية الملغاة أو المحظورة . مما عزز أكثر ايضا انفلاقات هذه القمم عن المراتب الاخرى ، بالاضافة الى تحديدها الطبقي ، اي اي تبرجزها .

تضاعفت التناقضات الداخلية بين البورجوازية/البورجوازية الصغيرة بتمفلصها حول تناقضات الكتلة الحاكمة . وكان لتحرك موقف شطر كبير من البورجوازية الصغيرة نحو معارضة معلنة ضد الانظمة العسكرية أن أصاب مباشرة بعض مهاد الجيش ، فاتجهت نحو كره النظام أو انها اتجهت نحو معارضة معلنة بهذا الشكل وذاك . ففي اليونان كانت حركة نقباء جيش الشمال وبعض المراتب المتوسطة والدنيا من الطيران والبحرية الذين أيدوا البيان الرسمي للقادة والامراء ضد الطغمة العسكرية . وفي البرتغال ، كانت حركة القوات المسلحة ، انما بشكل مختلف جدا بالتأكيد .

في الواقع ، ان حركة القوات المسلحة ، المنقسمة على نفسها جدا ، هي حركة في شطر كبير منها ، حتى الان، راديكالية واضحة يسارية للبورجوازية الصغيرة أكثر منها حركة تمثل مواقع الطبقة العاملة . تشير الى ذلك دلائل عديدة : فالبرنامج الاقتصادي الاخير لحركة القوات المسلحة ، الذي هو أبعد من أن يكون استدراكا لتغيرات « القطع » البنيوية ، هو من نموذج مناهض للاحتكار. وتنفذ السياسة الاقتصادية فعلا تحت رعايتها حتى الآن . ويبدي جانب من حركة القوات المسلحة حذرا لا جدال فيه تجاه حركات شعبية غير تلك الحركات التي

ساندت مبادرتها مباشرة ، والتي هي أبعد من أن تتعلق بالحركات «اليسارية» المعروفة وحدها . ولا بد لنا مع هذا من أن نذكر هنا، كدلالة بسيطة ايضا ، برنامج حركة القوات المسلحة الذي يتحدث عن خدمة «مصالح الطبقات الكادحة » والمرسوم ـ القانون الصادر في ٢٧ آب ١٩٧٤ الذي اتخذ بعد تنحية بالما كارلوس عن السلطة وفي عهد غونشالفس ، عضو لجنة تنسيق القوات المسلحة ورئيس الوزراء . وهو نافذ المفعول رغم أنه لم يكن (أو ليس ممكنا أن يكون) أبدا مطبقا ، اذ يفرض حدودا جائرة على حق الاضراب . ويجعل بوجه خاص مدة سبعة وثلاثين يوما ملزمة التقيد بها كحد أدنى لفترة بداية نزاع العمل واعلان الاضراب . ويحدد بوضوح أن الاضرابات التي لا تتقيد بأحكام القوانين أو تستهدف تغيير عقد جماعي للعمل تعد غير مشروعة ، ككل الاضرابات المعلنة لغايات سياسية (لازمة قديمة مبتذلة) أو دينية ، وكذلك اضرابات التضامن مع الفروع والمهن ، «والتوقف الافرادي عن العمل في قطاعات المؤسسة الستراتيجية بقصد الاخلال بالانتاج »، ورغم ان النص يسمح باقامة فرق للمضربين، يحظر مع هذا المضربين من اخلال اماكن العمل ويسمح لرؤساء المؤسسات التي تعلن فيها اضرابات غير مشروعة باغلاق المصانع في وجوه العمال . لا شك أبدا أن المسألة ليست مسألة نص كان بالاتفاق مع البورجوازية الداخلية ، وأن شبح نشاط جماعة « غريميوس » في الشيلي ليس في شيء من هذا . ومع ذلك فان هذا النص ، الذي يظهر بجانبه حتى دستور كرامنليس في غاية التحرر ، لم يكن ممكنا من غير علاقة معقدة لشطر هام من حركة القوات المسلحة ومواقف البورجوازية الصغيرة. ويمكننا أن نسجل دلائل اخرى : موقف « الكوبكون » الغامض والمتحذر من الحركات المطلبية للطبقة العاملة وحركات « سانيئامينتو » من الاسفل . وواقع أن حركة القوات المسلحة اذا كانت قد أظهرت تحركا أكيدا وملحوظا وانفتحت على صفوف الضباط، فقد ظلت في جوهرها منغلقة على الضباط الاحتياط الذين استدعوا الى الخدمة والجنود ، الخ.

وموجز القول ، في الفرص التي خلفها الجيش لقلب النظامين في اليونان والبرتغال ، تجد التقاء بين قطاعات ممثـلة لمواقف البورجوازية الداخلية والبورجوازية الصغيرة تجاه النظام . كان اذن تحالفا بين هذين القطاعين من الجيش نفسه ، فـي اليونان والبرتغال ، حيث يستمر هذا التحالف ، كيفما كان ، رغم عدم استقراره المتميز حتى الآن . ويتموضع الآن ، مـن ناحية ، بين جانب طبقي (نزعته « مهنية » ، وهم عدد من الضباط المتقربين الى الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي البرتغالي ، الخ) يتبع الرئيس غوستا غومش وحركة القوات المسلحة ، ومن ناحيـة ثانية ، حركة القوات المسلحة نفسهـا ، المتموضعة بين المجلس الاعلى الذي يضم بعض المتعاطفين السابقين مع سبينولا عضـو حكومة السلام الوطني العسكرية (وبين هؤلاء المتعاطفيـن الميدا برونو وماريو مونجه ، اللذان كانا في السابق من أنصار سبينولا النشيطين ولا يزالان عضوان بارزان في حركة القوات المسلحة) ولجنة التنسيق (وفيهـا غونشالفس وكارفالو ، الخ) الاكثر راديكالية . وهي لجنة ، في مستوى المجلس العام لحركة القوات المسلحة ، تمثل مواقف قرابة ٤٠ ٪ من النواب الميالين الـى سياسة معادية للرأسمالية . ومن الواقع الجدير بالملاحظـة ان التوسع الراهن لحركة القوات المسلحة داخل الجيش البرتغـالي لا يعني فقط ، أو بكل بساطة ، راديكالية هذا الجيش كـله . اذ يرافقه أيضا ان هذا التحالف النزاعي في الجيش يتوضـح اكثر فاكثر داخل حركة القوات المسلحة بقدر ما تنـزع الى أن تصبح البنية المسيطرة في الجيش . وموجز القول ، أن هـذا التحالف داخل الجيش البرتغالي يبلور في نطـاق كبير وحتى الآن (ذلك اننا نشهد بلا جدل راديكالية شطر من حركة القـوات المسلحة متلازمة مع انفتاحها التقدمي نحو القاعدة) استقطـاب شطر كبير من البورجوازية الصغيرة نحو البورجوازية الداخلية ، في عملية قلب النظام .

يتيح لنا التحليل الذي قمنا به الآن أن نستخلص درسين :

آ ـ يمكن للجماهير الشعبية أن تجد داخل الجيش والاجهزة الاخرى ركائز حقيقية وحتى حلفاء لها في صراعها ضد الانظمة الديكتاتورية . وهذا يستتبع من جانبها طبعا أن تنتهج سياسة لا تدمج فيها، ومن غير شكل آخر للقضية ، العسكريين كلهم كتلة واحدة ، ومجموع عناصر الاجهزة الاخرى في الدولة أيضا ، فتعتبرهم العدو . ففي الجيشين اليوناني والاسباني ، اللذين اشتركا مع هذا في الحروب الاهلية الدامية ضد الجماهير الشعبية ، كان الشعار الذي تغلب تدريجيا في منظمات اليسار : « صلح وطني على أساس الاستقلال الوطني ، مما أسهم بحد كبير في ابراز الانقلابات في صفوفهما .

ب ـ تحدث الانفلاقات داخل الجيش بشكل معقد جدا بسبب تنظيمه الخاص وعلاقاته الايديولوجية ـ السياسية مع ممثلي مختلف الطبقات . وعلينا أن نحترس من الصور التبسيطية : صور القمم المؤلفة كتلة لصالح هذا الجزء أو ذاك من الكتلة الحاكمة ، كالبورجوازية الكومبرادورية والطبقة الاوليغارشية . والمراتب المتوسطة والدنيا التي تشكل كتلة لصالح البورجوازية الصغيرة . في الواقع ، تجتاز التناقضات الجيش شاقوليا من طرف لآخر . ويمكن أن توجد القواعد المؤيدة للجماهير الشعبية في الدوائر القيادية من البورجوازية الداخلية والمراتب الدنيا ، وأعداؤها الرئيسيون في القطاعات القيادية من البورجوازية الكومبرادورية والطبقة الاوليغارشية والمراتب الدنيا أيضا . فاذا كنا نجد في الاغلب في المراتب الوسيطة والدنيا النوى الصلبة للقواعد المؤيدة للجماهير الشعبية ، علينا ألا ننسى انه يمكننا أن نجد فيها الحراب المدافعة عن النظام القديم ، مثل كتائب يوآنيديس من الشرطة العسكرية ، في اليونان ، المؤلفة من مجندين من أصل طبقي شعبي جدا . ويعود ذلك الى طبيعة الانضباط الخاصة بالجهاز العسكري وانحراف اتجاه (التوالد النوعي مواقف البورجوازية الصغيرة في هذه المراتب . فبالنظر لطبيعة البورجوازية الصغيرة

الطبقيـــــة وانقساماتها و « تأرجحاتها » ، يصبح جانب منهـا راديكاليا باتجاه اليسار ، ويصبح جانب آخر راديكاليا لكنــه « ينقلب » باتجاه اليمين . فينعكس ذلك كله على هذه المراتب، فكان ممكنا أن يشكل شطر منها قاعدة صدمة للتطرف الرجعي. يضاف الى ذلك ما وقع في البرتغال بوجه خاص حيث حـدث مثل هذا الانعكاس في الجيش بين فرق من طبقات شعبيـــة ريفية . فان شطر من هؤلاء قد استقطب نحـو كبار الملاكين العقاريـــن عبر آثـــار العلاقات السياسية ـ الاجتماعيــة والايديولوجية الاقطاعية ، وبضغط مـن الكنيسة ، استمر فـي مساندته للنظام القديم . وما تزال حتى اليوم بعض مهاد مـن المجندين وصفوف الضباط من المراتب الدنيا تشبه الى حد كبير « حرس قصر فيرساي » في العهود الغابرة .

هكذا تعكس تناقضات الجيش الداخلية التناقضات الطبقية وتولدها ، لكنها تقتصر عليهـــا ، كما انها من ناحية ثانيـة لا تقتصر على تناقضات الاجهزة الاخرى . ويتم توالد التناقضات الطبقية وهذه الاجهزة في الجيش بشكل نوعي ومتوسط باقتران الطبائع الخاصة لكل جهاز بوظائفها . وفي هذا الاطار تتموضـع بعض عوامل التعقيد الاخرى في توالد التناقضات الطبقية فـي الاجهزة ولا سيما الجيش .

١ ـ أولا ، ان مختلف الطغم والزمر والعشائر ، الشكـل المتاز فـــي ظل هذه الانظمـــة لانحراف التناقضات الطبقية ، تكتسب استقلالا ذاتيا نسبيا خاصا بالنسبة للطبقات المتصارعة. وتجاه عدم الاستقرار واختلال توازن العلاقات الطبقية المتوافقين مع الدولة الاستثنائية عموما ، تنكشف هذه عن سمات استقلال ذاتي نسبي خاصة بالدولة الرأسمالية . استقلال ذاتي نسبي، خاص هنا تجاه هذا الجزء أو ذاك من الكتلة الحاكمة ، ضروري للدولة لتضمن التوازن غير المستقر في التسويات التـي بنيت عليها هيمنة طبقة أو جزء من الكتلة الحاكمــــة على الطبقة أو الجزء الآخر منها ، وهيمنة مجموع الكتلة الحاكمة على الجماهير

الشعبية . وبحثت هذه الظاهرة في موضع آخر ، في وضع الفاشية بالضبط ، فأقتصر على الاشارة هنا على آثارها على الأنظمة التي تهمنا : هذا الاستقلال الذاتي النسبي يحدد هامشا من الاستقلال الذاتي لمختلف الأجهــــزة التي تجسده ولا سيما الجيش ، ويتيح صراعا بين مختلف العشائر والزمر والتكتلات التي لا تتطابق كلية وبشكل آلي ومباشر مع التناقضات الطبقية. وبالنظر لأن الدور الهام يعود هنا الى الجيش في مقاود قيادة الدولة الحقيقية (السلطة الحقيقية) ، يدور هذا الصراع حول مصالح نقابية وامتيازات مختلفة : توزيع مداخيل مناصب الدولة والارباح المادية المختلفة واقتسام النفوذ والقوة في الدولة ... وتشبه هذه الخلافات بالتأكيد الخلافات القائمـــة في كل دولة رأسمالية ، لكنها ترتدي حدة هائلة في الدولة الاستثنائية لما فيها من استقلال ذاتي نسبي خاص بها .

ففي مثل هذه الحال اذا كان مـــن الخطأ الاعتقاد ، كما يخطىء بعض المؤلفين ، ان الجيش في هذه الانظمة يحكم تبعا « لمصالحه الخاصة » ، وبهذا يخضع لنفسه الطبقات المسيطرة بالذات ، يظل مع هذا توالد التناقضات الطبقيـــة في الجيش ، بمختلف العشائر والـــزمر ، يتمفصل في الخلافات والصراعات الثانوية التي أثارتها هذه المصالح النقابية . منما يساهم مـــن ناحية في تعقيد هذا التوالد ، ويقوم مـــن ناحية ثانية بدور عامل في حدة التناقضات الداخلية في الجيش . وثمـــة مثالان بليغا الدلالة ، ففي اليونان ، أدت سلسلة من التناقضات في الجيش ، في ظل النظام الديكتاتوري العسكري ، الى تصفيات واحالات على التقاعد في صفوفه بسبب ، بين غيره من الاسباب ، تخمته بالمراتب العليا ومصاعب ترفيع الجيل الجديد من الضباط (العقداء) الذين جندوا بوتيرة متسارعة أثناء الحرب الاهلية (١٩٤٦ ــ ١٩٤٩) . وفي البرتغال ، كان حافز حركة القوات المسلحة ضد النظام رعونة ارتكبتها حكومة كائتانو تتعلق بمصالح الضباط المحترفين النقابيـــة ، باصدارها المرسوم ــ القانون

لتموز ١٩٧٣ الذي يسهل ادخال عـــدد كبير من المجنديـــن والضباط المحترفين في صفوف الجيش ، ويحسب على نحـــو مختلف أقدمية المجندين والضباط المحترفين . وكـــان هؤلاء الأخيرون قد عبئوا على أساس نقـــابي للدفاع عن امتيازاتهم ، فسرعان ما تأثروا بالمعارضـــة السياسية التي قادتها نواة مـــن الضباط .

٢ ـ يرجع الى عامل أخير تعقيـــد انحراف التناقضات الطبقيـــة في جيش الديكتاتوريات العسكرية . فبقدر ما تنمـو عملية استعاضة الجيش النسبية عن الاحزاب السياسية ، تتخذ ايديولوجية هذه الاحزاب أهمية متنامية . من المؤكد ان الجيش في كل دولة بورجوازية يقوم بالتوازي الـى دوره القمعي بـدور ايديولوجي ، لكن هـــذا الدور ، في الاشكال الديمقراطية ـ البرلمانية ، يظل ثانويا عموما في تكوين الايديولوجية السائدة . وفي هذه الأنظمة التي تشغلنا ، ينمو هذا الدور الايديولوجي الى حد هائل ، كعملية متلازمة مع نمو دور الجيش القمعي ، بسبب الغـــاء أجهـــزة الدولة الايديولوجية اي الاحزاب السياسيـــة « البورجوازية » ولأن الجيش يصبح جهاز الدولة المسيطر ويقوم بالتوازي الى ذلك بمهمة تثبيت شرعية النظام .

ولذلك نتيجتان : آ ـ تتوالد التناقضات القائمة فيالكتلة الحاكمة ، والقائمة بينها والجماهير الشعبية في الجيش عـــن طريق الاختلافات في الايديولوجية في جهـازه . ب ـ هـــذا التوسيط للتناقضات الطبقية يتجسد عـــن طريق الايديولوجية الداخلية الخاصة بالجهاز العسكري ، الشكل النوعي الذيترتديه الايديولوجية المسيطرة في هذا الجهاز .

لنتوقف أولا عنـــد النزعة القوميـــة لـــدى الجيش . للايديولوجية القومية أهمية كبيرة فيالجهاز العسكري ، بسبب، من غيره من الاسباب ، لدوره الخاص في تاليف الدولة الوطنية البورجوازية ، وفي عمليـــة الثورة الديمقراطية البورجوازية

وتنظيم « الوحدة الوطنية » . ونحن نعـرف التباسات وتحولات النزعة القومية لديه . ففي المرحلة الأمبريالية ، اخذت تدريجيا في البلدان المسيطرة صـــورة رجعية واضحة للغاية في هــذا الجهاز ، في حين اتخذت في البلدان الخاضعة صورة تقدميــة بحوافز مطــالب « التحرر الوطني » . واكثر ما يهمنا النزعة القومية في مرحلة الأمبريالية الراهنة فــي البلدان الاوروبية ولا سيما البلدان التــي تهمنا هنا . أقول بايجاز ، من واقعالتبعية الجديدة للبلدان الاوروبية تجــاه أمبريالية الولايات المتحــدة المسيطرة ، يمكن في الوقت الراهن أن يكون للنزعــة القوميــة شيء من طابع تقدمي ــ وهذا أمر جـديد ــ ليس فحسب فــي البلدان التي لا تعود الىمنطقة العالم الثالث أو البلدان «النامية» التقليدية ، لا بل حتى تلك التي تشكل جزءا من مجال البلدان المسيطرة . ولنتذكر شيئــا من الصور التقدمية في فرنســا المتمثلة في النزعة القومية الديغولية . مما ينطبق ايضا عــلى البلدان التي تهمنا . هذه البلدان ، رغم كونها ليست من بلدان المنطقة المسماة « نامية » ، وتعمل محطة انعاش ، كاليونـــان والبرتغال ، لاستغلال القارة الافريقية ولا سيما من قبلالبلدان المسيطــرة ، فهي مع ذلك تتميــز بتبعية متميزة لمراكـــز الأمبريالية .

فمن المفيد ان نلاحظ التحـرك الايديولوجي القومي فــي الجيوش اليونانية والاسبانية والبرتغالية . في المرحلة الاولى ، بالنسبة للبرتغال واسبانيا ، الممتدة من القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين ، وبالنسبة لليونان في مطلع القرنالعشرين حتى عام ١٩٣٥ تقريبا ، كان لهــذه الجيوش دور ايجابي فــي الاغلب ، تتدخل علانية في عمليات من نموذج ثوري ديمقراطي بورجوازي ، بواقع نزعة قومية تقدمية . وفي المرحلة الثانية ، التي تمخضتعنها الحروب الاهلية في اسبانيا واليونان والحرب الباردة ودور حلف الاطلسي ، الخ.. ، اتخذت هــذه الجيوش بجد كبير وبأشكال مختلفة منعطف ايديولوجية قومية امبريالية

رجعية متطرفة . وفي المرحلة الراهنة ، المتطابقة مع تبعية هذه البلدان الجديدة ، كانت بعض قطاعات من الجيش ، لا سيما في اليونان والبرتغال ، قد شهدت تدريجيا ، بشكل مضطرب بالتأكيد ، مولد صورة قومية تقدمية تنبعث ثانية تحت شكل جديد يتميز بمطالب الاستقلال والسيادة الوطنية تجاه قطاعات أخرى ودوائر قيادية ظلت متشيعة لأطلسية رجعية الى حد شرس (راجع الشعوب اليونانية والاسبانية والبرتغالية «أمهات» « الغرب المسيحي ») . لبثت منظمات اليسار وقتا طويلا تبخس قيمة مولد هذه النزعة القومية الجديدة المضطرب . لن أعطي مثالا عن ذلك غير انسحاب اليونان من الحلف العسكري لحلف الأطلسي ، الذي أثار صدى طيبا في الجيش اليوناني . واذا كان لموقف الاميركيين الباع الطويل في القضية القبرصية ، فلا ننسى ان الخلافات بين « الاطلسيين » و « الاستقلاليين » (بل حتى « أنصار العالم الثالث ») كانت مستمرة طوال عهد العقداء .

ان ما يهم ان هذه المطالب بالسيادة والاستقلال الوطني كانت ، من ناحية ، قد استغلتها البورجوازية الداخلية بمهارة وخدمت مصالحها في تناقضاتها معالبورجوازية الكومبرادورية. استغلتها بمهارة ، لأن المصالحالخاصة لهذه البورجوازيةالداخلية هي أبعد من أن تكون متفقة مع استقلال ذاتي وطني فعلي تجاه كل تبعية أجنبية ، بما فيها السوق المشتركة . ومن ناحية ثانية ، ان هذه المطالب لبعض قطاعات من الجيش اليوناني والبرتغالي كانت متفقة ، بحد ما ، مع المطلب الحقيقي في « التحرر الوطني » للبورجوازية الصغيرة التي أصبحتراديكالية وجماهير الفلاحين والطبقة العاملة التي أصبحت بروليتارية في هذين البلدين . ومختصر القول ، بوساطة صورة هذه النزعة القومية الاساسية حدث في هذين البلدين انحراف تجاه مواقف الطبقة البورجوازية الداخلية والطبقات الشعبية داخل الجيش ، وفوق ذلك جاء يتطعم تمريغ كرامة الجيش البرتغالي الوطنية

في الحروب الاستعمارية وتمريغ كرامة الجيش اليوناني الوطنية في القضية القبرصية. وهذا ما يفسر ان تمريغ الكرامة الوطنية لم يثر تمردا يؤدي الى « حرب صليبية غربية » من نموذج تمرد منظمة الجيش السري في فرنسا بعد حرب الجزائر .

بيد أن ذلك لم يحدث من غير نتائج والتباسات خطيرة بسبب طبيعة النزعة القومية . كانت هذه الجيوش قد جبلت في روح الحرب الباردة وحلف الاطلسي ، يضاف الى ذلك عقابيل الحرب الاهلية في اسبانيا واليونان ، ولهذا اقترنت هذه القومية « بمعاداة للشيوعية » عميقة حتى انها أخذت معنى أوسع : « شيوعيون = أعداء القومية » . وبحيث ان القطاعات الوطنية « التقدمية » في الجيش كانت كثيرا ما تحفزها حركة واحدة في وقت واحد ، اهتمامها بالاستقلال الوطني ومعاداة الشيوعية معا . ويحس بذلك ، خلف المظاهر ، في قطاعات « تقدمية » من الجيش البرتغالي . وأكثر من ذلك ان مطالب الاستقلال الوطني لدى بعض القطاعات تتحد في الاغلب مع نزعة قومية توسعية عدوانية ، فتثير مظاهر ايديولوجية ملتبسة جدا . وأشير هنا فقط الى ما عرف ، خلافا للأصول ، بالنزعة « الخادافية » في الجيش اليوناني الميالة بشدة الى منظمة « اينوسيس » (الاتحاد مع اليونان) وتدخلها في قبرص ضد مكاريوس ، وهي أبعد من أن تكون نزعة أطلسية في هذا الجيش ، علما بأن الانقلاب الذي حدث ضد مكاريوس كان في قممه قد هيأته المخابرات المركزية علانية .

وأخيرا ، ثمة سمة أخرى قامت بدور بشكل مفارق في أنظمة هذه البلدان ، وهي النظر الى الجيش بصفته الدعامة للحفاظ على « الأمن » وليس بمعناه القمعي فحسب . وقامت هذه السمة بدور مفارق ، سمة أضفيت على الجيش بصفته لحمة بناء النظام الديكتاتوري والحفاظ عليه ، فأسهمت ، مع الزمن ، بكره قطاعات من الجيش للنظام الديكتاتوري . وفي الواقع ، أظهرت هذه الأنظمة عجزا عن تغيير نفسها في وقت

كانت تحتد فيه التناقضات والأزمات السياسية ، بحيث ان وجودها أخذ تدريجيا يظهر لقطاعات بكاملها من الجيش خطرا على استمرار الدولة والوحدة الوطنية ، مما خلق شروط تفجر عام . كان لهذه العوامل أهميتها الشديدة حتى بين قمم من الجيش التي راحت تكره النظام . بيد انها هنا أبرزت حدود قلب النظام والتباساته . أولا ، أصبح واضحا ان هذه القطاعات لم تمش ضد النظام الا بشرط (لا بل كي) أن يكون « استمرار الدولة » مصانا بالحدود المقررة للتغيرات الديمقراطية والتصفيات . وشيء آخر واضح أيضا ، ان بعض هذه القطاعات كانت من جانبها وفي حقبة الانتقال على الاقل ، تتوقع نجاح منظمات الجماهير الشعبية السياسية ، لا سيما الاحزاب الشيوعية ، كعوامل « للامن » والحفاظ على الصراع الشعبي بحدود « معقولة » ، وبذلك اتصلت هذه القطاعات بأهداف البورجوازية الداخلية . وخير معرفة بهذا الشأن وضع البرتغال ، فما حدث فيها كان أبعد من أن يتعلق بعسكريين من أمثال سبينولا . فنجد هنا وضعا كان ملتبسا متفجرا بلا ريب .

بيد ان تناقضات هذه الأنظمة الداخلية لم تكن متعلقة بالجيش فحسب ، انما أيضا ، وبدرجات مختلفة ، بالغالبية العظمى من الاجهزة وفروع جهاز الدولة القمعي وأجهزة الدولة الايديولوجية . ان المبادىء نفسها التي سيطرت في التحليل السابق لتناقضات الجيش الداخلية يمكن ، بعد تغيير ما يجب تغييره ، تطبيقها في تحليل هذه الاجهزة ، أي تناقضات الكتلة الحاكمة وتناقضاتها مع الجماهير الشعبية ولا سيما الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة ، والعلاقات التمثيلية المعقودة مع غياب الاحزاب السياسية ، بين قمم هذه الاجهزة والكتلة الحاكمة ، كالقضاء والادارة والكنيسة والصحافة والطباعة والجهاز المدرسي والجهاز النقابي الحرفي ، الخ ، من ناحية ، والجماهير الشعبية ولا سيما البورجوازية الصغيرة والمراتب

المتوسطة والدنيا ، من ناحيــــة ثانية ، وانحراف اتجاه هــذه التناقضات المعقد عبر الطبائع الخاصة والايديولوجية الداخليــة والمصالح الحرفية الخاصة لعناصر كل من هذه الأجهزة. واضرب بعضا من الأمثلة على ذلك .

١ ـ لننظر أولا في تناقضات الجهـــاز الديني ، الكنيسة الكاثوليكية ، الهامة خاصة في البرتغال واسبانيا ، والتي أدت في اسبانيا الى تغير حقيقي في موقف شطر كبير من هـــذا الجهاز تجاه نظام فرانكو . ترجع هذه التغيرات بالتأكيد الــى سياسة الفاتيكان في الأعوام الأخيرة « بتبني المواقف التقدمية » ، بيد أن ما يهمنا أكثر هنا هي أسبابها الداخلية في اسبانيـــا والبرتغال . كانت الكنيسة ، شأنها في العــــديد من البلدان الاوروبية ، في عملية تنمية الرأسمالية ، وبصفتها جهاز الدولة الايديولوجي ، تؤلف الحصن الرئيسي لتنظيـــم كبار الملاكيــن العقاريين السياسي في الدولة . فكانت في هذا الاطار تشكل جزءا آخذا في بناء هـــذه الانظمة والحفاظ عليها في اسبانيـا والبرتغال ، التي كان عمادها الاوليغارشية القائمة على كبـــار الملاكين العقاريين والبورجوازية الكومبرادورية .

ففي علاقات « مراتبها الطبقية » وقممها مع الكتلةالحاكمة، كان تقليص مكانة الزراعيين الاقتصادية وانحسار وزنهم السياسي في الكتلة الحاكمة ، أول سبب لكره نسبي من جانب هذهالقمم لتلك الانظمة ، ولا سيما في اسبانيا حيث كان انحسار كبــار الزراعيين أكثر وضوحا منه في البرتغال . وكانت مثل هـــذه العملية مماثلة لتلك العملية التي اتبعتها الكنيسة الكاثوليكية في عهد الفاشية الايطالية . يضاف الى ذلك انعكاس تسوية جديدة، في القمم الاكليريكية ، أخــــذت تبرز خطوطها الأولية بيـــن البورجوازية الكومبرادورية والبورجوازية الــداخلية (أوبوس دي) . أما المراتب الدنيا والمتوسطة من الكنيسة فقـد تأثرت مبـاشرة بتصاعد كفـــاح الجماهير الشعبية والطبقة العـاملة والبورجوازية الصغيرة في المدن ، وبكره جانب كبير من الفلاحين

الفقراء والمتوسطين للانظمة بسبب تحول الارياف الى بروليتاريا. وتجلى ذلك عبر ايديولوجية هذا الجهاز الخاصة ، باستبداله « المسيح الفقير والبروليتاري » بـ « المسيح الملك » انما بشكل معقد ، فبعض أفراد من المرتبة الدنيا في هذا الجهاز ، لا سيما خوارنة الريف البرتغال ، ظلوا في عداد العناصر المحافظة جدا. ومهما يكن ، أدى استمرار شطر من الجهاز الديني بتأييده للاوليغارشية في اسبانيا الى انشقاقات عميقة بحيث يمكننا أن نتساءل فيما اذا كانت هنالك كنيستان فعلا الآن . ولذلك أهمية شديدة لهذه الانظمة بالنظر لأن الجهاز الديني يؤلف أحد القطع الأساسية في أجهزة الدولة الايديولوجية .

كانت هذه العملية مختلفة في اليونان . فمنذ زمن طويل، لم يكن للجهاز الديني (الكنيسة الارثذوكسية) غير دور ثانوي في اليونان ، بما فيها أريافها ، بسبب ، بين غيره من الاسباب، الغاء الملكية العقارية الكبرى بسرعة منذ مطلع هذا القرن ، التي كانت فضلاً عن ذلك محدودة نسبيا في اليونان . وأخفقت محاولة العقداء الضارية كل الاخفاق لدفع الكنيسة الى القيام بدور ايديولوجي هام . ولفقدان مركز كالفاتيكان ، نجحت الطغمة العسكرية نسبيا ، بتدخلاتها الشرسة ، باستبدال شطر كبير من الاساقفة ، لا سيما أسقف أثينا ، بعناصر طيعة لها ، غير ان الاكليريكية من المرتبة المتوسطة والدنيا ، القريبة جدا الى الشعب وكفاحه منذ زمن طويل ، وأكدت ذلك في مقاومتها للغزو النازي ، ظلت في مجموعها متمردة على الديكتاتورية . وذلك ما يفسر خلق تناقضات متفجرة من جراء تدخلات الطغمة العسكرية في الجهاز الديني ، وولدت هذه التناقضات بلبلة لا توصف بالضبط ، أسهم شطر منها (بحد متواضع) في تدهور النظام .

ظهرت تناقضات داخلية مماثلة لتلك التناقضات في الادارة « البيروقراطية » لدولة هذه الأنظمة ، الجهاز الذي قام بدور

هام جدا فيها . لا أريد هنا أن أكرر الملاحظات السابقة ، فاشير الى العناصر الأصلية في هذه التناقضات .

أولا ، تتوضح تناقضات الكتلة الحاكمة في قمم الجهاز الاداري بشكل مشوش خاصة ، بسبب الايديولوجية الجديدة المسيطرة في هذا الجهاز في مرحلة الامبريالية الراهنة . اذ تنتقل الايديولوجية المسيطرة من الحقل السياسي ـ القضائي (الذي يجسد الارادة العامة والحريات العامة) الى حقل الايديولوجية الاقتصادي ، لا سيما تحت شكل الحكم الفني (تيكنوكراتيسم) ، ولا سيما الحكومات الفنية في الانظمة الفرانكية واليونانية والكائتانية . فأتاح هذا الحكم الفني ، بعدم تسيسه الظاهر ، المساندة المباشرة والشديدة لقمم ادارة الدولة في أنظمة أسهمت بفعالية في التبعية الجديدة لهذه البلدان للامبريالية ، المترافقة مع تصنيعها المتسارع . ووجدت هذه القمم في النظام عوامل ممتازة « للتقدم التقني » و « الحدثنة » («الانمائية») . كان لا بد من وقت لتظهر التناقضات المتلاحمة مع عملية هذا التصنيع بشكل راح يتضح أكثر فأكثر بحيث ان جانبا من القمم أخذ أبعاده من النظام ، بسبب مسألية الحكم الفني في الأغلب ، واعتبره ، منذ البداية ، « غير ناجع » بكل بساطة . وكان لوعيها تدريجيا لتبعية النظام للرأسمال الاجنبي تأثير واسع على نمو التناقضات بينالبورجوازية الداخلية والبورجوازية الكومبرادورية .

أما بالنسبة للتناقضات التي نشأت بين قمم هذه الادارة ومراتبها المتوسطة والدنيا ، فيمكننا أن نضيف سببا آخر يظهر مفارقا : المحاولات التي قامت بها هذه الانظمة « لعقلنة » سير الهيئة البيروقراطية . فكانت عملية متناقضة . بنيت هذه الانظمة على أساس تحكم انضباطي صارم بالادارة بتسييرها « البيروقراطي » المركزي البالي ، فكانت عاجزة عن اصلاحها بعمق ، اصلاح ضروري « لانماء التنمية » الخاص بمرحلة التبعية الجديدة . مما أسهم في ابراز تناقضات عملية التصنيع

التبعي وأثار من ناحية ثانية عداء البورجوازية الداخلية . ومع هذا ، قام النظام بمحاولات محدودة ، لا سيما في اليونـــان واسبانيا ، لعلاقاته مع هذه البورجوازية . كانت هذهالمحاولات، التي أدانتها الطبقات البيروقراطية لتجديد « النخبالادارية » ، متطابقة بالتأكيد مع محاولات تقـوية التحكم السياسي بالادارة بوضع أناس موثوقين كلّ الثقة في المناصب الحساسة ، لكنهـم لم يبرهنوا على هذه الضرورة الحقيقية « للعقلنة » ، أي تكييف ادارة الدولة في مرحلة الأمبريالية الجديدة ، بجعل جهاز بكامله « حكومي فني ــ كلياني » مؤسسيا . وأدانت هـــذه العملية مباشرة سلسلة بكاملها من الامتياز النقابية لمؤسسة بيمتينتـوم التقليدية ، وهي ملجأ طفيلي قـــديم لأطفال الفلاحين وصغـار البورجوازيين الـــذين تحولوا الى بروليتاريا تجاه التعطـــل المستوطن ، وأبرزت في الوقت ذاته تناقضاتها مع النظـــام . فكانت بذلك عملية استحالة حدثنة الدولة ، السائرة أيضا ، كما نعرف ، في بلدان أوروبية أخرى بأشكال ونسب مغايرة .

واخيرا ، لا بد وأن نذكر الآثار التي انعكست على عناصر الادارة التي ظلت متشربة بايديولوجية « المصلحة العامة » مـــن جراء سلب البورجوازية الحقيقي والدوائر القيادية في هـــذه الأنظمة « الصرفة والقاسية » لمساعدات الـــدولة المالية . اذا كانت السرية والرقابة المضروبة على سير هذه المساعدات قـــد شجعت هذه المحاولات وحالت دون معرفتها بحد ما ، فقد أثار انتشارها مع الزمن زلازل حقيقية في الادارة ، لا سيما وان هذه الأنظمة كانت تعطي نفسها باستمرار صورة تجسد « النزاهـــة » تجاه « فساد » السياسيين و « رشاويهم » ، مثل قضية ماتيزا في اسبانيا وفضائح استيراد اللحوم الفاسدة في اليونان .

٣ ــ كان الجهاز المدرسي ، وفي المكانة الاولى الجامعات ، تجتازه أيضا تناقضات شديدة جدا بين قمم مـــلاكه التعليمي ومراتبه المتوسطة والدنيا . وترجع في جوهرها الى التصاعـد العجيب لكفـــاح الطلاب والمثقفين ، وتأثرت به ، فـــي حالات

استثنائية حقا ، بعض عناصر قمم هذا الجهاز . تتكشف هذه الظاهرة عن تماثلها بما يجري في بلدان أوروبية اخرى ، غير ان خاصيات جعلت التناقضات الداخلية أشد حدة هنا ، لا سيما بنية الجامعات الشبه اقطاعية في هذه البلدان ، التي لا يرجع تاريخها الى الديكتاتوريات فقط ، لسبب آخر ، فهي ترجع الى أبعد من ذلك . كانت هذه البنية متزامنة مع فقدان مثقفين عضويين لبورجوازية ضعيفة كما في اليونان ، أو مندمجة الى حد وثيق بالاوليغارشية الزراعية بتأثير قوي من الكنيسة كما في اسبانيا والبرتغال ، بحيث ان الاصطلاحات البورجوازية « الليبرالية » قبل عهود الديكتاتوريات لم تؤثر اطلاقا بالجهاز الجامعي . وبحكم التصفيات المتلاحقة ، لم تعمل الديكتاتوريات التي تهمنا الا على تقوية الديكتاتورية الارهابية الحقيقية ، النقابية والثقافية ، للاساتذة (الكاتيدراتيكوس في اسبانيا) وتسلطها على مجموع الملاك التعليمي . يضاف الى ذلك من ناحية آثار تصاعد البورجوازية الداخلية في قمم الأجهزة الجامعية ، وتحول بعضها الى « ليبرالية » من قائمة الحكم الفني ، ومن ناحية ثانية ، ولا سيما في اسبانيا ، بعد التغيرات التي طرأت على موقف الكنيسة ، أصبحت بعض مؤسسات التعليم العالي التابعة لها ، لا سيما الجيزويتية ، أكثر ليبرالية من مؤسسات الدولة .

٤ ــ أخيرا ، ظهرت تناقضات داخلية هائلة ، لأسباب مماثلة ، في سلسلة من الأجهزة الاخرى. ظهرت هذهالتناقضات في هيئة القضاء ، في اليونان ، وفي اسبانيا مؤخرا ، والقضاة المدنيين تجاه الدور المستمر للقضاء والمحاكم العسكرية ، وتجاه « الطغيان » أيضا المتميز في النظام القضائي لهذه الانظمة الذي انتهى ، مع الزمن ، بصدم الشرعية القانوني للقضاة . ونشير هنا بوجه خاص الى الدور الطليعي الذي قام به تدريجيا كفاح هيئة المحامين في سبيل الحريات .

في الصحافة ، ظهرت فيها التناقضات بسبب تغير آراء

هذه الأنظمة باستمرار حول رفع الرقابة عنها ، ويرجع ذلك ، بالاضافة الى كفاح المثقفين من أجل الحريات ، من كتاب وصحفيين ، الخ.. ، بوجه أخص الى ان البورجوازية الداخلية كانت غالبا ما تتجه الى هذا الجهاز لتجد فيه قواعد لتنظيمها السياسي المستقل ، ويتضح هذا الوضع في اسبانيا واليونان . وكان دور الصحافة والنشر هنا مماثلا للدور الذي كان لهما تجاه البورجوازية في صراعها ضد الارستقراطية العقارية والأنظمة المطلقة في العهود التي سبقت الثورات الديمقراطية البورجوازية في أوروبا .

أما في الجهاز النقابي المهني ، الذي كان في أزمة وتنظيم جديد مستمر ، فترجع التناقضات فيه الى كفاح الطبقة العاملة وتأصل المناضلين اليساريين فيه وستراتيجيات مختلف أجزاء الكتلة الحاكمة تجاه الطبقة العاملة.

وترجع في جهاز الدولة الاقتصادي مباشرة الى التناقضات القائمة بين البورجوازية الداخلية (وتتمثل في بعض الصور ، الملائمة لهذه البورجوازية ، السياسة للمعهد الوطني للتصنيع في اسبانيا ، وسياسة ر. مارتينس التي انتهت في البرتغال عام ١٩٧٢ بالقانون - الاطار فومينتو اندوستريال ، الذي لا يطبق بحد واسع ، وسياسة بعض الوزراء الفنيين في جهاز التخطيط في اليونان) والبورجوازية الكومبرادورية . تناقضات تبلورت، مع غيرها ، في سياسات متباعدة تجاه التوظيفات الاجنبية .

ان ما يجب أن تأخذه ، هو أن هذه التناقضات التي كانت قائمة في أجهزة أنظمة الديكتاتوريات العسكرية لم تكن لها الآثار التي وصفناها ، في اطلاق عملية قلب هذه الانظمة ، الا نتيجة لتكديسها وتكثيفها . وكان لدى هذه الأنظمة من الوسائل القوية، وبما تتميز به من طغيان ، ما يمكنها من ازالة التناقضات حين تبرز لها بشكل منعزل ، بالتحكم البوليسي ، على الاقل ، بتجنيد عناصر الدولة والتصفيات المتدرجة المتلاحقة والمستمرة.

بيد أن هذه التدابير الارهابية ، اضافة الى انهـــا تبرز تلك التناقضات بشكل أكثر مع الزمن ، لا تفيد في شيء في ظروف أزمة النظام حيث تتكدس تلك التناقضات وتتكثف . وفي مثل هذه الحال ، لا يستطيع النظام ، لتجرده من قاعدة جماهيرية ، أن يسمح لنفسه ، تجاه تصاعد الكفاح الشعبي ، أن يلجأ الى تصفية مركزة قد تؤدي الى فوضى شاملة في الدولة ، فيهـــا مجازفة باداثة النظام الرأسمالي .

أنهي هذا التحليل لتناقضات الانظمة الديكتاتوريةالعسكرية باعتبار يحدد بدقة آخر نقطة في الفارق بين هـــذه الانظمـة والانظمة الفاشية بحصر المعنى . ان التناقضات لا تتجلى فـي كل جهاز فحسب ، انما في علاقات كـل جهاز بالاجهزة الاخرى أيضا . ويحدث ذلك في الأجهزة الفاشية أيضا ، انما بفارق هام يرجع الى الدور المحدد للايديولوجية الفاشية ، اذ تنجح هذه ، في نطاق ما ، بترسيخ تلاحـم مختلف الاجهزة التـي تتشرب بها بعمق . وعلى أساس هذه الايديولوجية ، تعد الأنظمة الفاشية جهازاً ، الحزب الفاشي ، يعمل ، بالتوازي الى التحكم البوليسي دوما ، كجهاز « يغطي » تقـريبا الأجهزة الاخـرى ويحافظ على التلاحم ، اضافة الـى دوره تجاه الجماهيـر الشعبية أيضا .

لا شيء يشبه ذلك في الأنظمة التي تهمنا . فهي خاليـة من تلاحم الأجهزة الديمقراطية ـ البرلمانية التي تسير مـن غير أن تكون كتلة آحادية الحجر ، لتطابقها مع سير الهيمنة الطبقية العضوي في داخلها ، لكن هذه الأنظمـة لا تملك هذا الجهـاز الموحد لمجموع الاجهـزة المؤسسية التي يتألف منها الحـزب الفـاشي .

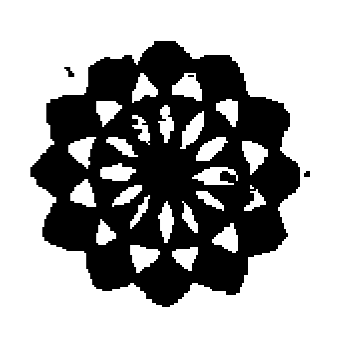
وهكذا ، فبتأثير تمركز السلطة المؤسسي ، تتبلور أيضـا مع الزمن ، التناقضات الطبقية والتناقضات القائمة بين مختلف مصالح أفراد كل جهاز المهنية والتناقضات القائمة بين الأجهزة

الايديولوجية الداخلية الفرعية التي تبرز كل منها ، تناقضات شديدة الأهمية بين الأجهزة المختلفة ، بين الجيش والاجهزة الاخرى : الجيش / الادارة ، الجيش / الجامعة ، الجيش / الصحافة ، الجيش / القضاء . وبين الادارة والأجهزة الاخرى : الادارة / الجامعة ، الادارة الصحافة ، الادارة / القضاء . وبين الكنيسة والأجهزة الاخرى ، الخ .. يضاف الى ذلك التناقضات الداخلية لكل جهاز ، اذ تبرزها وتجعل الديكتاتوريات العسكرية أشد تعرضا للعطب من الأنظمة الفاشية ، لسبب رئيسي ، هو الفرص المتاحة للجماهير الشعبية لتستغل التناقضات . كان فقدان التلاحم الذي تميزت به الايديولوجية ـ السياسية بين مختلف أجهزة الديكتاتوريات العسكرية هو الذي سهل الى حد مذهل توظيف المناضلين الشيوعيين في الجهاز المهني النقابي في النظام البرتغالي ، ويمكننا أن نشير هنا أيضا الى وجود مناضلين يساريين فيالجامعة الاسبانية تزداد أهميته باستمرار .

حاولت الديكتاتوريات أن تصلح مثل هذه الامور بوسائل عديدة ، وذلك ما شكل سببا ضافيا لوجود جماعات وتكتلات مختلفة ضمت عموما عناصر قيادية من مختلف الأجهزة حاولت أيضا أن تجعل من نفسها مراكز تلاحم بين الأجهزة . وظهرت بالتوازي الى ذلك أشكال أخرى . ففي اليونان مثلا ، لوحظ وجود ضباط من الجيش العامل ، أو قادة متقاعدين في الاغلب ، في مختلف المناصب المتحكمة بكافة الأجهزة . غير ان مثل هذه الوسائل محدودة النجاعة اذا قيست بالنسبة للدور الذي يمكن أن يقوم به ، بهذا الصدد ، حزب فاشي حقيقي . فمن ناحية ، بسبب الصراع المعلن الذي تخوضه فيما بينها مختلف التكتلات والزمر من غير أن تكون مندمجة بشبكة تنظيمية خاصة ، ومن ناحية ثانية ، بسبب المصاعب التي تلقاها ، لفقدان ايديولوجية موحدة ، عناصر من جهاز (الجيش) في مناصب الأجهزة الاخرى التي تتحكم وتمسك دوما ، حتى في الدوائر القيادية ، بأجهزتها الفرعية الايديولوجية الخاصة . مثال ذلك ، كان

تعيين حكام عسكريين حقيقيين على رأس الجامعات اليونانيـــة قد صدم بعمق العديد من أعضاء قممها ، محافظين تماما ، ان لم يكونوا رجعيين فضلا عن ذلك .

وبالايجاز ، في اطار أزمة نظام ، لا يمكن لتحكيم دقيق ، للنزاعات الداخلية تقوم به القمة النهائية المنطوية على تمركـــز السلطة ، أن يسير مع فقدان تنظيم كالتنظيم الفاشي . هذا التحكيم الذي هو أبعـــــد من أن يكون مبنيا على ما يسمـى « بالسلطة اللدنيـــــة » « لزعيم مرسل من العناية الالهية » ، يفترض تجسيده بسيور نقل الحركة ومحطات تقوية مؤسسية ، تتفكك بسرعة في مثل تلك الحال .



خاتمة

حاولت أن أظهر الطرق التي انتهجتها ، أو هي في سبيلها الى انتهاجها ، عملية التحول الى الديمقراطية . هذا التحليل لا يستتبق ، مع ذلك لهذا السبب ، الحكم على مستقبل هذه التشكيلات الاجتماعية . ان مسألة الانتقال الى الاشتراكية تطرح نفسها بكل ما فيها من حدة ، وفي الشروط الخاصة بكل بلد ، لا سيما بالنظر لقوة الحركة الشعبية التي انطلقت بقلب الأنظمة وتطور هذه العملية خلال فترة قصيرة تقريبا . وبتعبير آخر ، من المشكوك فيه ، في مثل هذا الوضع المضطرب للغاية، أن تتمكن مرحلة الديمقراطية من التثبت بهذا الشكل لمدةطويلة، وأن تنجح البورجوازية ، مثلما نجحت في بلاد أوروبية أخرى ، في سد انبثاق ظروف ثورية لحقبة طويلة ، وتنطبق مثل هذه الملاحظة على البرتغال خاصة ■

هذه المسألة تستدعي مسألة أخرى عاجلة : هل يخشى من سقوط ، أو عودة ، هذه البلدان في أنظمة استثنائية ، بشكل أو بآخر ، ليس ضروريا بالشكل السابق ؟ يستخلص بوضوح من كل ما تقدم ان هذا الخطر غير مستبعد . فالانظمة التي أطيحبها تركت عقابيل هامة ، كما ان حدود التحول الى الديمقراطية تتيح أيضا ، ومن المحتمل انها ستتيح لوقت طويل ، وجود قوى رجعية شديدة « احتياطية » للبورجوازية ، ليست احتياطيا « للجمهورية » .

من الواضح ان هذه القوى تظل متيقظة على استعداد للتدخل كلما تأكدت مسألة الانتقال الى الاشتراكية بالافعال ، لا بالأقوال فحسب. هذه اليقظة هي أقل الامور لدىالبورجوازية وأكثر من ذلك اننا لا نستطيع أن نستبعد اطلاقا تدخل هذه

القوى لمحاولة قطع عملية التحول الى الديمقراطية حتى قبل طرح مسألة الانتقال الى الاشتراكية . وما علينا الا أن ننظر في محاولة سبينولا في أيلول ١٩٧٤ ، أو محاولة الانقلاب العسكري الاخير الفاشل في شباط ١٩٧٥ في اليونان . وفي الواقع ، ان الانظمة الاستثنائية لا تقيم نفسها كردة فعل « ثورية » فحسب ضد عملية نحو الاشتراكية والاستقلال الوطني كانت قد تعشقت أو انها وشيكة الوقوع . ومن المؤكد ان عملية التحول الى الديمقراطية لم تدن جذريا في الوقت الراهن ، في البلدان التي تهمنا ، هيمنة البورجوازية ولا التسويات مع البورجوازية الكومبرادورية والرأسمال الامبريالي الأجنبي . بيد انه بالتوازي الى قوة الحركة الشعبية وتنظيمها تنمو تلك العملية ، مقللة بذلك من احتمالات ردة فعل « على طريقة بينوشه » . كما ان تلك العملية أفادت ضمنا اعادة توزيع علاقات السلطة وحدّت بالتأكيد من الامتيازات الملكية التي كانت حتى هذا الوقت بيد البورجوازية الكومبرادورية والرأسمال الاجنبي ، ومن دور الولايات المتحدة الساحق .

في مثل هذه الحال ، أظهرت التجربة ان هذا الحد ، لا بل حتى التفاوض ثانية حول توازن التسويات ، يمكن في بعض الاحيان أن يثير ردة فعل انقلابية من جانب البورجوازية الكومبرادورية والرأسمال الأمبريالي الأجنبي والولايات المتحدة ، التي لا تحلّ نفسها بسهولة ، فتضحي لتجنب الاخفاق ، مهما كان ذلك قليلا . أما البورجوازية الداخلية ، فهي عاجزة في الاغلب عن أن تصمد بشكل موحد تجاه ردة فعل من البورجوازية الكومبرادورية والرأسمال الاجنبي ، بسبب انقساماتها الداخلية وتبعيتها الاقتصادية وضعفها الايديولوجي ـ السياسي . وتضع أجزاء واسعة منها نفسها بسرعة تحت مظلة البورجوازية الكومبرادوية والرأسمال الاجنبي في أوضاع متأزمة حادة . وفي الواقع ، تعيش البورجوازية الداخلية في خوف من سير الأحداث المقبلة وتصاعد الصراع . ويظل يراودها نظام « حرب

وقائية » ضد الجماهير الشعبية . وليس ذلك كل شيء ، اذ يمكن أن تنعكس بسرعة ترددات وانقسامات البورجوازية الداخلية في بعض الحالات على قطاعات واسعة من البورجوازية الصغيرة ، المستقطبة أيضا في شطر لا يستهان به منها نحو تلك البورجوازية . ومن الممكن أن تتأثر البورجوازية الصغيرة بشدة بالاجراءات البورجوازية لمقاطعة الاقتصاد ، وقد عرفنا مثل هذا السيناريو في الشيلي ...

ملاحظة ثانية تتعلق بطبيعة الانظمة التي حلت في المرحلة الديمقراطية ، أو لا بد لها وأن تحل ، كما في اسبانيا ، محل الانظمة الديكتاتورية . لقد تحدثت بصدد القطع الديمقراطي واستبدال الأنظمة الديكتاتورية بأنظمة ديمقراطية ـ برلمانية . واذا كنت قد استخدمت هذا التعريف الكلاسيكي والشائع ، فانما فعلت ذلك بشكل دلالي ، لأحصر الفارق ، في الدولة البورجوازية ، بين شكل الدولة الاستثنائية ، أي حربها المعلنة ضد الجماهير الشعبية ، والاشكال «الديمقراطية» البورجوازية. ان تعبير « ديمقراطية ـ برلمانية » المطبق على الأنظمة التي حلت محل هذه الديكتاتوريات ، يجب الا يفهم بأنه يرجع الى الشكل التقليدي للنظام الذي يسيطر فيه البرلمان ، لسببين :

آ ـ سبب عام أولا ، يتعلق تقريبا بمجموع البلدان الرأسمالية في المرحلة الأمبريالية الراهنة . فهذه البلدان تعاني من سلسلة من التغيرات البنيوية ، اقتصادية وسياسية وايديولوجية ، ما برحت الرأسمالية تبرزها ، لها آثارها الكبيرة على الدولة الرأسمالية. لا سيما وان جعل جهاز بكامله « حكومي فني ـ كلياني » يأتي متزامنا ، مع غيره ، مع أزمةالبورجوازية المقنعة في مجموعها تجاه تصاعد الكفاح الشعبي العالمي . مما لا يعني فحسب تعزيزا بارزا للسلطة التنفيذية بالنسبة للبرلمان، وانما يعلن أيضا نهاية شيء من شكل «الديمقراطية السياسية» لما تجره هذه العملية من تغيرات . يظهر أيضا بوضوح انطبيعة هذه الأنظمة « الديمقراطية » ، المتميزة بذلك عن الأنظمة

الاستثنائية ، يجب ألا تقاس بأية مثالية عن الانظمة البرلمانية العائدة الى الماضي . اذ تكشفت مثل هذه الأنظمة ، كما في اليونان ، أو انها سوف تتكشف على الارجح عاجلا أم آجلا بشكل نوعي (في البرتغال ، عن منعطف أحداث مغاير كلية على الاقل) عن شيء من سمات حكومية فنية ــ كليانية في مرحلة الامبريالية الراهنة . بيد انه يجب ألا نقلل قيمة فارق هذه السمات عن الأنظمة الاستثنائية التي حلت محلها ، كما انه ، وبالمعنى المعكوس في هذه المرة ، يجب ألا نماثل التغيرات الراهنة في البلدان الرأسمالية الاخرى « بقضية تحول الى الفاشية » فيها . ان العلاقات والفارق في شكل الدولة الاستثنائية عن الاشكال الاخرى للدولة البورجوازية يجب أن ندركها دوما بالنسبة للمرحلة التي فيها هذه وتلك وتطورت . ولهذا افترق بوضوح النظامان الفاشي والنازي عن الانظمة « الديمقراطية » في البلدان الرأسمالية الأخرى ، ومع هذا ، ففي الثلاثينات ، عززت هذه الأخيرة الى حد كبير من بنية السلطة التنفيذية تجاه البرلمان والحريات العامة .

ب ــ هنالك ما هو أكثر ، ان الفارق بين شكل الدولة الاستثنائية والأشكال الأخرى للدولة البورجوازية يجب ألا يعتبر بالنسبة لمرحلة الامبريالية فحسب ، وانما أيضا بالنسبة الى المكان الذي يحتله هذا الشكل وهذه الاشكال في السلسلة الأمبريالية . هذه المرحلة هي التي تحدد شيئا من خصائص الصراع الطبقي في مختلف البلدان . ويجب أن ندرك الفارق ، في وضع البلدان الخاضعة والتابعة ، بالاستناد الى منطقة التبعية ، والا نرجعه الى مقارنة آلية بما يجري في البلدان المسيطرة . وفي الواقع ، اذا قارنا بشكل سطحي ومن منطلق أوروبي ــ مركزي أنظمة البلدان الخاضعة والتابعة « بالديمقراطية الغربية » ، فمن الواضح انها تظهر كلها ، بحد كثير أو قليل ، بعيدة جدا عن هذا النمط المثالي ــ النموذجي ، وكأنها أنظمة استثنائية ، بمقارنتها به . فمن ناحية ، ربما يؤدي ذلك الى

ابخاس قيمة الفارق الحاسم بين شكل الدولة الاستثنائية في حربها المعلنة والأشكال الأخرى للدولة البورجوازية في المعاني التي ترتديها هذه التعابير بالنسبة للبلدان الخاضعة . مثال بسيط على ذلك : هنالك فارق كبير بين المكسيك ، البعيدة جدا مع ذلك عن « الديمقراطية الغربية » ، وشيلي بينوشه . ومن ناحية ثانية ، وربما يقنع ذلك بأن مرحلة الامبريالية الراهنة تحكم لا محالة على البلدان الخاضعة ـ على الاقل الانتقال الى الاشتراكية بلا شرط ـ بالفاشية أو البونابارتية أو الديكتاتورية الرجعية .

في مثل هذه الحال ، أن هذه المرحلة تحدد حقيقة نموذجا جديدا للدولة رأسمالية تابعة ، تبرز أشكالها وأنظمتها المختلفة مميزاتها الجوهرية ، بسبب خاصية الصراع الطبقي في البلدان الخاضعة . فبالنسبة لنموذج هذه الدولة الذي يتميز بصفته تلك عن نموذج « الديمقراطية الغربية » ، يجب أن نقيس الفارق ، في وضع البلدان الخاضعة والتابعة ، بين الانظمة الاستثنائية والانظمة الاخرى . وفي الواقع ، ان لنموذج هذه الدولة التابعة سمات خاصة هي التي تميزها عن الانظمة المماثلة في البلدان المسيطرة ، حتى بالنسبة للانظمة التي هي ليست أنظمة استثنائية .

لنعد الى البرتغال واليونان واسبانيا . تتمتع ثلاثتها بخاصية ما . فهي من حيث بنيتها الداخلية ، تقع في المجال الاوروبي ، ومع هذا تعاني من وضع نوعي في التبعية. فالانظمة التي حلت (أو ستحل) محل الديكتاتورية العسكرية فيها ، تتكشف اذن (أو انها سوف تتكشف) ، وان بدرجة أقل بالنسبة للبلدان الاخرى الخاضعة ، عن شيء من سمات الدولة الرأسمالية التابعة . ومن المرجح خاصة أن تستمر أجهزة الدولة بحصر المعنى ، لا سيما الجيش ، بالقيام بدور تنظيمي خاص وهام ، بالتوازي الى الاحزاب السياسية ، تجاه عجز البورجوازية وفقرها الايديولوجي ـ السياسي . وتلك سمة ، بين غيرها ،

تميز الدولة التابعة في الوقت الراهـن . يستخلص من ذلك ، من ناحية ، ان دور الجيش لن يكون له وحده ، باعتباره هنـا (كما في اليونان واسبانيا) دلالة على فقدان قطع فعلي مـع الأنظمة السابقة (وذلك هـو الوضع اذا قارنا هذين النظـامين « بالديمقراطية الغربية ») ، ومن ناحية ثانية ، وينطبق هـذا على البرتغال خاصة ، ان دور الجيش ، بما فيه تحويل حركة القوات المسلحة الى حركة مؤسسية ، لن يكون له وحده أبدا ، باعتباره سمة ناجمة تقريبا عن الاجماع ، وقـد يعني احتمالا طريقا ناجعة وأصلية نحو الاشتراكية . ولربما يكون ذلك ، بكل بساطة ، هو شكل النظام « الديمقراطي » البورجوازي (التقدمي والحالة هذه) بالشكل الذي يمكن أن يقوم فيه في هذا البلد .

يمكننا أن نستخلص بعض المعلومات عن أحداث هذهالبلدان تنطبق على بلدان أوروبية أخرى تابعة للولايات المتحـدة أيضا ، انما بفارق بالتأكيد . فالمسألة في الواقع مسألة تبعية أخرى ، انما ناجمة عن ظاهرات مماثلة للظاهرات التي حللناها .

لن أستعيد هذه المعلومات كلها ، وأتوقف عند نقطة واحدة فقط : ازمة الراسمالية الراهنة . انها أزمـة بنيوية حقيقية ، آثارها أبعد من أن تكون قد استنزفت ، تؤدي مباشرة ، لا سيما في فرنسا وايطاليا ، الى أزمات سياسية خطيرة ، تكاد ــ وهذا هو الوضع في كل أزمة من هذه الطبيعة أن تؤدي الى طـرح مسألة احتمال انبثاق أنظمة استثنائية وعملية تـؤدي اليهـا . ففي هذا الاطار ، ألا تشير الطريق التـي اتبعت (أو تتبع) هنالك للخروج من الأنظمة الاستثنائية الـى الطريق التي يجب اتباعها هنا لتجنبها ؟ ففي مثل هذه الحال ، وعلى نقيض مفهوم مثالي ، يجب أن نذكر ، مرة أخرى أيضا ، هـذه الطريق المشاركة في الجوهر ، التي أشرنا اليها مرارا عديدة في هـذا البحث ، فهي تدل على الالتباسات العميقة في كل عملية تحالف مع أجـزاء من البورجوازية ، عملية تنجح بها البورجوازيـة الداخلية بفرض هيمنتها في الاغلب . وتظهـر انه مهما كانت

الحاجة اليها ، لن الافضل تجنب المرور بها مهما يكن من أمر . ومن الافضل ألا ينتظر ذلك الوقت الـــذي تكون فيه الحركة الشعبية في حالة دفاع ، حيث يمكـــن أن تظهر « التسويــات التاريخية » ملجأ في النهاية ، ضد نظام استثنائي . وفضلا عن ذلك ، لقد أظهرت التجربة انه اذا كان ممكنا عقد مثل هـــذه الاحلاف ، في حالات محددة لأنظمة استثنائية قائمة منذ زمــن طويل ، فهي بالمقابل نادرا ما تكون قابلة التحقيق حين تحدث أزمات سياسية تسبق اقامتها ، اذ تنقلب البورجوازية كلهـــا بسرعة وترتد الى معسكر دولة الحرب المعلنــة ضد الجمــاهير الشعبيــة .

من الأفضل اذن عدم الانتظار ، ففي الواقع ، يمكن لهـــذه الأزمات السياسية أن تظهــر فرصا ، تاريخية حقا في هـــذه المرة ، لعملية انتقال الى الاشتراكية واستقـــلال وطني حقيقي ـــ ولا سيما في فرنسا وايطاليا، لمكان هذين البلدين من السلسلة الامبريالية والقوة الاستثنائية للحركة الشعبية . ومــن المؤكد ، شريطة ألا تظل هذه الحركة ومنظماتها بانتظار « المساء الكبير » ، انما تعمل بدأب لخلق هذه الفرص .

فكلما طال الانتظار ، لن يكون هنالك « المساء الكبير » ، اذ يمكن في النهاية أن يشرق فعلا فجر الدبابات .

باريس ، شباط ١٩٧٥

لاحقة :

هذا البحث لا يأخذ باعتباره غير الاحداث التي طرأت حتى نهاية شباط ١٩٧٥ . كان قيد الطباعة حين حدثت محاولة انقلاب سبينولا في ١١ آذار في البرتغال . فلم أتمكن لهذا السبب من الاستناد الى الوضع السياسي الذي تلا ذلك .

مهما يكن من أمر ، وكما أشرت في التمهيد ، يهدف هذا النص دراسة الطريق العامة المتبعة في التحول الى الديمقراطية، ولا يؤكد انه يستبق مستقبل البلدان التي هي موضع بحث . ومع هذا أعتقد ان الاحداث التي حدثت في البرتغال منذ شباط تقع امتدادا لهذه التحاليل .

بولانتزاس

ملحق

ان أهمية الأحداث التي طرأت في البلدان التي تهمنا بعد طباعة نصي الاصلية ، وبالرغم من انه كتاب يظل دوما يرقى الى تاريخه ، ويجب أن يقرأ على هذا النحو ، فهي تبرر هذا الملحق لاعادة طبع نص لم آت فيه بأي تغيير . ملحق لن يخط أيضا تاريخ الاحداث التي طرأت منذ ذلك الوقت وانما سيقتصر على المسائل الجوهرية .

١ ــ البرتغال :

لنبدأ بوضع البرتغال . أذكر بأن تحاليلي ، التي توقفت عشية فشل انقلاب سبينولا في ١١ آذار ١٩٧٥ ، كانت مبنية على أساس فرضية جوهرية تنطبق ، في نظري ، على البرتغال واليونان واسبانيا بحد سواء ، هي ان عملية ازالة الفاشية أو بالاحرى قطع الديكتاتوريات العسكرية لم يستطع توفير مرحلة مناسبة للتحول الى الديمقراطية وتداخل انتقال الى الاشتراكية . (ولا يعني ذلك « مراحل » يفصلها سور منيع ، انما عملية لا تنقطع) . نظرية مبنية على سلسلة من التحاليل المتعلقة بوضع هذه البلدان في السلسلة الأمبريالية وبنيتها وشكلها الطبقي ومحيطات الأحلاف الطبقية التي ترسمت فيها والحركة الشعبية ومنظماتها السياسية والطرق المحددة التي اتبعت بقلب الديكتاتوريات ، الخ . وكنت قد نوهت فيما يتعلق بوضع البرتغال بوجه خاص ، مشيرا الى عدم الاستقرار الذي تميزت به عملية التحول الى الديمقراطية ، التي ستتبع فيها على الارجح ، خلال اجل قصير تقريبا ، هي طريق انتخابية .

في مثل هذه الحال ، جاء الوضع الراهن في البرتغال

والاحداث التي طرأت بعد الاطاحة بغونشالفس ولا سيما بعد ٢٥ تشرين الثاني ، أي فشل تمرد العسكريين اليساريين المتطرفين ، مؤكدة هذه الفرضية كل التأكيد . لكني لم أشر الى ذلك الا لأطرح المسألة الأساسية : ماذا حدث بالضبط في البرتغال بين ١١ آذار و ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥ ؟ هل حدثت عملية حقيقية للانتقال الى الاشتراكية كان لها أن تفشل مع عودة الى الوراء ان صح القول ، بعد ٢٥ تشرين الثاني ، في مرحلة التحول الى الاشتراكية ، كما اعتقدت الغالبية الساحقة من المراقبين في ذلك الوقت وما زالوا يعتقدون بذلك حتى الآن ؟ وبالايجاز ، هل كان يستحيل موضوعيا ، كما أكدت ذلك ، توفير مرحلة التحول الى الديمقراطية ، أم كانت هنالك امكانات حقيقية لتوفيرها غير انه لم يمكن استغلالها بنجاح لسبب جوهري ، هو « الاخطاء » التي ارتكبت ؟ في مثل هذا الوضع الأخير ، هل تحققت الفرضية التي دافعت عنها استدلاليا وانما لأسباب مغايرة للاسباب التي بنيت عليها ؟ ان للرد على هذه المسألة أهمية ، هي ان الأحداث التي طرأت بين ١١ آذار و ٢٥ تشرين الثاني ارتدت معنى مختلفا بحسب هذا المنظور وذاك .

ولبثت من جانبي أعتقد بأن المسألة ليست مسألة فشل عملية انتقال الى الاشتراكية كانت قد تعشقت . ففي أي وقت من الحقبة التي هي موضوع بحثنا لم يقطع الوضع في البرتغال حقيقة حدود مرحلة التحول الى الديمقراطية . بيد ان ذلك لا يعني لهذا السبب ان أي شيء لم ينفذ ولم يضيع أثناء هذه الحقبة في البرتغال . فما هو بالضبط ؟

في الواقع ، ان المسألة التي حسمت فيها هي مسألة الانماط المحددة في مرحلة التحول الى الديمقراطية . وفي تحاليلي حول اليونان واسبانيا ، كنت قد أشرت الى ان عملية التحول الى الديمقراطية لم يمكنها فحسب أن تتداخل مع الانتقال الى الاشتراكية ، انما ، اضافة الى ذلك ، كانت هذه

العملية أيضا (أو ستكون) تحت هيمنة البورجوازية الداخلية ، فكانت ، في نظري ، مترافقة مـــع فقدان سياسة وتحـالف مناهض للاحتكار أثناء هذه المرحلة . واكدت أثناء كتابتي النص ان ذلك ما تميز به البرتغال وانما بشكـــل آخر أقل وضوحا ، وبعدم استقرارها الظاهر ، وأشرت الى امكانات عملية تحول الى الديمقراطية خلال أجل قصير في هذا البلد تحت هيمنة وقيادة الجماهير الشعبية ومنظماتها الطبقية . وأشرت في الواقع الى ان الفـارق بين مرحـــلة الديمقراطية والمرحلة الاشتراكية ليس المسألة الهامة الوحيدة ، انما المسألة الهامة هي ان قيادة عملية التحول الى الديمقراطية بالذات كانت حاسمة من وجهـة النظر الاقتصادية ، كالتدابير المناهضة للاحتكار بين غيرها من التدابير الأخرى ، ومن وجهة النظر السياسية ، مثـل درجة ووتيـرة التحول الى الديمقراطية ــ التصفية في مؤسسات وملاك الدولة الموروثة عن الديكتاتوريات العسكرية . والحالة هذه ، ان مـا حدث حقيقة ، وضاع لوقت طويل في البرتغال ، ليس الانتقال الى الاشتراكية ، فالوضع لم يكـــن مناسبا أبدا لمثل هـــذا الانتقال ، ولا سير مرحلة التحول الى الديمقراطية ، أي احتمال عودة الى الفاشية مثلاً بعد ٢٥ تشرين الثاني ، وانمـا بالضبط هيمنة وقيادة الجماهير الشعبية لهذه العملية ، التي انتصرت وقتها في عهد غونشالفس ، وتجلى ذلك بسلسلة مـن المميزات الخاصة بهذا التسارع التاريخي ، وضاعت بنجـاح البورجوازية الداخلية في اعادة بناء هيمنتها عليها .

لم تكن المسألة اذن مسألة انتقال الى الاشتراكية . وأشير بهذا الصدد الى بعض مميزات المرحلة الواقعة بين ١١ آذار و ٢٥ تشرين الثاني التي ما برحت تؤكد تحاليل النصر .

١ ــ أولا ، وعي واستعداد هـــذا الجزء من الجماهيـــر الشعبية الأكثر تسيسا وفعالية أثناء هذه الحقبة التي شهدنـا طوالها بالتأكيد تعبئة جانب مـن هذه الجماهير وراديكاليتها . فكانت مظاهراتها الضخمة المتلاحقة لا سيما فـــي لشبونة حتى

عشية ٢٥ تشرين الثاني ، بلغ عـــدد متظاهريها من ٢٠٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠٠ شخص ، تهتف بشعارات متقدمة جدا ، في حين كانت تجري على نحو طيب كمـا يظهر اختبارات من نمـوذج « السلطة الشعبية » ، لن لجـان عمال الى لجان سكـان أحياء الى « الجنود المتحدون سينتصرون » . وتمردت علانية ضـد الحكومة الوحدات العسكرية الحمراء في لشبونة ، من وحدات « راليس » الى الشرطة العسكرية وبعض فيالق مـن المظليين ، متآخية مع الجماهير الشعبية ، وهكذا دواليك ...

فماذا حدث حقا يوم ٢٥ تشرين الثاني ؟ لنقـل ذلك بـلا مواربة : مجرد نزهة عسكرية لم تفاجىء أحدا من ناحية ثانية ، قام بها مغاوير جيم نيفيس وانتهت بأربعة قتلى ، والذي استولى بلا مقاومة على قواعد حمراء وأعاد النظام ، أعقب ذلك اعتقال بعض العسكريين والمؤيدين الاكثر تواطؤا ، وكان ذلك مـع هذا من أبسط الامور ، ثم أطلق سراحهم فيما بعد . ومما لا ريب فيه ان هذه العملية أعدتها التدابير المختلفة التي اتخذتها حكومـة آزيفيدو بعد سقوط غونشالفس في أيلول ، مثل تسريح جانب كبير من المجندين في الجيش بوجه خاص . غير ان ما يهمنـا كدلالـة عن حالة الجماهير الاكثر تسيسا في البرتغـال ، هو موقعها بعد ٢٥ تشرين الثاني . وأؤكد بعد ، لأن عدم مشاركـة هذه الجماهير اطلاقا في حادثة الثورة التمردية التي قام بهـا العسكريون من اليسار المتطرف ، لا يدل بالتأكيد على فقـدان استعدادها لعملية انتقال الى الاشتراكية . غير انه منذ الأيـام الاولى التي أعقبت ٢٥ تشرين الثاني ولأكثر من شهرين ، أخذت هذه التعبئة الجذرية ، في مستوى ما ، تتلاشى بلا قيـد ولا شرط بين عشية وضحاها ، فكانت هذه الجماهير ، ان صـح التعبير ، متترسة في بيوتها أو أماكن عملها وكأنما سحقهـا طيف تصور خيالي خـادع لعودة الديكتاتورية . وكانت أول مظاهرة ، بعد هذه الاحداث ، التي نظمها الحزب الشيوعي في نهاية كانون الثاني تحت شعار بسيط ، هو الدفاع عن القـوة

الشرائية ، بالكاد أن نجحت بجمع ١٠٠٠٠ ــ ٢٠٠٠٠ شخص.

اني لا أصر ، فتلك دلائل لا تخدع ، على انها « أحداث متصلبة » لا يمكن الاحاطة بها بأي شكل ، فهذا الموقف من الجماهير الشعبية الأشد تسيسا وراديكالية بعد ٢٥ تشرين الثاني يظهر بكل بساطة انها كانت ، بالأحرى ، ما تزال أقل استعدادا للانتقال الى الاشتراكية (وأكرر انني لا أتحدث هنا عن ثورة العسكريين من اليسار المتطرف) التي كانت تتطلب نضالا من حجم آخر تماما . ان ظاهرة بمثل هذه السعة ، ان كنت أخطط هنا مجملها ، ولا أتحدث عنها بحد ذاتها ، لا يمكن تفسيرها « بأخطاء » منظمات لم تحسن اعداد الجماهير ، باستثناء تلك المنظمات التي لم تنقطع أبدا عن تقديس الجماهير. هذه الظاهرة ترجع الى تفسير آخر يتحتم علينا أن نجهر به عاليا وبكل جرأة : فقدان الخبرة التاريخية للجماهير البرتغالية، حتى الأكثرها تسيسا ، في كفاح الطبقات المعلن ، نتيجة لطول عهد الديكتاتورية العسكرية ، فهذه الجماهير ليس في ذاكرتها الجماعية أي أثر لنضال مماثل ، أما وضع اليونان واسبانيا فمختلف كلية . وان هذه الجماهير كانت مضطرة لأن تمارس الكفاح على الفور يوميا وبألم . وبحيث انها اعتقدت في بعض الاحيان ان الاشتراكية ستمنح لها بمرسوم تقريبا ولم تكن على استعداد للقتال في سبيل الظفر بها يفسر جيدا اذن ، لكنه لا يغير من القضية شيئا ، استحالة تداخل مرحلة التحول الى الديمقراطية ومرحلة الانتقال الى الاشتراكية في البرتغال .

٢ ــ أما المعطيات الاخرى التي عرضتها في النص بما يكفي ، فأقتصر على التذكير بها :

آ ــ ان محيطات أحلاف الطبقات الشعبية لم تتوسع جوهريا في البرتغال أثناء حقبة ١١ آذار حتى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥ . وكان وظل تحول الجماهير الشعبية البرتغالية الى راديكالية أقليا في مجموع البلد ، كما أن النتائج التي أحدثتها حملات « التنشيط » الثقافي التي اتخذتها العناصر الاشد

يسارية في حركة القوات المسلحة كانت أدنى بكثير مما كان متوقعا لها . غير أنه هنالك ما هو أكثر : بقدر ما كانت تتسارع العملية التاريخية تدريجيا، كان ينتقل الى عدائها المعلن ، تجاه بعض الاشكال التي ارتدتها ايضا أحيانا ، جانب من الجماهير الشعبية ظل متحفظا تجاه هذا التحالف ، لاسيما جوانب واسعة من البورجوازية الصغيرة الريفية في الشمال ، والطبقة الفلاحية المتوسطة في مجموع البلد أيضا . وظهرت تصدعات هامة في التحالف الطبقي الذي تميز بقلب الديكتاتورية ، وحدث انفصال في البورجوازية الداخلية وفي شطر لا يستهان به من الاطر المتوسطة والعليا التي أخذت تهرب من البرتغال جماعيا ، كما كان متوقعا لها. وواقع آخر له دلالة أكثر أيضا هو أن اجزاء هامة من البورجوازية الصغيرة المدنية أخذت أبعادها بالنسبة للعملية المتبعة (وبينها تصاعد الحزب الشعبي الديمقراطي والحزب الاشتراكي) وتحول جانب من هذه البورجوازية الصغيرة، متضائل الى راديكالي يساري في الوقت ذاته .

يضاف الى ذلك ، سمعت تصدعات داخل الطبقة العاملة، أي التصاعد السهمي ، ابتداء من تموز ، والقوة المتنامية لتعبئة الحزب الاشتراكي في الطبقة العاملة والانقسامات البارزة بين الجماهير العمالية الاشتراكية والجماهير العمالية الشيوعية التي كشفت عنها الانقلابات المفاجئة في مواقف الاتحاد النقابي . ومما لا ريب فيه أن أيد الكثيرون الحملة المعادية للشيوعية التي شنها الحزب الاشتراكي وغذتها بعض صور سياسة الحزب الشيوعي، بيد أن هذه الانقسامات لم تكن مقتصرة على صراع « تنظيمي » . واذا كان واضحا أن عناصر الطبقة العمالية،التي اتبعت سفاسف تصرفات الحزب الاشتراكي العجيبة ، كانت أبعد من أن تكون في تقهقر على نحو شامل (مثل المطالب الاقل « تقدما ») بالنسبة لمواقف العناصر التي اتبعت الحزب الشيوعي ، فمع هذا ظل هذا التقهقر قائما فعلا وفقا لخطوط الانفلاق المعقدة . ومع ذلك يجب الا ننسى أننا شهدنا، تجاه الانقلابات المفاجئة في

العملية التي اتبعت ، حالات عديدة لتراجع الطبقة العاملة عن تجارب الادارة الذاتية أو السلطة الشعبية التي أصبحت قائمة ، فمثلا ، أخذ عمال في بعض مؤسسات أصبحت ادارتها ذاتية يصوتون لعودة أرباب العمل (بشروط) . يجب ان نضيف الى ذلك طبعا وزن «العائدين» الى الوطن من المستعمرات البرتغالية في أفريقيا ، الذين أسهموا باعاقة العملية من غير ان ينقلبوا مع هذا الى جانب الحركات اليمينية المتطرفة ، من نوع منظمة الجيش السري في فرنسا .

ب ـ حط الاطار الدولي ونسبة القوى العالمية ثقله كله ، بالنظر لبنية البرتغال الاجتماعية الاقتصادية ومكانها من السلسلة الامبريالية . وحسبنا أن نشير بهذا الصدد الى ان البرتغال لم تستطع ان تتجنب تدخلات أجنبية كثيفة ومباشرة الا بسبب شرطين احترما طوال هذه الحقبة: آ ـ عدم مسنها ببنيات وقواعد حلف الاطلسي في البرتغال ، ب ـ ألا تمس ، حين بدأت بالتأميمات ، الرأسمال الاجنبي في البرتغال ، وذلك ما تميزت به على الفور حدود التجربة البرتغالية ، اذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية هذا الرأسمال الكبيرة وبنية التبعية التي تميز بها اقتصاد هذا البلد .

بيد أنه هنا أيضا استطعنا أن نتأكد بوضوح مما أشرت اليه في النص ، أي ما كانت عليه العوامل الداخلية التي قامت بالدور الرئيسي : وهذا يعني ان العوامل « الخارجية » لم تستطع بوجه خاص منع هيمنة الجماهير الشعبية على عملية التحول الى الديمقراطية أثناء هذه الحقبة ، كما انها لم يكن لها الدور الرئيسي في فشلها. مما يعني أيضا انها لم تحجب أفق انتقال الى الاشتراكية الا لترابطها مع وضع البرتغال الداخلي.

جـ ـ برهن الهيكل التنظيمي لاجهزة الدولة على قوة ملحوظة في نواته الصلبة ، رغم المظاهر ، واظهر تسيس عناصر هذه الاجهزة ، طوال الحقبة المعنية ، الحدود التي أبرزتها . وبالنظر

لتسارع العملية ، شهدنا بالتأكيد تصفية هامة في عناصر هـذه الاجهزة بعد ١٥ آذار وتغيرات كبيرة ، لا تخلو من التباسـات، في بعض الاجهزة الايديولوجية ، كالصحافة والنشر ووسائـل الاتصال بالجماهير والاجهزة المدرسية،الخ . غير أنه ، من ناحية، لم يمس عمليا نفوذ الجهاز الايديولوجي المسيطر ، الكنيسـة ، رغم مصادرة القوات الشعبية لراديو « النهضة » . ومن ناحيـة ثانية ، استمرت طوال هذه الحقبة الالتباسات التي تميز بهـا الجهاز القمعي ، وبالدرجة الاولى الجيـش وانتهت بتفجـير التناقضات في داخله فكان لها الاثر الكبير في انجاح عملية ٢٥ تشرين الثاني.

أولا ، من الواقع الملحـوظ ان الدعامتين القمعيتيـن الرئيسيتين في النظام الديكتاتـوري ، وهما الحرس الوطنـي الجمهوري وشرطة الامن العام ، لم تهدما في المرحلة الاولى التي كنت قد وصفتها ولم تدن فيما بعد . فلم تمسا عمليا في عهد حكومات غونشالفس المختلفة. ولنتطرق من ذلـك الى الجيش البحت : برهنت التجربة الآن أن حركة القوات المسلحة استمرت أقلية في هيئة الضباط ، ولبثت تجتازها تناقضات هامـة ، لاسيما وأن تسنيس غالبية الضباط كان محـدودا وغامضا . فالشطر الاعظم من الضباط «المحترفين» ، مع جانب هام مـن الضباط الذين انضموا مباشرة الى حركة القوات المسلحة ، لـم يشتركوا في العملية الا شريطة الحفاظ على الدولة واستمرارها بايديولوجية جيش ــ دعامة للنظام العام وضمان الوحدة الوطنية. ولم يفارق أبدا هم الانضباط المراتبي ووحدة الجيش الغالبيـة العظمى من الضباط الذين ظلوا في الجيش بعد التصفيات التي أعقبت ١١ آذار . وأخذت كتلة كبرى من الضباط ، تساعدها حركة « الجنود المتحدون سينتصرون » ، أبعادها تجاه تسـارع العملية قبل ٢٥ تشرين الثاني ، كما كشفت عن ذلك انتخابـات أيلول داخل حركة القوات المسلحة ، التي كانت تشهد على اندفاعة قوية ان لم تكن نحو«اليمين» فباتجاه كبح العملية على الاقل .

لم أستند الى كل شيء الاعلى نحو بياني لكنه يرتدي معنى محددا : اذا كانت عمليةالبرتغال قد تميزت بالتأكيد ، في هـذه الحقبة ، بتناقضات جسيمة متزايدة في جهاز الدولة وفروعـه المختلفة وفي كل منها، كتعبير بين غيره عن تفككات هامـــة في سلطة الدولة واستيلاء الجماهير الشعبية على معاقل من السلطة، لكن سلطة البورجوازية لم تبتعد عـن ذلك أبدا ولبثت تحصـل باستمرار على مستندات قوية لا تتزعزع عمليا ، في نواة هـذه الاجهزة الصلبة. كان وضعا حجبه التوازن المضطرب في هـذه الاجهزة ، مما أسهم في عدم فعاليتها وجمودها مؤقتا ، لكنـه سرعان ما عاد لصالح البورجوازية .

فماذا حدث الآن بالنسبة لتنظيم سلطة الجماهير الشعبية؟ أذكر بكل بساطة في الوقت الراهن أن هذه الجماهير اذا كانـت قد حصلت على مراكز سلطة في أجهزة الدولة ، من الكوبكـون حتى الفرقة الخامسة والاجهزة الايديولوجية ، واذا كنا قد شهدنا أيضا حيدانات معقدة بين السلطة الشكلية والسلطة الحقيقيـة في هذه الاجهزة ، فنحن لم نستطع في أي وقت ان نتأكد مـــن الوضع المتميز بازدواج السلطة الناجم عن تنظيم السلطة الشعبية المركزية ، المتوازية مع جهاز الدولة الرسمي والخارجية عنـه ، الشرط الهام للانتقال الى الاشتراكية . اذ لـم يصبح الاتحـاد النقابي بلا تأثير فحسب بسبب هذه التناقضات الداخلية ، لا بل أن مختلف أشكال « السلطة الشعبية ، مثل الرقابة العمالية ولجان العمال ولجان مورادوريس ولجان الفلاحين للاصلاح الزراعـي وحركات «الجنود المتحدون سينتصرون» ، الخ ، لبثت أيضا في جوهرها في حالة جنين وتجزئة بلا تنسيق مركزي .

جـ ـ يجب أخيرا أن نتصدى لمسألة المنظمات الجماهيريـة. ان مما يذهل قبل كل شيء ، هو التأكد من فقدان حزب جماهيري ثوري ملتزم بخط متطابق ومتكافىء مع الانتقـال الى الاشتراكية في بلد أوروبي كالبرتغال ، الشرط الجوهري لهذا الانتقال . فمن المؤكد أن الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي ، وسأعود الـى

ذلك ، اذا لم نتحدث في شيء عن منظمات اليسار المتطرف ، لم تستطيع ان تسند هذا الفقدان .

ومع ذلك ، فمما يجب التذكير به هو طبيعة حركة القوات المسلحة ودورها ، بهذا الصدد ، الذي كان له الاثر الراجح من ١١ آذار حتى ٢٥ تشرين الثاني . فمما لا جدال فيه إن حركة القوات المسلحة، لطبيعة تناقضاتها الداخلية ، من كارفالو الى مجموعة التسعة ، وتراجعاتها الداخلية ، من الوثيقة الشهيرة: دليل تموز الداعي الى تشكيل السلطات الشعبية الى ترددااتها الراقصة قبل ٢٥ تشرين الثاني ، ولفقدان علاقاتها العضوية بالجماهير الشعبية (ولننظر الى التقلبات المفاجئة في الانعاش الثقافي)، وموقفها المتناقض تجاه بنية الجيش ودوره ، من اليسار العسكري الى المحترف ، ورغم التغيرات العميقة التي طرأت على بنيتها وسياستها أثناء هذه الحقبة ، لم تفعل شيئا سوى أنها أكدت هذا الواقع، ان دورها في التمثيل الطبقي كان متأرجحا جدا بين البورجوازية الصغيرة التي تحولت الى راديكالية والتحالف النزاعي بين شطر من البورجوازية الصغيرة والبورجوازية الداخلية ، وانها لم تقم بدور المنظم للطبقة العاملة والجماهير الشعبية الريفية .

غير انه من الواضح أن التغيرات التي طرأت على أجهزة الدولة والجيش وحركة القوات المسلحة والمنظمات السياسية والدور الذي قامت به كلها في هذه الحقبة ، لا يمكن أن تخضع بأية حال لتحليل مبسط حول وظائفها الطبقية . في الواقع ، ان ما أظهرته العملية البرتغالية ايضا بوضوح هو الاستقلال الذاتي النسبي للبنية الفوقية السياسية بالنسبة لمختلف الطبقات المتصارعة ، استقلال ذاتي نسبي كنت أنا قد نزعت الى اهماله في النص . بنية فوقية سياسية برهنت على مقاومة وكتامة وثقل خاصة وعمليات توعية لم «تلتصق» دوما ، وهي أبعد من أن تلتصق بالتغيرات التي طرأت على علاقات القوى في الصراع الطبقي ويمكننا أن نقول الامرنفسه بالنسبة للعلاقات بين « الصراعات

التنظيمية » ووظائف التمثيل الطبقي . وبوجه خاص ، ان تصاعد القوى الشعبية كان أبعد من أن يترجم مباشرة وبشكل مشارك في أجهزة الدولة . ولاسيما اذا أخـــذنا بعين الاعتبار هـذا الاستقلال الذاتي النسبي، أي الهيكل البنيوي النـوعي لاجهزة الدولة اذا ، يمكننا أن ندرك ، بين ما ندرك ، أن حركة القوات المسلحة في البرتغال برهنت أيضا على أن تنظيما منبثقا مباشرة عن البنية العسكرية البورجوازية خاضعا بذلك في نطاق واسع لمنطقها الخاص ، لا يمكنه بأية حال أن يوجه عملية انتقال الـى الاشتراكية .

مهما يكن، هذه الملاحظات يجب أن تكون كافية لتبيان أن المسألة لم تكن أبدا ، في هذه الحقبة في البرتغال ، مســـألة انتقال الى الاشتراكية ، أي لنكون على وضوح أكثر أيضا ، أن الاشتراكية لم تكن في أي وقت في جدول الاعمال حقيقة . يقابل ذلك أن ما حدث هو انتقال قيادة وهيمنة عملية التحول الـى الديمقراطية من البورجوازية الى الجماهير الشعبية . تترجـم ذلك بتسارع التحول الى الديمقراطية في بعض أجهزة الدولـة بتدابير تأميمات هامة ضربت الرأسمال الاحتكاري الكبير ، فقـد أمم قرابة ٥٠٪ من الرأسمال ، واصلاح زراعي في جنوب البلد، وتحسين ملموس في مستوى حياة الجماهير الشعبية ، وزيادة وزن العمال في أماكن العمل ، وولادة أجنحة تنظيمية من نموذج « المراقبة العمالية » ، الخ. بيد أنني أتوقف الآن عند الاسبـاب التي أدت الى فشل هيمنة الطبقة العاملة والجماهير الشعبيـة في هذه العملية للتحول الى الديمقراطية .

١ ــ بعض هذه الاسباب تتطابق مع الاسباب التي كنت قد أشرت اليها بصدد استحالة تداخل ، في البرتغال ، بين مرحلة التحول الى الديمقراطية والانتقال الى الاشتراكية : يضاف الى ذلك خاصة فقدان منظمات طبقية متأصلة وقوية الى حد شديد ، من نقابات وأحزاب يسارية ، بقدرتها تنسيق وتوحيد مبادرات الجماهير ، ولا سيما فقدان حزب ثوري جماهيري يتضح دوره،

وهو موضع جدل أيضا ، لا غنى عنه فحسب « لثورة اشتراكية» وانما أيضا لهيمنة الطبقات الشعبية على عملية التحـول الـى الديمقراطية . في الواقع، اضافة الى «أخطاء» هذه المنظمةوتلك، ان ما يذهل في البرتغـــال هو الطبيعة الفوضويـة والمتجزئة والمتناقضة في المبادرات الشعبية والمنظمات المختلفة ، وفقـدان كل تنسيق أيضا ، من الحركة الاضرابية الى المبادرات من نموذج «السلطة الشعبية»، ومن احتلال الاراضي الى احتلال البيوت غير المسكونة ومـن تجارب الادارة الذاتية والتدابير المتخذة تجـاه الاجهزة الايديولوجية الى الحركات داخل الجيش ، والامثلة على ذلك كثيرة جدا .

السبب الثاني هو فقدان تحالف بين منظمات اليسار حـول برنامج وأهداف واضحة محددة للتحول الى الديمقراطية . هذه الوحدة الشعبية في مستوى المنظمات كانت مفقودة في البرتغال الى حد رهيب . من المؤكد أن هذه المنظمات انضمت الى البرنامج ـ الاطار ، الغامض بحدمتوسط من ناحية ثانية، لحركة القوات المسلحة قبل الانتخابات الاولى في نيســـان ١٩٧٥ . غـير أن الاحداث التي تلت أظهرت أن القضية لم تكن ، بالنسبة لجميـع الاطراف المعنية ولاسباب مختلفة لدى كل منها ، غير قضية اتفاق شكلي وواجهة بحت ، اضافة الى أن هذا البرنامج كان أبعد من أن يعبر عن موقف موحد لحركة القوات المسلحة ، التنظيم المرتج الذي تجتازه التناقضات العميقة باستمرار . ومما ميز بهـذا الصدد هذه الحقبة انه كان هنالك ، على أساس مستمر مـن الانقسام ، رقص باليه حقيقي ، ان لـم تكـن هنالك اسطوانـة دوارة، لبناء وتفتيت تفاهم تنظيمي وظرفي ، وحدوث انقلابات مفاجئة في العلاقات بين الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والانقلابات المفاجئة في العلاقات ، الاكثر غرابة وتلفيقا ، بـين الحزب الاشتراكي والحركة الثورية البروليتاريـة، وهي منظمة ماوية ، أو الحزب الشيوعي وجبهة منظمات اليسار المتطرف . ذلعبة تتعقد أيضا اذا أخذنا بعين الاعتبار العلاقات بين هـــذه

المنظمات من ناحية ومختلف اجزاء حركةالقوات المسلحة ، من الكوبكون الى الفرقة الخامسة والقطاعات المسماة : « المعتدلة »، ومجموع الجيش من ناحية ثانية ، وكانت هذه العلاقات من جهة ثانية ، لا تتصل بالصراع حول النفوذ والعلاقات بين المنظمات حول المسرح السياسي أكثر من صلتها بالعلاقات الحقيقية بين الطبقات المتصارعة. وكل الامور التي لم تحل فحسب دون تنسيق ووحدة الحركة الجماهيرية ، وانما ، الاكثر من ذلك، أنها أسهمت أيضا في تجزئتها وضلالها .

٢ ــ بذلك ترجع هذه الملاحظات الى موقف منظمات اليسار الرئيسية وسياستها الملموسة ، وبالنسبة لميزات الحقبة والعملية التي اتبعت فيما بعد والعلاقة الحقيقية بين القوى القائمة .

آ ــ الحزب الاشتراكي : لبث يؤكد طبيعته الاشتراكية ــ الديمقراطية واتجاه قيادته اليمينية الى حد عميق . ولم تكن سياسته شيئا آخر غير سياسة عملية تحول الى الديمقراطية تحت هيمنة البورجوازية الداخلية التي أكدها تدريجيا ، يساعده في ذلك التسارع التاريخي كأحد ممثليها المتازين . ولم ينضم الى التدابير المناهضة للاحتكار التي اتخذت في عهد حكومات غونشالفس الا على مضض وبضغط من القاعدة . وحاول باستمرار كبح العملية ولم يتبعها الا بضغط من القاعدة . ومال بحد لا يقاوم الى جانب الحزب الديمقراطي البرتغالي محتفظا باستمرار بشيء من حقل التسوية مفتوحا مع الرأسمال الاجنبي والبورجوازية الكبرى الاحتكارية والكومبرادورية . ومكنته معاداته المجنونة للشيوعية ، التي غذتها فضلاً عن ذلك سياسة الحزب الشيوعي وأخطاؤه ، من أن يقدم نفسه بسهولة بطلا للديمقراطية تجاه عدم واقعية بعض صور سياسة الحزب الشيوعي البرتغالي النزاعة الى ان تداخل عملية التحول الى الديمقراطية وعملية الانتقال الى الاشتراكية ، وتجاه نموذج الاشتراكية وطرق بلوغها التي دعا اليها الحزب الشيوعي

البرتغالي أيضا ، فحجب بذلك الخيار الحقيقي الذي كان يمثله هو ، أي ليس عملية واقعية للتحول الى الديمقراطية ، تجاه عملية غير واقعية للانتقال الى الاشتراكية ، وانما عملية تحول الى الديمقراطية تحت قيادة وهيمنة البورجوازية فعلا . بيد انه من ناحية ثانية ، لا يقل وضوحا ان الحزب الاشتراكي لم يجعل من نفسه بذلك ممثلا « لرجعية »البورجوازية الكومبرادورية أو كبار الملاكين الزراعيين تجاه العملية القائمة ، مثلما مال البعض الى ادخال الاعتقاد بمماثلات مفرطة : سواريش = سبينولا .

ب ـ الحزب الشيوعي : يجب أن نشير هنا مسبقا ، في نطاق ما كان الرأي العام الغربي ينزع به الى تحميله كافة « الاخطاء » المفترضة في العملية البرتغالية ، الى انه لم يقم فيها سوى بدور محدود نسبيا ، ان بالنسبة لوزنه الاجتماعي أو مبادراته السياسية . كان أبعد من أن يكون له الدور المسيطر أثناء الحقبة التي تعنينا ، وفي كل الاحوال في سلسلة من القضايا ، مثل قضية صحيفة « الجمهورية ـ ريبوبليكا » ، التي ألقيت عليه مسؤوليتها بكل نشاط .

بعد قولنا هذا ، تميزت مع ذلك سياسته في الاغلب ، في اطار ما حسبت به حقيقة ، بسوء تقدير لعلاقة القوى ، لا سيما بتذبذب أقرب الى منهجي بين خيارين : مرحلة تحول الى الديمقراطية أو انتقال الى الاشتراكية ، وبالايجاز ، بتشوش ملحوظ . سياسة تنقل بين هذا الموقف وذاك ، وتقدم وتأخر وتسارع وكبح وتعرج مستمر ، ومساندة لحركات اضرابية في غير موضعها حقيقة وكبح لاضرابات حقيقية ، ان لم يكن التشهير بها . ومساندة لأشكال من السلطة الشعبية الأشد راديكالية ، مثل « الجنود المتحدون سينتصرون » ورفض لتنظيمها المركزي. وتبعية بالنسبة لبعض القطاعات اليسارية المتطرفة من حركة القوات المسلحة ، لا سيما بعد تنحية غونشالفس من الحكومة في أيلول ، واتخاذ مواقف متباعدة بالنسبة للكوبكون وكارفالو في الاوقات العصيبة . واهمال مكافحة المؤسسات القمعية

الموروثة عن الديكتاتورية ، مثل الحرس الوطني الجمهوري وشرطة الامن العام ووضع الفرقة الخامسة تحت تصرفها ، الميالة لتغطية حركة القوات المسلحة . وسياسة وحدة مع الحزب الاشتراكي ، ووجود لا ينقطع في الحكومة وتكتيك من نموذج يساري متطرف تجاه الحزب الاشتراكي مذكرا بالحقبة الثالثة للاممية الشيوعية بين أعوام ١٩٢٨ — ١٩٣٤ التي اعتبرت الحزب الاشتراكي قوة اجتماعية — فاشية . والقبول بحدود من الاصلاح الزراعي ومساندة غير مشروطة لاحتلال الاراضي البكر. ان القائمة تصبح طويلة ، ثم ان الحزب الشيوعي البرتغالي أتى على ذلك ، من ناحية ثانية ، حين قام بانتقاد ذاتي لسياسته . ومع ذلك ، ان ما أريد أن أشير اليه هو انه من الخطأ اعتبار هذه السياسة من جانب الحزب الشيوعي البرتغالي سياسة منطقية متميزة على نحو شامل بصور اليسار المتطرف . ومن الأصح القول بلا ريب بأن المسألة سياسة متناقضة بعمق ، تتقدم وتتأخر على التوالي ، ذات آثار يمينية ويسارية متطرفة في وقت واحد : آثار يمينية في منظور الانتقال الى الاشتراكية ، وآثار يسارية متطرفة في منظور مرحلة التحول الى الديمقراطية . وفي الواقع، كان المنظوران يتعايشان معا باستمرار في سياسة الحزب الشيوعي البرتغالي .

غير ان ذلك ليس غير احدى صور المسالة ، واهمها في النهاية . أما الصورة الحاسمة فتتعلق برؤية الحزب الشيوعي البرتغالي وموقفه العملي من طريق الوصول الى الاشتراكية واستيلاء الجماهير الشعبية على السلطة .. اقول حاسمة ليس فحسب لان مسألة الاشتراكية كانت ، الى جانب مسالة عملية التحول الى الديمقراطية ، باستمرار في جدول اعمال الحزب الشيوعي البرتغالي منذ ١١ آذار ١٩٧٥ ، انما ايضا لأن رؤيته ومواقفه العملية المتعلقة بطريق الوصول الى الاشتراكية أثرت بوضوح شديد في سياسته المتعلقة بعملية التحول الى الديمقراطية .

ان المشكلة واسعة جدا ، تتعلق بمسائل هامة أهمية مسألة عملية أقلية وطليعية نحو الاشتراكية أو عملية مبنية على مستند فعال من الجماهير الشعبية الواسعة ، وأهميـــة ستراتيجية الظفر بالسلطة بهجوم جبهي وحرب حركة أو عملية مستديمة في « حرب مواقف » (انحدود هذه الخيارات لا تنطبق فيما بينها بالضبط من ناحية ثانية) ، وأهمية الحريات الديمقراطية أثنــاء الانتقال وفي النظام الاشتراكي ، الخ . بيد انــه بالرغم مــن أن المسائل كلها متصلة فيما بينها ، أتعلق بوجه خاص بالمسألـــة المعنية بموقفه تجاه الدولة وتولي السلطة السياسية ، ذلك انها على الأرجح هي التي ميزت أكثر ممارسته أثناء عمليـــة التحول الى الديمقراطية . مسألة هي من التعقيـــد بحيث لا يمكن أن تنغلق على نفسها، مثلما يحاول البعض أن يفعل ذلك في الاغلب، في خيار ستراتيجي بسيط ، بهجوم دقيق ، جبهي وثوري من نموذج « الهجوم على قصر الشتاء » الـــذي ينسب اليه ، أو بعملية مستديمة في « حرب موقف » التي أهملها . كان موقفه تجاه مسألة الدولة يطغى على هذا الخيار ، وأمكن أن يظهـــر مفهوما خاطئا في احدى هذه الستراتيجيات ، اذ ليس واضحا في شيء ان الحزبالشيوعي البرتغالي اتبع الستراتيجية الاولى. يقابل ذلك ان موقفه الخاطىء حول مسألة الدولة تميزت بـــه سياسته كلها .

في الواقع ، ظلت النقطة الحاسمة في عملية التحول الى الديمقراطية تحت قيادة الجماهير الشعبية تكمن في ان عليها أن تضمن لنفسها قواعد صلبة في السلطة السياسية . كانتمشكلة في شقين : آ ـ تنظيم أشكال من السلطة الشعبية بالتوازي الى أجهزة الدولة بمعناها الصريح ، وسأعود الى ذلك . ب ـ الظفر بقواعد سلطة في أجهزة الدولة . فماذا كانت ممارسة الحـزب الشيوعي البرتغالي بهـــذا الصدد ؟ يمكننا أن نقول انها فـــي جوهرها سياسة مؤيدة بشدة لتمكين نفوذه « التنظيمي » المبني في شطر كبير منه على تنوية أقربالى مساعدة ووضع « رجال

ثقة » في المناصب الحساسة . سياسة تقنيـــة وبيروقراطية أيضا قائمة على تنظيم فروع وأجهزة مراقبة الـــى حد وثيق ، يمكنها أن تغطي وتقصر دارة « آلة » الدولة ، مثل قضية الفرقة الخامسة وغيرها من القضايا الاخرى . سياسة متضامنة مـع مفهوم وسائلي عن الدولة الذي كنت قد أشرت اليه ، مفهـوم دولة « أداة » أو « آلة » ، يفكر أخيـرا بالظفر بها بحـــدود معالجة بوساطة عناصرهـا واستعمار قطع دواليبها . تلك بـلا ريب هي احد الاسباب التي قادت الحزب الشيوعي البرتغالي الى الصاق سياسته بشدة بحركة القوات المسلحة ومزاوجتها بكافة نسخها في نطاق ما أمل أن يخضعها بوساطة الفرقة الخامسة. مفهوم نسي انالدولة هي تكثيف مادي لنسبة القوى بينالطبقات الحاكمة بالشكل الذي تتوضح به ، بشكل نوعي ، في داخلها ، فالصراع الطبقي اذن يجتاز الدولة من طرف لآخر . فقاد عـدم أخذه هذا المفهوم بعين الاعتبار الى سياسة عاجـــزة عن طرح مسألة الصراع الـــداخلي في أجهزة الدولة في عملية الظفـــر بالسلطة بحدود الصراع الجماهيـــري والحلف الطبقي ، فـلم يطرحها الا بحدود تسلط منظمة (الحزب) على الدولة ـ الآلة . وهنا بلا جدال يكمن جذر سلسلة من أخطاء الحزب الشيـوعي البرتغالي ، يضاف اليها هنا أيضا أخطاء ابخاس قيمة نسبـــة القوى والخلط بين مرحلة التحول الى الديمقراطية والانتقالالى الاشتراكيـــة .

جـ ـ حركة القوات المسلحة : مسألة شديدةالاهمية بالنظر لان حركة القوات المسلحة كان لها الدور المسيطر طوال هـــذه الحقبة . دور مسيطر تجاه غياب حزب ثوري جماهيري ، لهذه المنظمة المنبثقة مباشرة عن الهيكل المؤسسي للدولة البورجوازية، أسهم ، مع الزمن ، في اعاقة مواصلة عمليـــــة التحول الـــى الديمقراطية تحت هيمنة الجماهيـــر الشعبية ، بالرغم من أن حركة القوات المسلحة كانت قطعـــة أساسية منها وأمكنها أن تؤلف مستندا حاسما لهذه الهيمنة . لكنها لم تستطع أن تستمر

في أن تكون منها المحرك الموجه . حدود الدور المسيطر ، في عملية التحول الى الديمقراطية على الاقل ، انما تحت هيمنة الجماهير الشعبية ، لحركة قوات مسلحة ممزقة باستمرار بين قطاعات متشربة باليسار العسكري كانت تحسب لنفسها حسابا في مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ، يسار بلغ أوجه في الحركة الثورية التي قام بها العسكريون من اليسار المتطرف في ٢٥ تشرين الثاني ، وقطاعات تميل نحو هيمنة البورجوازية في عملية التحول الى الديمقراطية ، حدود تميزت طوال حقبة ١١ آذار حتى ٢٥ تشرين الثاني ، وكانت شديدة الوضوح عشية ٢٥ تشرين الثاني . ومن الواضح خاصة ان مواصلة عملية التحول الى الديمقراطية تحت هيمنة الجماهير الشعبية ، التي تمت بالتفاوض ، لم تتم أيضا في النهاية ، بعد سقوط غونشالفس في أيلول ، الا بعد تسوية بين كوبكون كارفالو ومجموعة التسعة . تسوية أخفقت عشية ٢٥ تشرين الثاني بسبب الموقف اليساري المتطرف لبعض قطاعات من الكوبكون ، وكانت تلك حدود كارفالو، ولطبيعة حركة القوات المسلحة ايضا.

د ـ منظمات اليسار المتطرف : تكشف عن تباين كبير فيما بينها بحيث يستحيل أن نعالجها على نحو عام . ومما يجب أن نشير اليه ، من ناحية ، الدور الهام لليسار البرتغالي المتطرف بالنسبة للبلدان الاوروبية الاخرى ، ومن ناحية ثانية ، السيطرة الساحقة للمجموعات المسماة « الماوية » أو « الصديقة للصين » وفي مقدمتها الحركة الثورية البروليتارية البرتغالية . أما هذه الاخيرة ، التي تفترق سياستها بوضوح شديد عن سياسة المنظمات اليسارية المتطرفة الاخرى ، فوضوحها يفرض نفسه ، انها بموقفها من الحزب الشيوعي الذي تعتبره العدو الرئيسي لأنه « اجتماعي فاشي » ، وتأصلها داخل البرتغال ، ولسياسة الصين الخارجية التي تعتبر الاتحاد السوفياتي العدو الرئيسي والتي أدت الى تفضيلها الهيمنة الاميركية وقوى اليمين في اوروبا ، وبمساندتها الجوهرية لقيادة الحزب الاشتراكي ، ذلك

كله كان متعايشا مع ديماغوجيتها اليسارية المتطرفة ، فكانت بلا جدل تتحمل المسؤولية الكبرى في فشل التجربة البرتغالية.

٣ ــ يفسر مجموع هذه العناصر الطبيعة المتناقضة بعمق للسياسة العامة التي اتبعت في البرتغال أثناء الحقبة المعنية ، سياسة راسخة بافراط شديد أو افراط قليل عملت الى حد خطير على اختبار تحالف الطبقات الشعبية وأدت الى اخفاق عملية التحول الى الديمقراطية تحت هيمنتها . غير انني لن أشير هنا الا الى الشعار العام الذي يمكن أن نشده الى مسألة الدولة في عملية مماثلة ، شعار شديد الاهمية لنا :

من ناحية ، اذا كانت الجماهير الشعبية تريد أن تضمن لنفسها قيادة العملية ، أي قواعد خاصة في السلطة السياسية اذن ، يتحتم عليها أن تنظم أشكال سلطة شعبية من القاعدة ، مثل الرقابة العمالية ولجان العمال وسكان الأحياء ولجان الفلاحين الخ.. ، بالتوازي الى أجهزة الدولة بمعناها الصريح وخارجها . ان صراعا للظفر بقواعد للسلطة لا يمكن أن يقتصر اطلاقا ، بأية شروط كانت ، في مرحلة ديمقراطية على الاقل ، على صراع داخلي بحت في أجهزة الدولة. هذه الأجنة من السلطة الشعبية والتنظيم الذاتي للجماهير قامت بدور حاسم في البرتغال لبناء هيمنة الجماهير الشعبية في عملية التحول الى الديمقراطية .

بيد انه من ناحية ثانية ، وفي نطاق ما ليست المسألة مسألة انتقال الى الاشتراكية ، لا يمكن لهذه الأشكال من السلطة الشعبية أن تنظم نفسها وتتناسق فيما بينها مركزيا ، بشكل يخلق وضع سلطة مزدوجة كما في تجربة السوفيات . اذ لا يمكن أن يتم ذلك بوساطة أحزاب اليسار أو النقابات ، الأطراف الآخذة من هذه السلطات الشعبية ، ولا « عفويا » ، كسبب أقوى . في الواقع ، ان فشل اليسار في البرتغال لا يرجع الى ان تلك العملية لم تختبر ، المستحيلة في الشروط الموضوعية لعملية التحول الى الديمقراطية . وسبب ذلك يرجع

الى موضع آخر : طالما انه لا يمكن لهذه الاشكال من السلطة ، رغم بقائها ضرورية لقيادة الجماهير الشعبية للعملية ، في هذه المرحلة أن ترتدي بنية تنظيمية مركزية ، أي ترسم تقريبا الخطوط الأولية لهيكل دولة متوازية ، يجب عليها بالضرورة أن تستند الى جهاز الدولة .

وذلك بدوره يستتبع أمرين :

آ ـ ان جهاز هذه الدولة ، الذي يجب على الجماهير الشعبية في الوقت ذاته أن تضمن فيه لنفسها معاقل ، يجب أن يصبح بعمق (ديمقراطيا) في بنيته ، وذلك شرط على الاقل لعملية التحول الى الديمقراطية تحت هيمنة هذه الجماهير ، وذلك أيضا ما جربه اليسار البرتغالي .

ب ـ غير ان جهاز هذه الدولة الذي تتقلده الجماهير الشعبية يجب أن يتمكن من الاستمرار في العمل بوحدة عملية : اذ لا مجال أبدا ، في هذه المرحلة ، من « تحطيمه » ، كما ان « تحوله الى ديمقراطي » يجب ألا يستتبع هدمه أيضا . وأظهرت التجربة البرتغالية في الواقع ما يلي : في مرحلة التحول الى الديمقراطية التي نجحت فيها الجماهير الشعبية ومنظماتها ، بشكل هام ، بتقلد جهاز الدولة ، فان هدم أو تجزئة هذا الجهاز بحجة (تفترض ثورة اشتراكية أصبحت منجزة) « فساد » الدولة ولصالح « السلطات الشعبية » التي ما كان بقدرتها الا أن تظل أجنة ، كان خير وسيلة مكنت البورجوازية من الظفر ثانية بمواقع حصلت عليها الجماهير . كان هدم جهاز الدولة وفرض خوة عليه أثناء هذه الحقبة في البرتغال ، يرجع أيضا الى انقسامات اليسار واليسار المتطرف ، التي أتاحت للبورجوازية أن تستعيد معاقل محكمة السند ومنيعة ، وعطلت تجميد هذه المعاقل الناجع ، وحالت أيضا ، ان لم يكن بوجه خاص ، دون أن يقدم اليسار الى التجارب ، كالتعاونيات الزراعية والمؤسسات الذاتية الادارة ، المبنية على السلطات

الشعبية ، مساندة الدولة ، بما فيها جهازها الاقتصادي ، تجاه هجمات اليمين . وهي أكثر من أن تحصى هذه التجارب التي ساندها شطر كبير من اليسار وأخفقت لفقدان العمل وعدم مساعدة الدولة لها ، التي طالبت بها الجماهير . هذه الاوضاع بليغة الدلالة ، فهي في معظمها لم تكن في شيء مسألة «مقاطعة» أجهزة الدولة وملاكها لهذه التجارب ، انما كانت فعلا مسألة أجهزة ومعاقل سلطة تقلدتها الجماهير ، كان محكوما عليها بالعجز في الاطار العام لتفكك أجهزة الدولة .

تلك هي الاسباب الجوهرية لفشل عملية التحول الى الديمقراطية تحت قيادة الجماهير الشعبية في البرتغال . يقابل ذلك الانتخابات التي نظمت في نيسان ١٩٧٥ . فهي بالرغم من انها كانت مثقلة بوزن خاص ، بحملها الشرعية الى الحزب الاشتراكي ، لم يكن لها غير دور محدود بهذا الصدد ، خلافا لسلسلة من التحاليل ، بما فيها تحاليل الحزب الشيوعي البرتغالي ، التي كانت تميل الى أن ترى في تنظيم هذه الانتخابات « الخطأ » الاساسي. ففي الواقع ، في وضع كالبرتغال ، لا يمكن لعملية التحول الى الديمقراطية الا أن تلجأ الى انتخابات عاجلا أم آجلا . ولو توفرت الشروط ، فمن الراجح ان هذه الانتخابات ما كان لها أن تنجح بادانة قيادة الجماهير الشعبية للعملية ، انتخابات كانت وظيفتها من ناحية ثانية قد تحددت باتفاق مسبق بين الاحزاب السياسية وحركة القوات المسلحة ، وكانت نتيجتها أبعد من أن تكون ملائمة لليمين ، اذ حصل فيها الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية الشعبية على أكثر من ٥٤ ٪ من الاصوات ، وهي نسبة لم تحلم بها أبدا الوحدة الشعبية في الشيلي ، مثلا . هذه الانتخابات لم يكن لها آثار في الواقع الا استدلاليا ، أي بعد أن انتقلت نسبة القوى لصالح البورجوازية .

في مثل هذه الحال ، تترجمت قيادة وهيمنة الجماهير

الشعبية في عملية التحول الى الديمقراطية أثناء هذه الحقبة بتسارع تحويل بعض الأجهزة الى ديمقراطية وباجراءات هامة أشرت اليها قبلاً ، مثل التأميمات والاصلاح الزراعي في الجنوب. اجراءات لا يمكن تقييمها، بعيداً عن الواقع ، بطبيعة اشتراكية، باستثناء الرقابة العمالية المتقدمة . كان ممكنا أن تؤلف أول وضع لاجراءات اشتراكة في اطار ومنظور مرحلة الانتقال الى الاشتراكية . وفي الواقع ، هذه الاجراءات الواقعة في اطار عملية التحول الى الاشتراكية لم تقطع ، رغم تقدميتها ، وبصفتها تلك ، اطار العلاقات البورجوازية فظلت تعمل على هذا النحو ، بالنظر لبعد منظور الانتقال الى الاشتراكية . وفي الحقيقة ، ان أيا من هذه التدابير لم يدن أيضا بصفة أساسية بعد ٢٥ تشرين الثاني ، بالرغم من سياسة تثبيت الأجور ، ونجحت الجماهير الشعبية جوهريا في الحفاظ على مكاسبها حتى هذا الوقت على الاقل . مما يعني ان هذه التدابير ، مثل التأميمات والاصلاح الزراعي ، لم تدن وحدها المنظومة الرأسمالية وسلطة البورجوازية . ومن المؤكد ، بعد أن تغيرت نسبة القوى ، اننا سنندهش اذ لن نشهد عودة الى الخلف في المستقبل القريب. كما ان سلطة البورجوازية لا تتطلب بالضرورة القضاء على هذه المكتسبات بلا شرط ، مثلما اعتقد بذلك أولئك الذين كانت تهدهدهم أوهام حلوة حول طبيعة هذه التدابير الاشتراكية في جوهرها ، فكانوا يتوقعون ازالتها جذريا بعد ٢٥ تشرين الثاني.

بدهي ان ذلك كله يتعلق بالتطور القادم في نسبة القوى. وفي الواقع ، اذا لم تتوسع المحيطات الأصلية لتحالف الطبقات الشعبية ، ولم يصبح هذا التحالف قويا أثناء الحقبة التي امتدت حتى ٢٥ تشرين الثاني ، وأخذت أجزاء من هذه الطبقات أبعادها بالنسبة لتسارع العملية التالية ، فمع هذا يظل صحيحا ان هذا التحالف الشعبي لم ينقطع في خطوطه الكبرى تجاه عجز البورجوازية الداخلية . فهذه الاجراءات الشعبية لم تنقلب الى جهة الرجعية ، خلافا لما حدث ، في الشيلي مثلاً ، حتى

قبل سقوط ألليندي . وظل تحالف الطبقات الشعبية قائماً كيفما كان رغم تقلباته وتصدعاته وانقسامات منظماته اليسارية أيضا . ومن ناحية ثانية ، اذا كان ٢٥ تشرين الثاني تراجعاً واخفاقاً للجماهير الشعبية ، فهو ليس هزيمة خطيرة أيضا للطبقة العاملة والجماهير الشعبية التي تجنبت بكل عناية الاندفاع في مغامرة التمرد الثوري لليسار العسكري . ذلك كله يفسر أن تسلط ٢٥ تشرين الثاني لم يكن عودة بالقوة «لرجعية» كبار الملاكين الزراعيين والبورجوازية الكومبرادورية . ولم يكن له هذا المعنى الطبقي أصلا ، ولم يكتسبه في ذلك الحين خلافاً لتخيلات أولئك الذين رأوا ظل الفاشية يبزغ خلف آنتونس ، تخيلات ليس لها نظير عبر تخيلات أولئك الذين رأوا ، قبل ٢٥ تشرين الثاني ، أن الاشتراكية أصبحت في جدول الاعمال . أقول ، على نحو تخطيطي ، أن ٢٥ تشرين الثاني ، رغم بنائه هيمنة البورجوازية الداخلية فوق عملية التحول الى الديمقراطية ، كان من نتيجته منع هذا ، بالتوازي الى ذلك ، حصيلة هذا التحالف بين الطبقات الشعبية (لا سيما ان الحزب الشيوعي ما يزال موجوداً في الحكومة) في اطار تغير نسبة القوى وعجزها عن الحفاظ على قيادة العملية . ولم يدن ٢٥ تشرين الثاني عملية التحول الى الديمقراطية ، حتى وان انخلعت بالقوة بعض مغاليق الامن من العودة الى « الرجعية » . حتى انه تراودني نفسي أن أقول ان ٢٥ تشرين الثاني هو أقل شر ممكن في سير التجربة البرتغالية ، واذا لم تشأ أن نخدع أنفسنا تماما ونعيد بناء التاريخ بكلمة « اذا » ، فعلينا أن نتقبل جداً بأن التجربة البرتغالية اندفعت بخطى عملاق نحو الكارثة . ومن المؤكد انه ما تزال للجماهير الشعبية ديون تدفعها ثمناً لاعادة بناء هيمنة البورجوازية على العملية . غير ان المستقبل يظل جوهريا محفوظا ، حتى وان أمكن التفكير بأن هذا المستقبل بعيد بعد الآن ، ما دامت عملية التحول الى الديمقراطية قد استقرت لصالح البورجوازية .

٢ ـ اسبانيا :

بالنظر لان وضع البرتغال قد تكشف عن أكثر التطورات الجديدة منذ طباعة نصي ، فسأكون أكثر ايجازا حول اسبانيا واليونان .

يؤكد التحرك الذي اتبع في اسبانيا ان الأنظمةالديكتاتورية العسكرية عاجزة عن اصلاح نفسها بنفسها ، أي أن تتبع تحركا داخليا مستمرا وخطوطيا نحو شكل نظام « ديمقراطي برلماني » يحل محل سابقه بطريق « متلاحقة » متحكم بها ، وان عملية التحول الى الديمقراطية لا يمكن أن تتعشق من غير « قطع » ديمقراطي مع الهيكل المؤسسي للنظام السابق .

عملية هذا القطع لم تحدث بعد في اسبانيا رغم الانقلابات الملحوظة على صعيد المسرح السياسي بعد موت فرانكو ، مسرح سياسي يجب ألا نخلطه بالبنية التنظيمية لأجهزة الدولة ، فهذه الاخيرة لبثت بلا تغيير في جوهرها . أقول في جوهرها ، لأن ضرورة قطع تتعلق بالانتقال الى دولة من نموذج « ديمقراطي برلماني » ولا تعني ان هذه الانظمة الديكتاتورية محكوم عليها بالجمود بلا شرط بفقدان مثل هذا القطع . اذ يمكنها أن تتيح ، بحسب الظروف ، شيئا من التغيرات في داخلها محدودة الى حد ضيق في اطارها الخاص . وذلك ما حدث الآن في اسبانيا، فالتغيرات لا تعني في جوهرها غير وضع قوى بقصد عملية معلنة. ويظهر ان التذبذبات « الاصلاحية » لانتقال «استمراري» ومراقب نحو ديمقراطية جعلَ فراغاس ، وزير داخلية حكومة آرياس ، عضلاتها قوية ، مثلا ، لم تصمد تجاه تجربة الكفاح الشعبي ، كما يميل القطاع « المصلح » بعناد ، في مثل هذا الوضع ، الىجانب « المعقل المحصن » و « الجموديين » (ولننظر الى القمع الدامي والجماعي الذي خفت حدته في اسبانيا من شباط حتى آذار ١٩٧٦) . ان التناقض الأساسي في تغير

النظام ليس بين « المعقل المحصن » والنزعة الاصلاحية ، انما بين هذه والقوى القائمة بالقطع .

أما بصدد عملية القطع الديمقراطي ، فلن أشير الا الى النقاط التالية :

أولا لأن اليمين الفرانكي المتطرف برهن على انه ما يزال لديه مستند شعبي لا جدال فيه ، وذلك ما أبخست قيمته في النص حيث اعتبرت ان السند الذي نجح فرانكو في ضمانه لنفسه اختفى عمليا وان منظمات اليمين المتطرف لم تعد بعد الآن غير هياكل عظمية ، في حين أظهرت حيوية رهيبة رابطة المحاربين القدماء ومجموعات الكتائب المختلفة .

ثم بسبب المواقف السياسية الراهنة للبورجوازية الداخلية. فهي بالنظر لتناقضاتها الداخلية وحدودها السياسية والايديولوجية التي أشرت اليها ، يظهر ان جانبا هاما من هذه البورجوازية التي مالت نحو البرنامج السياسي للالتقاء مع المجموعة العسكرية الديمقراطية تجاه فشل محاولات التحول الى الديمقراطية في عهد فرانكو ، انها بعد موته وحتى الآن قد حرفت مشاريعها للخروج من النظام الفرانكي نحو الطريق « الاصلاحية » لفراغا ، وهي طريق ليست غير مأزق ، مستسلمة بذلك أيضا لسراب منظور يراعي الطرفين ، منظور تغيير النظام من غير أن تتحمل فيه هذه البورجوازية الاخطار وتدفع الثمن.

وسبب ثالث أخيرا : ويتعلق ، هنا أيضا ، بالاستقلال الذاتي النسبي للدولة الفرانكية بالنسبة للطبقات المتصارعة ، لا سيما بالنسبة للكتلة الحاكمة ، الذي كنت قد نزعت الى ابخاس قيمته ، كما في تحاليلي عن البرتغال . استقلال ذاتي نسبي شديد الوضوح في المقاومات والأعباء المرهقة التي برهنت عليها الدولة الفرانكية ، بالرغم من الاصلاحات المتذبذبة في الاغلب لبعض قطاعات حكومية والمواقف السياسية لشطر كبير من الكتلة الحاكمة . على ذلك النحو فحسب يمكننا أن نفهم

الوزن المؤسسي الكبير « للمعقل الحصين » في جهاز الدولة . استقلال ذاتي نسبي أيضا في نوعيـــة الطرق التي تتبعهـــا التناقضات الداخلية في جهاز الدولة ، لا سيما في الجيش حيث تتأكد هذه التناقضات ، مثل الاتحـاد الديمقراطي العسكري ، وتبرز مع بقائها مقناة في دارات وشبكات الجهـاز الفرانكي . انها مجموعة من العناصر تترك دوما لليمين المتطرف والنـــواة الصلبة في هذه الأجهزة امكانية تدخل وقائي بالقوة لابعـــاد الفرص المقتربة .

٢ ـ ان قوة الحركة الشعبية والمنظمات اليسارية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي الاسباني ، ما برحت تتأكد ، مما يجعلنا نفكر دوما ، لفقدان أحـــداث في اسبانيا ، كالحرب الاستعمارية بالنسبة للبرتغال والقضية القبرصية بالنسبة لليونان ، ان نمو الحركـــة الشعبية ، بتنسيقه مع التناقضات الداخلية لجهاز الدولة ، سيؤلف بحد ذاته ، ومباشرة ، العنصر الحـاسم الذي يطلق عملية القطع ، مهما كانت أشكالها . وتقوم احدى الوقائع الجوهرية بهذا الصدد بالتأكيد في وحدة المنظمات اليساريـــة والديمقراطية التي ما برحت تتصلب (تكتل البرنامج السياسي للالتقاء والكتلة العسكرية الديمقراطية في آذار ١٩٧٦) تجـــاه محاولات التجزئة ، لا سيما عزل الحزب الشيوعي ، التي قامت بها الحكومة . وحدة تعود في شطر كبير منها الى سيـــاسة الحزب الشيوعي الاسباني المتمايزة عن سياسة الحزب الشيوعي البرتغالي .

غير ان هذه الملاحظات لا تستبق الحكم على القوى الملموسة التي سترتديها عملية التحول الى الديمقراطية . فالبعد المشـــار اليه بين المسرح السياسي ـ الحكومي والبنية التنظيمية لأجهزة الدولة يمكـــن احتمالا أن يسير في الاتجاهين . فاذا لم تكن التغيرات التي طرأت على المسرح السياسي بعد فرانكو مناسبـة في شيء لقطع ديمقراطي في أجهزة الدولة ، فيمكن لهذا السبب أن تتعشق عملية قطع ناجعة خلال وقت ، تحت سمة ـ أو بالرغم

من – شيء من استمرار هذا المسرح مع جزء من الملاك السياسي – الحكومي الحاكم الآن (مثلاً الاقتراح الاخير للحزب الشيوعي بتشكيل حكومة اتحاد وطني) . ويتعلق ذلك أيضا بالطريق التي ستنتهجها التناقضات الداخلية داخل هذا المسرح وهذا الملاك أيضا .

٣ – اليونان :

سأوجز أيضا حول اليونان التي تجلت عن عملية تحول الى الديقراطية مستقرة نسبيا تحت هيمنة وقيادة البورجوازية الداخلية . عملية تحول الى الديمقراطية لأنه ليس هنالك في الحقيقة عودة الى الوراء . تعيش اليونان في نظام ديمقراطي – برلماني لم تعرفه عمليا منذ عام ١٩٣٦ ، أي منذ قيام ديكتاتورية ميتاكساس . واستمرت ، لبعض الاعتبارات ، تصفية ملاك الدولة الموروث عن الديكتاتورية ، مثل ملاك الجيش والشرطة والدرك . وحوكم كبار القادة وحكم عليهم بأحكام ثقيلة بالسجن . وتظهر مجريات الامور كلها استبعاد عودة الرجعية بالقوة ، خلال أجل قصير . ولبث الفارق قائما بين اليمين الليبرالي واليمين المتطرف ، وهو تعبير ، انما بتفاوتات خاصة، يرجع هنا أيضا الى الاستقلال الذاتي النسبي لسياسة الكتلة الحاكمة وتناقضاتها الداخلية .

بيد ان وضع اليونان يؤكد أيضا الحدود الواضحة جدا لعملية تحول الى الديمقراطية مماثلة . حدود قبل كل شيء ليست خاصة باليونان انما ترجع الى عوامل أكثر شمولا لأنها تتعلق بأزمة الهيمنة المخفية التي تضرب الآن مجموع البورجوازيات الغربية وتتيح مجالا لأن يبرز في مجموع البلدان الغربية ، بدرجات مختلفة في كل منها ، شكل جديد للدولة بورجوازية طبائعها نوعية « لدولة قوية » أو « دولة كليانية » . هذه الحدود في اليونان ليست ، لبعض الاعتبارات ، غير رد

على ما حدث في فرنسا أو ألمانيا مثلا . بيد أن هذه الحدود في اليونان ترجع أيضا الى طبائع البورجوازية الداخلية في اطار عملية تحول الى الديمقراطية تحت هيمنتها . فحقل التسويات بالتفاوض مفتوحا باستمرار مع البورجوازية الكومبرادورية والرأسمال الاجنبي. وثمة سياسة متناقضة تجاه حلف الاطلسي، كما ان هنالك نزعة للعودة الى الدمج بحلف الاطلسي العسكري والحد من امتيازات القواعد الاميركية . وسياسة مترددة مرتجة تتعلق بالتحول الديمقراطي في أجهزة الدولة وتصفية ملاكها ، ونزعة للابقاء على بعض القوات الموروثة عن الديكتاتورية تحسبا من أن تنقلب الامور حقا ضد البورجوازية . ومحاولات لتعبئة الحركة العمالية والشعبية (التدابير المضادة للاضراب مثلا) والحد من مكتسباتها مع ابقاء حقل التسويات مفتوحا .

يرجع أيضا هذا المجرى في عملية التحول الى الديمقراطية الى وضع الحركة الشعبية وكفاحها في اليونان . ونتوقف هنا عند سمتين متميزتين :

آ ــ برهنت هذه الحركة على نمو وتسيس وقتالية كبيرة ، فرضت على البورجوازية تدابير تحول الى الديمقراطية ، بيد ان كل الامور لا تترجم مع هذا في مستوى منظمات ومعارضة ولا سيما من جانب اليسار ، ما تزال ضعيفة نسبيا ، مما يحد من وقع الحركة الشعبية . ونشهد هنا في الواقع أزمة تمثيل المنظمات الخاصة بالحركة الشعبية . وترجع هذه الأزمة ، فيما ترجع ، الى أخطاء هذه المنظمات المتكررة ، لا سيما الحزب الشيوعي اليوناني ، منذ قيام ديكتاتورية ميتاكساس عام ١٩٣٦ ونتيجة كفاح المقاومة ، لا سيما اخفاق ثورة أثينا في نهاية عام ١٩٤٤ ، والحرب الاهلية في أعوام ١٩٤٧ ــ ١٩٤٩ ، وقيام ديكتاتورية العقداء عام ١٩٦٧ . فمن الراجح أن تكون أربع هزائم دامية متلاحقة كثيرة بالنسبة لأجيال بكاملها من المناضلين .

ب ــ هذه الأزمة التي حدت من وقع الحركة الشعبية

ترجع أيضا الى طبيعة بعض منظمات اليسار وانقسامها العميق الذي ما برح يتأكد ويبرز . أولا الاحزاب الاشتراكية : لم تعرف اليونان ، لسلسلة من الاسباب ، حزبا اجتماعيا ديمقراطيا ولا حزبا اشتراكيا هامين . ولم تنقطع منظمة « بازوك » بقيادة أندرياس باباندريو عن النهج التقليدي ، فكانت في النهاية حركة شعبية راديكالية يسارية، تتوجه جوهريا الى البورجوازية الريفية الصغيرة الهامة في اليونان ، والمدنية المنتظمة حول شخصية زعيمها « اللدنية » والتي عانت من ناحية ثانية من كافة التناسخات الشعبية . وتعارض هذه الحركة بوجه خاص تحالف منظمات اليسار بحجة انها « تتصرف بحرية » وتقوي نفوذها مسبقا .

بيد ان المسألة الحاسمة تتعلق بوضع الحركة الشيوعية اليونانية ، لا سيما انقسامها عام ١٩٦٨ من حزب شيوعي الى حزب شيوعي يوناني «داخلي» وحزب شيوعي يوناني «خارجي». كان وضعه مجهولا في فرنسا بسبب ، بين غيره من الاسباب الأخرى ، تكتم الحزب الشيوعي الفرنسي ، بعكس الاحزاب الشيوعية الاسبانية والايطالية واليونانية واليوغوسلافية والرومانية والبريطانية والسويدية الخ ، الذي لم يعترف الا بالحزب الشيوعي اليوناني « الخارجي » . ويمكننا أن نقول على نحو تخطيطي ان الحزب الشيوعي اليوناني ، بسبب تجربته الاخيرة في الحرب الأهلية وتدخلات الاتحاد السوفياتي المتميزة في تاريخه ، قد ركز في ذاته تناقضات الحركة الشيوعية الاوروبية مع الاتحاد السوفياتي الذي نجح في عملية شطر الحزب الشيوعي اليوناني ، وحاول مثل هذه العملية في الحزب الشيوعي الاسباني ، كما في قضية ليستر، لكن كاريللو احبطها. وكان الحزب الشيوعي اليوناني « الداخلي » (وسمي بذلك لانبثاقه عن غالبية اللجنة المركزية وتألفه من أكثرية أعضائه تقريبا الذين ظلوا يعيشون في اليونان في عهد الديكتاتورية ، مقابل الاقلية من أعضائه المقيمين في البلدان الشرقية) ، وهو

الأهم من حيث النفوذ ، قد جسد مسبقا طريق الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي التي اتبعها منذ ذلك الوقت العديد من الأحزاب الشيوعية الاوروبية . ويتبع الآن خط « تحالف مناهض للفاشية مقدرا أن المسألة الاساسية ، في ظروف اليونان الراهنة ، تظل في تعميق وتسارع عملية التحول الى الديمقراطية . وهي سياسة تعتمد قبل كل شيء على تحالف بين قوى اليسار وبينها وبين المعارضة الديمقراطية ، وتأخذ باعتبارها أيضا تناقضات الخصم من اليمين واليمين المتطرف . أما الحزب الشيوعي « الخارجي » ، الذي ظل الأكثر تعصبا « للستالينية » في أوروبا غير الشيوعية ، فيمكننا أن نقول عنه ان فيه شيئًا من الكونهالية بلا جماهير ، وهو حزب ضعيف نسبيا ومنعزل عن الجماهير ، تابع في تنظيمه وسياسته الشاملة للاتحاد السوفياتي ، تبعية مندفعة في غاية السخرية . وأوضح عمل فيه ، من ناحية ثانية ، مكافحته للحزب الشيوعي اليوناني الداخلي .

كان اذن انقساما في قوى اليسار حد من وقع الكفاح الشعبي وأسهم في استقرار هيمنة البورجوازية على عملية التحول الى الديمقراطية .

باريس ، حزيران ١٩٧٦.



فهرست

طبعت على مطابع دار الغد

بيروت ـ شارع سوريا ـ ملك بردويل ـ تلفون ٢٣٠٥١٢

١٧٥١

٢٥٠ ن

هذا الكتاب

تميز عام ١٩٧٤ ، في العصر الاوروبي ، باحداث ذات محمل كبير تجلت بالاطاحة بالديكتاتوريات العسكرية في البرتغال واليونان ، والتسارع الذي تميز به تدهور النظام الفرانكي .

ان الطريق التي اتبعت لسقوط الديكتاتوريات البرتغالية واليونانية والاسبانية تطرح سلسلة من الاسئلة الهامة ما تزال ابعد من أن تتوضح، فهي تتمفصل حول نقطة جوهرية تتجسد في ان النظامين البرتغالي واليوناني لم تطح بهما، كما هو ظاهر ، حركة ثورية متراصة ، معلنة وجبهية قامت بها الجماهير الشعبية ، ولا تدخل عسكري خارجي ، كما حدث للنازية الالمانية والفاشية الايطالية .

فما هي اذن العوامل التي حددت الاطاحة بهما ، وكيف توضح تدخل الجماهير الشعبية في هذه الظروف ؟

لكن هذه الاسئلة لا تعنى بالبرتغال واليونان واسبانيا فحسب .

انها تعنى ، قبل كل شيء ، بالعديد من البلدان ، كالبلدان التي تهمنا هنا ، القائمة في منطقة التبعية للعواصم الامبريالية ، التي تعاني هي أيضا من أنظمة رأسمالية استثنائية فاشية وديكتاتورية عسكرية وبونابارتية .

ان الدروس التي يمكننا أن نستخلصها من الاحداث التي طرأت في اليونان والبرتغال واسبانيا ، ذات أهمية كبيرة بهذا الصدد .

((الناشر))

الثمن ١٠ ل.ل. أو ما يعادلها

